منى هداية

لاجئات

عن تكيّف اللاجئات السوريات المُعيلات في إسطنبول (٢٠١١ - ٢٠١٨)

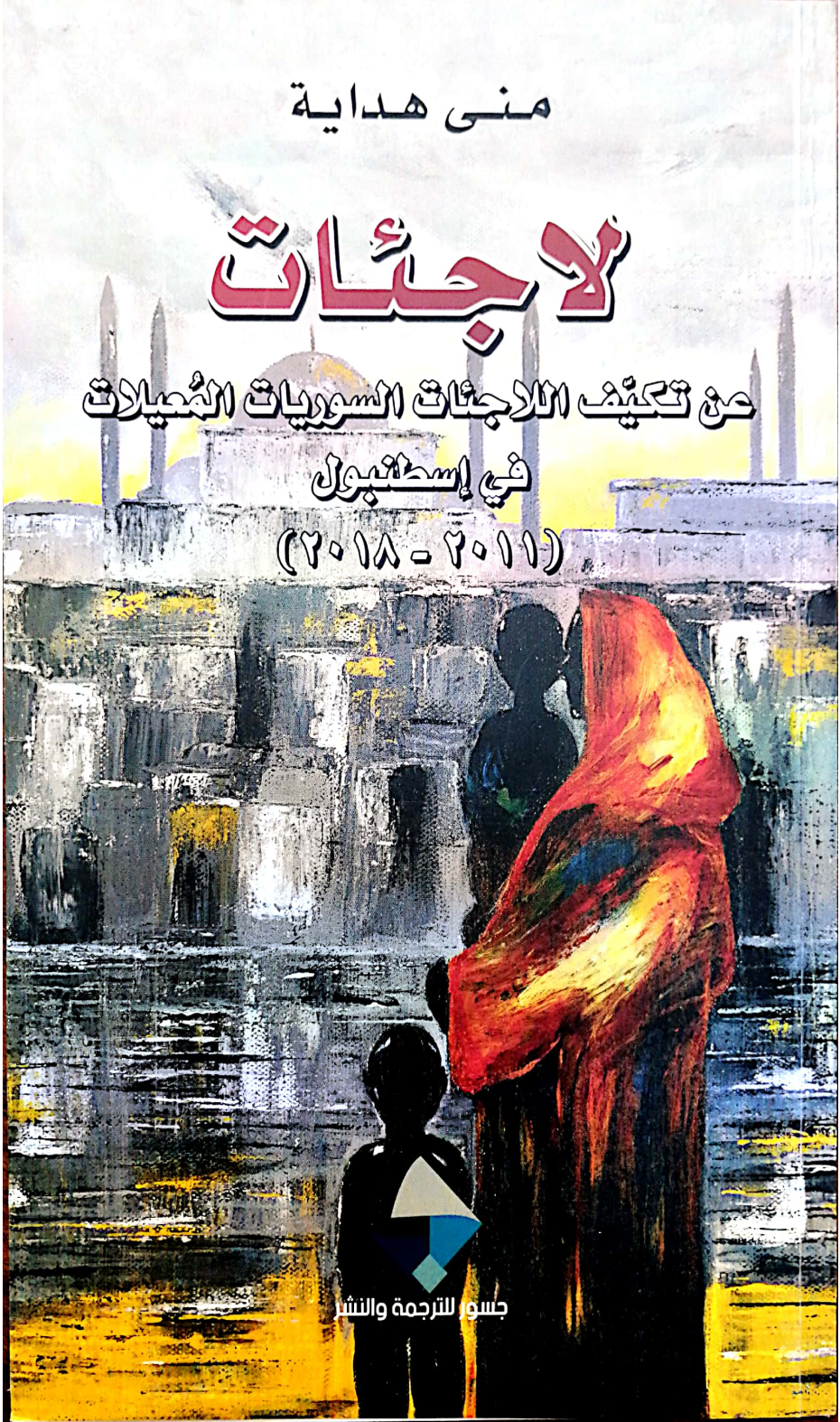

جسور للترجمة والنشر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لاجئات

لاجئات

عن تكيّف اللاجئات السوريات المُعيلات في إسطنبول (٢٠١١-٢٠١٨)

منى هداية

جسور للترجمة والنشر

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد جسور للترجمة والنشر

لاجئات: عن تكيّف اللاجئات السوريات المُعيلات في إسطنبول (٢٠١١ ـ ٢٠١٨)/ منى هداية.

١٦٠ص.

ببليوغرافية: ص١٤٥ ـ ١٥٣.

ISBN 978-614-431-771-6

١. اللاجئات السوريات ـ تركيا.

320

اللوحة للفنانة خديجة عبد الرشيد

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جسور للترجمة والنشر»

حقوق الطبع والنشر محفوظة لجسور

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٢٠

جسور للترجمة والنشر

لبنان ـ بيروت

josour.pub@gmail.com

إهداء

إلى والدتي «سناء» ووالدي «سمير».. صَديقَيَّ المُقرَّبَين وزميليَّ في التخطيطِ والأحلام.. المؤمنَيْنِ بي دَوماً.. والمُتفضّلَينِ عليَّ أبَداً.. حبيبَيَّ الأوّلَيْن..

إلى إخوتي «عبد الله» و«ليلى» و«حمد» و«منار».. حياة الدارِ ومَثار الفِخار..

إلى عائلتي وأقاربي وصديقاتي.. العزوَة.. الداعمين.. مساحة الأمان التي تتحوّلُ إلى مُشجّعٍ ودافعٍ لاختراقِ غِمارِ المساحات الأصعب..

إلى الثائرين الصادقينَ الحالمينَ الباذلين.. إلى ضحايا الاستبداد والاحتلال.. فوق الأرضِ وتحتها..

إلى اللاجئات.. النساء الخائفات.. المُكافحات.. إلى كُلِّ «ليلى» وكُلِّ «أسيل» وكُلِّ «أم يوسف»...

إلى من افترَشوا الزنازين.. وخانَهمُ الواقع.. الباحثين عن القمر.. والمختَطَفين خلفَ الشمس..

إلى جيلي الحائِرْ..

إلى نفسي التي عاشت مع كُلِّ هؤلاء.. العنقاء التي احتاجَت لحظةً كهذه لتنهضَ من جديد..

وأخيراً..

إلى الطامحينَ إلى إنتاجٍ علميٍّ عربيٍّ رصين أكثرَ حضوراً واتّساعاً..

المحتويات

المقدّمة.. وملاحظاتٌ لا بد منها ١١

الفصل الأول: نظرة أوليّة في الظاهرة:

مفاهيم، نظريات، معلوماتٌ وتجارب ١٩

تمهيد ١٩

أولاً: اللاجئات الحضريات المعيلات ٢٠

١ ـ مفهوم اللاجئ ٢٠

٢ ـ اللاجئون الحضريون ٢٣

٣ ـ أوضاع اللاجئات الحضريات المعيلات ٢٥

ثانياً: سُبل العيش لدى اللاجئين الحضريين، وآليات تكيّفهم ٣١

١ ـ سُبل العيش: المفهوم والمنظومة ٣٢

٢ ـ التكيّف وآلياته: المفهوم والنظرية ٣٦

٣ ـ آليات التكيف الاقتصادي لدى اللاجئين الحضريين والعوامل المؤثّرة في تكيّفهم ٣٨

ثالثاً: سياق اللجوء السوري في إسطنبول ٤٤

١ ـ الأزمة السوريّة واللجوء ٤٤

٢ ـ اللاجئون السوريون في تركيا وإسطنبول: نظرة عامة ٤٦

٣ ـ أوضاع سبل العيش الخاصة باللاجئين السوريين الحضريين في إسطنبول ٥٠
خلاصة ٥٧
الفصل الثاني: اللاجئات المعيلات في ميدان الدراسة: نتائج وتحليل ٥٩
تمهيد ٥٩
أولاً: اللاجئات السوريات المعيلات في إسطنبول:
خلفيّات وتحدّيات جندريّة ٦١
١ ـ خلفيات وتَمثّلات اجتماعية وثقافية ٦٢
٢ ـ التحديّات المتعلّقة بالجندر في مرحلة ما بعد اللجوء ٦٥
أ ـ الخبرات والأثر السوسيو ـ ثقافي ٦٦
ب ـ تضارب الأدوار ٧١
ج ـ التمييز ضد النساء ٧٣
د ـ الاستغلال الجنسي والتحرّش ٧٥
ثانياً: أنماط آليات التكيّف الاقتصادي المتّبعة:
كيف يكسبنَ عيشهن؟ ٨٠
١ ـ نمط التكيّف المُنتِج ٨٣
أ ـ العمل الرسمي ٨٤
(١) العمالة الماهرة ٨٦
(٢) العمالة غير الماهرة ٨٧
ب ـ العمل غير الرسمي ٩٠
٢ ـ نمط التكيّف بالاعتماد على المساعدات ٩٢
أ ـ المساعدات المالية ٩٣
ب ـ المساعدات العينية ٩٦

٣ ـ نمط التكيّف السلبي ٩٨
أ ـ تقليل النفقات ٩٨
ب ـ عمالة الأطفال وسحبهم من المدارس ١٠٠
ج ـ الاستدانة ١٠٢
د ـ تزويج القاصرات ومنع زواج البالغات ١٠٣
ثالثاً: سياق عيشِ اللاجئات السوريات المعيلات في إسطنبول (٢٠١١ ـ ٢٠١٨) ١٠٥
١ ـ صعوباتٌ عامة ١٠٦
أ ـ تكاليف الإجراءات الرسميّة ونقص المستندات ١٠٦
ب ـ نقص وصعوبة الوصول إلى المعلومة ١٠٨
ج ـ إشكاليات اللغة ١٠٩
د ـ إشكاليات السكن ١١٢
٢ ـ الدعم والخدمات الحكومية ١١٥
أ ـ الدعم الحكومي ١١٦
ب ـ الخدمات الصحية ١١٨
ج ـ التعليم ١٢٠
٣ ـ العلاقة مع المجتمع ١٢١
أ ـ العلاقة مع المجتمع المُضيف ١٢١
ب ـ العلاقة مع أرباب العمل ١٢٥
ج ـ العلاقة مع مجتمع اللاجئين ١٢٧
٤ ـ المستقبل في إسطنبول: مخاوف وآفاق ١٢٨
خلاصة ١٣٠
نحوَ سُبلِ عيشٍ أكثر فعاليّة:
جمعَ أجزاء الصورة والتوصيات ١٣١

المراجع ١٤٥
المصادر ١٥٥
الملحق الرقم (١): البيانات الأساسية للمُشارِكات في الدراسة ١٥٩

المقدّمة.. وملاحظاتٌ لا بد منها

منذ عام ٢٠١١ حين انطلقت شرارة الثورة في سوريا وحتى الآن، شهدت الساحة السورية تطوّرات حادة، سحبت البلاد إلى دوامةٍ من العنف، إذ تحوّلت الثورة إلى حربٍ متعددة الأطراف، خلّفت وراءها ـ وما زالت ـ ملايين الضحايا، من قتلى وجرحى ومعتقلين ونازحين ولاجئين، وهذه الفئة الأخيرة تحديداً تعيش أزمةً مستمرة توصف بأنها «أسوأ أزمات اللاجئين في العالم منذ الحرب العالمية الثانية»[١]، إذ تُحصي المفوضيّة السامية لشؤون اللاجئين ـ حتى الآن ـ حوالي ٥,٦ مليون لاجئ سوري في مصر والأردن والعراق ولبنان وتركيا وشمال أفريقيا[٢]، وقد استضافت تركيا النصيب الأكبر منهم، حيث يعيش اليوم نحو ٣,٦ مليون لاجئٍ سوري على أراضيها[٣]، استقرّ ٩٦,٣٧ بالمئة منهم خارج المخيّمات[٤]، فيما يُعرف باللجوء الحضري.

---

(١) Ayhan Kaya, "Syrian Refugees and Cultural Intimacy in Istanbul?: "I Feel Safe Here?!,"" *SSRN Electronic Journal* (1 November 2016), <http://bit.ly/2FcWKOn>.

(٢) UNHCR, "Syria Regional Refugee Response (3RP) - Regional Overview," UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), accessed 17 Ma 2019, <http://bit.ly/1jsBiUu>.

(٣) UNHCR, "Syria Regional Refugee Response (3RP) -Turkey", UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), accessed 17 May 2019, <http://bit.ly/1z0szMq>.

(٤) هذا بحسبِ إحصاءات المديرية العامة لإدارة الهجرة في وزارة الداخلية التركية. انظر: =

ويخوض اللاجئون الحضريون غمار حياتهم الجديدة المثقلة بتغيّر الأوضاع والعلاقات الاجتماعية، بعد أن اختلّت لديهم منظومة «سبل العيش Livelihoods»، لتنضمَّ الظروف الاقتصادية بذلك إلى قائمة التحديّات التي يواجهونها. وبالنسبة إلى اللاجئات النساء تحديداً، فالأمر لا يقف عند هذا الحد، فكثيراً ما تُلقى على عواتقهن مسؤوليات إضافية في حال فقدان الرجال في العائلة، إذ يتعيّن عليهن إعالة أسرهن إلى جانب مهامهن السابقة، وبهذا تكون المسؤوليات قد ازدادت في مقابل انخفاض الإمكانيات المتاحة وزيادة مصادر الخطر(٥). تبرزُ هذه الظاهرة في سياق أزمة اللجوء السوري، إذ نجد أن نحو خُمس الأسر السورية اللاجئة باتت ترأسها نساء(٦)، معظمهنّ وجدن أنفسهن للمرة الأولى في حياتهن أمام تلك المسؤولية، ما زاد من حالة «الضعف Vulnerability» لديهن كلاجئات، نظراً لتغيّر الأدوار العائلية التقليدية التي اعتدنَ عليها سابقاً في المجتمع السوري(٧). وعلى الرغم من ذلك، فقد طوّرت اللاجئات السوريات المُعيلات «آليات تكيّفٍ اقتصاديّ Economic Coping Mechanisms» مختلفة لمواجهة هذا التحدّي(٨)، حيثُ يُدِرنَ

---

(٥) Ministry Of Interior Directorate General Of Migration Management, "Migration Statistics -Temporary Protection", accessed 17 May 2019, <bit.ly/1Np6Zdd>.

Srilakshmi Gururaja, "Gender Dimensions of Displacement," *Forced Migration Review*, vol. 9, no. 2000 (2000), pp. 13-16, <http://bit.ly/2sq8NCS>.

(٦) Amnesty International, "'I Want a Safe Place': Refugee Women from Syria Uprooted and Unprotected in Lebanon", 2016, <http://bit.ly/2nSF7J4>.

(٧) ترى ٩٥ بالمئة من اللاجئات السوريات المعيلات هذا التغيير في الأدوار تغييراً سلبياً يفاقمُ من صعوبة ما يواجهنه كلاجئات. انظر:

Care International, "On Her Own: How Women Forced to Flee from Syria Are Shouldering Increased Responsibility as They Struggle to Survive", 2016, <http://bit.ly/2Ho54Jg>.

(٨) Suhair A Mrayan, "Female Refugees' Resilience and Coping Mechanisms at the Za'atari Camp-Jordan," (Arkansas State University, 2016).

منظومة سبل العيش الجديدة المتضرّرة بما يعينهنّ على «الصمود Resilience»، ولاسيّما مع عدم وجود دعم حكومي كافٍ للاجئين في المناطق الحضريّة في تركيا[٩].

أما عن هذا الكتاب، فهو مبنيٌّ على دراسة ميدانية (رسالة ماجستير) تبحثُ في أنماط وكيفية اتّباع أولئك اللاجئات السوريات المعيلات في مدينة إسطنبول لآلياتٍ متنوعة للتكيّف الاقتصادي، وذلك في فترة ما بعد اندلاع الثورة السورية وحتى عام ٢٠١٨؛ إذ يرومُ الإجابة عن السؤال حول ماهية تلك الآليات، والعوامل ذات العلاقة أو المؤثّرة ـ سلباً أو إيجاباً ـ في تكيّفهن واختياراتهنّ في هذا الصدد.

إذاً، فالكتاب يحاول توفير منبر لهذه الأصوات الخافتة وسط صخب قضايا اللجوء، إضافةً إلى تغطية جانبٍ من النقص في المعلومات حول ملامح الحياة الاقتصادية لتلك الفئة في مدينة إسطنبول؛ ذلك أنّ الدروس المستفادة من محاولة الفهم الحقيقي لمعاناة هذه الفئة من شأنها **أولاً**: المساهمة في تطوير شكل الدعم المقدّم لها، ليتبع نموذج الاستدامة والاعتماد على الذات لاحقاً، بدلاً من نموذج التبعية الاقتصادية، وذلك عبر بيان أوجه الضعف لدى اللاجئات وما يترتب عليها، وتحليل ديناميات تكيّفهن الاقتصادي، بما يساعد على تصميم ذلك الدعم بصورة متناسبة مع الواقع، لا مَفروضة عليه. **وثانياً**: تقديم البراهين الواقعية على ضرورة رفع الاهتمام بتمويل المشاريع المتعلقة بدعم سبل عيش اللاجئات الحضريات. وكمُحصّلة نهائية، فإن دعم الناس في سعيهم لكسب رزقهم يساعدهم، كما ذكرت «كارين جاكوبسن»، على

---

(٩) Auveen Woods, "Urban Refugees: The Experiences of Syrians in Istanbul" (Istanbul), accessed 28 February 2018, <http://bit.ly/2GTWscD>.

استعادة جوانب حياتهم المتعطّلة بسبب اللجوء، لا اقتصادياً ومعيشياً فقط، وإنما أيضاً نفسياً واجتماعياً[١٠].

وتتضح أهمية إجراء الدراسة في هذا الكتاب بصورة أكبر بالتنبّه إلى أنّ الآليات التي طوّرتها اللاجئات السوريات المعيلات هي آليات «تكيّفٍ»، أُوجدت في إطارٍ من الصعوبات والظروف غير الطبيعية، ومن ثمّ فليست بالضرورة آلياتٍ إيجابية أو آمنة، ما يستدعي التخطيط لمعالجتها عبر بحثها كخطوةٍ أولى. وكما يشير «ألكسندر بيتس» وآخرون في كتابهم، فإن منطقة اقتصاديات اللاجئين تفتقر إلى النظريّة، كما أنّ معظم الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع ركّزت على أثر اللاجئين على اقتصاد الدول المضيفة، لا على حياة اللاجئين الاقتصادية، وطرائق تدبيرهم لسبل عيشهم في تلك الدول[١١]. وحتى تلك الأدبيات التي تناولت حياة اللاجئين وتكيّفهم اقتصادياً، لم تتطرق بشكلٍ كافٍ إلى تفسير كيفية عمل تلك الآليات. أضف إلى ذلك أنّ قطاع «سبل العيش» قطاع مهملٌ إلى حدٍّ ما في تمويل الدعم الإنساني المخصص للسوريين[١٢]، وثمة من يجادل بأن

---

(١٠) Karen Jacobsen, "Livelihoods and Forced Migration," in: Elena Fiddian-Qasmiyeh [et al.] eds., *The Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies*, (Oxford: Oxford University Press, 2014), <http://bit.ly/2EMHmbd>.

(١١) Alexander Betts [et al.], *Refugee Economies: Forced Displacement and Development* (Oxford: Oxford University Press, 2017), pp. 40-46.

(١٢) على سبيل المثال، ففي النداء المشترك بين الوكالات (وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) ضمن الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP)، حصل هذا القطاع ـ بشكلٍ متكرر ـ على أقل نسبة تمويل مقارنةً بمبلغ المناشدة المطلوب (١٦ بالمئة فقط عام ٢٠١٦)، وفي تركيا فقد تم تحقيق ٩ بالمئة فقط من الأهداف الموضوعة لهذا القطاع. انظر:

UNHCR, "3RP Regional Refugee and Resilience Plan- Annual Report", 2017, <http://bit.ly/2EwJuob>.

أحد أهم أسباب قلة التمويل تلك هو النقص الكبير في المعلومات حول الملامح الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الحضريين، والافتقاد للحوار مع الأطراف المعنية ومن ضمنها المستفيدون[١٣]، لذا تبرز أهميّة إجراء الدراسات حول تجارب الفئات المختلفة من أولئك المستفيدين المحتملين، ولاسيّما فئة اللاجئات، واللاتي أدى تغييب أصواتهن إلى حدٍّ كبير إلى جعل احتياجاتهن وقضاياهن غائبة وغير مرئية، خاصةً مع قلة الحساسية للجندر Gender Sensitivity في اتجاهات المنظمات الإنسانية عند التخطيط للمشاريع[١٤].

وتركيز هذا الكتاب على اللاجئات المعيلات يستندُ إلى الفرضية القائلة بأن «أدوار الجنسين وفوارق القوة بينهما غالباً ما تُؤثر على تجارب الأفراد»[١٥]، إضافةً إلى افتقار الكتب والأدبيات إلى دراساتٍ تتناول هذا الموضوع لدى هؤلاء اللاجئات الحضريات في تركيا[١٦]. هذا علاوةً على حقيقة كون نحو أربعة أخماس اللاجئات السوريات لا يمتلكن وظائف مدرّة للدخل، مع كون ٧,٣ بالمئة منهن فقط حاصلات على تعليم جامعي، فيما ٦٥,٩ بالمئة منهن حاصلات على شهادة الابتدائية فما دون أو أميّات[١٧]، الأمر الذيّ يُتوقّع أن يَحدّ من قدرتهن على توفير الدخل. وبما أنَّ ثلاث وكالات حكومية

---

(١٣) Catherine Bellamy [et al.], "The Lives and Livelihoods of Syrian Refugees", 2017, <http://bit.ly/2n2evHz>.

(١٤) Carol Cohn, *Women and Wars* (Cambridge: Polity Press, 2013), p. 87.

(١٥) Marta Y. Young and K. Jacky Chan, "The Psychological Experience of Refugees: A Gender and Cultural Analysis," in: *Psychology of Gender through the Lens of Culture* (New York: Springer, 2015), pp. 17-36.

(١٦) هذا بحسب اطّلاعي، إذ قمتُ بالبحث في مجموعة كبيرة من قواعد البيانات، وفي شبكة الإنترنت، وذلك باللغتين العربية والإنكليزية.

(١٧) Turkish Prime Ministry, "Syrian Women in Turkey," 2014, <http://bit.ly/2CSFKYH>.

تركية انضمّت مؤخراً ـ عام ٢٠١٦ ـ إلى مجموعة العمل في قطاع سبل العيش ضمن خطة (3RP)[١٨]، فإن ذلك يشكّل دافعاً إضافياً لإجراء الدراسات في هذا القطاع.

ويُذكرُ أنّ اختيار مدينة «إسطنبول» تحديداً ـ من ضمن المدن التركية ـ لإجراء الدراسة يرجع لكونها أكبر المحافظات التركية استقبالاً للاجئين السوريين الحضريين[١٩]، إلى جانب أنّ وجود علاقات قرابة لدى اللاجئين في إسطنبول مع السكان المحليين هو أقل احتمالاً من وجودها في محافظات الجنوب، والتي قصدها السوريون كوجهةٍ في بداية الأمر لهذا السبب[٢٠]، الأمر الذي يجعل ضعف اللاجئات المُعيلات في إسطنبول أكثر احتمالاً منه في الجنوب.

وكما هو واضحٌ، فالكتاب يعالجُ ظاهرةً ترتبطُ بحيوات النساء الخاصة وممارساتهن، والتي قد تختلفُ في أشكالها وحيثياتها على المستوى الفردي، ما جعلَ من تبنّي المنهج الكيفي في الدراسة خياراً مناسباً، نظراً لكونه يساعد في التوصّل إلى فهم أعمق وأكثر اهتماماً بكل حالة. وعليه فالكتاب يستندُ أساساً إلى «مقّابلات شخصية شبه ـ المبنيّة (semi-structured interviews) أجريتُها مع عينة مقدارها ١٥ من اللاجئات السوريات في مدينة إسطنبول التركية، وكلهنّ مسؤولاتٌ عن إعالة أُسرهن، بغضّ النظر عن أسباب تَحمّلهن لتلك المسؤولية. وقد تَوصلتُ إليهنّ بالتنسيق مع إحدى الجمعيات الخيرية العاملة في إسطنبول. واشتملت أسئلة المقابلة في البداية على مجموعة من الأسئلة المحدّدة حول المعلومات الشخصية للمُشاركة وخلفيتها،

---

(١٨) UNHCR, "3RP Regional Refugee and Resilience Plan- Annual Report".

(١٩) Ministry Of Interior Directorate General Of Migration Management, "Migration Statistics-Temporary Protection".

(٢٠) Doğuş Şimşek and Metin Çorabatır, "Challenges and Opportunities of Refugee Integration in Turkey" (Ankara: Research Centre on Asylum and Migration (IGAM), 2016), <http://bit.ly/2G5ktNb>.

تلتها مجموعة من الأسئلة المفتوحة[٢١]. هذا بالإضافة إلى تنظيم «مجموعة بؤريّة Focus Group»، قمتُ خلالها بإجراء نقاش جماعي مع مجموعة من اللاجئات محلّ البحث، للتفسير والتحقّق من بعض «المواقف والاتجاهات والتباينات والأسباب والعلل»[٢٢] التي ظهرت خلال المقابلات الشخصية شبه ـ المبنيّة[٢٣].

ولعل من المهم الإشارة إلى مجموعةٍ من التحديات والمُحدّدات التي واجهتها الدراسة؛ ففي مرحلة التنسيق واستقطاب اللاجئات رفضت عدة منهن المشاركة في الدراسة، إما حرجاً أو نظراً لبعد المسافة أو لحساسيتهنّ نتيجة لما يسمعن عنه من نشر الجهات الإعلامية لصور اللاجئين وتسجيلات الفيديو الخاصة بالمقابلات، كما اعتذرت بعضهن عن الحضور لعدم قدرتهنّ على ترك أبنائهنّ في المنزل، فيما أحضرت أخريات أبناءهن معهن إلى مكان عقد المقابلة، حيث جالستهم موظفات الجمعية الخيرية، لتُعقد المقابلة بعيداً عن مسامعهم.

---

(٢١) أشيرُ هنا إلى أنّ كوني ـ كباحثة ـ أنثى ذات خلفية ثقافية عربية ومعرفة تامة باللغة العربية ـ ترافقها معرفة جيدة باللهجات السورية المدنية والريفية ـ سهّل عليّ عملية التواصل مع المشاركات عموماً، ومهّد لتقبّلهن للمشاركة والإجابة عن مختلف الأسئلة بأريحية أكبر، وهو ما عبّرت عنه بضعٌ منهن، فيما ظهر في أسلوب وطريقة تصرّف الأخريات اللواتي خلعن النقاب، أو بدأن بالحديث بصورة أقرب إلى أحاديث وفضفضة الجلسات النسائية.

(٢٢) لمزيد من المعلومات حول أهداف المجموعات البؤرية وكيفية توظيفها في الأبحاث الكيفية، انظر: سوتيريوس سارانتكوس، **البحث الاجتماعي** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧)، ص٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٢٣) استغرقت المقابلات مدة زمنية تقدّر بنحو ٦٠ دقيقة لكل منها، فيما استغرقت المجموعة البؤرية ٩٠ دقيقة، وقد عُقدت جميعها في مدينة إسطنبول، واختيرت لذلك أماكن تضمن خصوصية الحديث، مع الالتزام بالحصول على موافقاتٍ شفهية من المشاركات، والتقيّد بسائر أخلاقيات البحث الواردة في البروتوكول المتّفق عليه مع لجنة أخلاقيات البحث العلمي على البشر في معهد الدوحة للدراسات العليا، منذ استقطاب المشاركات وحتى كتابة التقرير النهائي.

أيضاً فإن البيانات المجموعة عبر المقابلات من الممكن أنْ تكون معرّضةً لبعض التحيّز، وهو الأمر الذي قد يقيّد الدراسة في جانبٍ ما، وذلك التحيّز قد يتمثّل ـ في حالة دراستنا هذه ـ في الذاكرة الانتقائية للمُشارِكة أو الإسناد، بمعنى «إرجاع الأحداث والنتائج الإيجابية للذات، وإرجاع الأحداث والنتائج السلبية إلى القوى والعوامل الخارجية»[٢٤]، أو حتى تعمّد المُشارِكة عدم التطرّق إلى بعض الخبرات والآليات التي تعرضت لها أو اتّبعتها لأسبابٍ مختلفة، كالخوف أو الحرج من النظرة الاجتماعية لأفعالٍ أو خبراتٍ ما. وقد حاولتُ ـ كباحثة ـ خلق أجواءٍ من الألفة والطمأنينة لتجنّب ما سبق، لكن تبقى تلك الاحتمالية واردة الحدوث.

كما استخدمَتْ بعض المشاركات في إجاباتهن مصطلحاتٍ تركيّة أو ريفيّة صعبة، وقد استوضحتُ معناها من المشاركات أنفسهنّ، ثم قمتُ بالتأكد من دقة المعنى بسؤال الموظّفة السورية التي تعمل في الجمعيّة الخيرية المُنسّقة. أيضاً فقد كان ثمة تفاوت في قابلية كلٍّ من المشاركات على الاستفاضة في الحديث وذكر التفاصيل، إما لأسبابٍ شخصية أو لعدم ثراء التجربة، الأمر الذي قد يظهر بعض الشيء في الاستدلال بكلام بعضهن أكثر من غيرهن.

أخيراً، فإنّ كون ١٩ من أصل ٢٠ مشاركة في المقابلات والمجموعة البؤرية حلبيات ودمشقيات، واثنتين فقط منهنّ ريفيات، قد يكون مُحدّداً للدراسة، لاحتمالية اختلاف النتائج لدى اللاجئات الريفيات أو الآتيات من محافظاتٍ أخرى.

---

(٢٤) R. V. Labaree, "Organizing Your Social Sciences Research Paper: Limitations of the Study" (University of Southern California: UCS Libraries, 2013), <http://ow.ly/64xf30jarGO>.

الفصل الأول

نظرة أوليّة في الظاهرة:
مفاهيم، نظريات، معلوماتٌ وتجارب

تمهيد

إن من غير الممكن دراسة ظاهرة «قيام اللاجئات السوريات المعيلات في إسطنبول باتّباع آلياتٍ للتكيّف الاقتصادي» دون تَبيُّنِ أبعادِها في عناصرها المختلفة، ففئة اللاجئات المُعيلات تتطلّب عنايةً خاصّة في سبرِ سماتها وأوضاعها العامة قبل التركيز عليها في مجتمعٍ محدّد، وآلياتُ التكيّف الاقتصادي تتطلّبُ تحديداً أضيق للمنظومةَ التي تعمل خلالها، واستيضاحاً لأدق لمفاهيمها ونماذجها الواقعيّة. كما أنّ من الضروري دراسة سياق اللجوء وتتبّع أهم جوانب حياة اللاجئين فيه، والتي تؤثّر في عملية تكيّفهم الاقتصادي وسبل عيشهم، بهدف الوصول إلى فهمٍ أشمل للظاهرة وسياقها.

وعليه، أقدّمُ في هذا الفصل نظرة أولية في الظاهرة التي يدرسها الكتاب، عبر الدمج بين مراجعة للأدبيات السابقة والتقارير البحثيّة الميدانية، وبينَ بعض النّظريات المستعارة من عِلْمَيِ الاجتماع والاقتصاد، للخروج بمقدّمةٍ نظريّة تستند إليها الدراسة. ويتناول الفصل ظاهرة الدراسة بالتحليل من خلال ثلاثة محاور رئيسة: الأول

هو اللاجئات الحضريات المعيلات، والثاني هو سبل العيش لدى اللاجئين الحضريين وآليات تكيّفهم، أما المحور الثالث فهو حول سياق اللجوء السوري في إسطنبول.

أولاً: اللاجئات الحضريات المعيلات

يتطرّق هذا المِحور إلى اللاجئات الحضريّات المعيلات، من حيث المفاهيم والسمات والجوانب ذات العلاقة بالدراسة، بدءاً من استعراض التعريفات المختلفة لمفهوم اللاجئ ككل، وانطباقها على المشاركات في الدراسة، ثم تعريف مفهوم اللاجئين الحضريين، وسماتهم العامة، لينتهي ببيان أوضاع اللاجئات الحضريات المُعيلات وما يجعلها تختلف عن وضع اللاجئين العام.

١ ـ مفهوم اللاجئ

قد يحمل مصطلح «اللاجئ» معانيَ وتعريفات مختلفة بحسب السياق الذي يَرِدُ فيه، ويُعد تعريف الأمم المتحدة له ـ في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين[١] ـ التعريفَ الأكثر شيوعاً على المستوى الدولي وفي الأدبيات المتنوعة[٢]، إذ يُعرّف البند الثاني من

---

(١) يُشار إلى أنّ اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ تُعتبر الصك القانوني الدولي الأساسي المتعلق بحماية اللاجئين، والذي تم إقراره بهدف وضع إطار للحماية الدولية للعدد الهائل الذي خلفته الحرب العالمية الثانية من اللاجئين. وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٤، ثم عُدّلت أحكامها ببروتوكول عام ١٩٦٧ الذي أزال الحدود الجغرافية والزمنية لاتفاقية عام ١٩٥١. انظر:

Antonio Fortin, "The Meaning of "Protection" in the Refugee Definition," *International Journal of Refugee Law*, vol. 12, no. 4 (2000), pp. 548-576, <http://bit.ly/2o5Dqc3>.

(٢) Jolinde Dermaux, "Networks at Work - Syrians Integrating in Istanbul" (Utrecht University, 2015), <http://bit.ly/2Bw7uoI>.

المادة (أ) اللاجئ بأنه «كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه إلى طائفة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه»[٣]. وبقراءة متمعّنة للتعريف، وكما يقول «كارمن مولدوفان»، فإنّنا نجدُ فجوةً في «العنصر السببي» الذي قدّمه لإعطاء الشخص وضع «لاجئ»، إذ لم تشمل الأسباب صراحةً الهرب خارج البلاد نتيجة لوجود نزاع مسلح أو الانتهاكات المنظّمة لحقوق الإنسان، إلا أن الوضع القانوني للاجئين المنصوص عليه في هذه الاتفاقية يُستكمل بالقواعد العامة للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي[٤].

أما على المستوى الإقليمي، وتحديداً في أفريقيا، فقد تبنّت «منظمة الوحدة الأفريقية Organization of African Unity (OAU)» اتفاقية عام ١٩٦٩ التي تحكم الجوانب الخاصة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا، والتي شملت في تعريفها لمصطلح «اللاجئ» الفئات الغائبة من تعريف الأمم المتحدة، إذ تُعرّفه بأنه «أيُّ شخص مجبر على مغادرة بلده بسبب العدوان الخارجي، أو الاحتلال، أو الهيمنة الأجنبية، أو الأحداث الخطيرة المقلقة للنظام العام، سواء كان ذلك

---

(٣) "The Convention Relating to the Status of Refugees", 10 (1951), <http://bit.ly/1I7mna5>.

(٤) ولاسيما الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والبروتوكول الإضافي لعام ١٩٧٧. انظر:

Carmen Moldovan, "The Notion on Refugee: Definition and Distinctions", *CES Working Papers*, vol. 8 (Alexandru Ioan Cuza University of Iasi, Centre for European Studies, 2016), <http://bit.ly/2HhvPiN>.

في جزء من أو في كل بلده الأصلي أو بلد جنسيته»[٥]. وكذلك الحال في أمريكا اللاتينية، والتي تبنّت حكوماتها في عام ١٩٨٤ «إعلان قرطاجنة» بشأن اللاجئين، والذي راعى معايير أوسع من اتفاقية ١٩٥١، إذ شمل الأشخاص الذين يفرّون من بلادهم «لأن حيواتهم أو أمنهم أو حرياتهم مهددة بسبب حالة العنف العام، أو العدوان الأجنبي، أو الصراعات الداخلية، أو الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان، أو غيرها من الظروف الخطيرة المخلة بالنظام العام»[٦].

وأما في السياق الحقوقي، فنجد أن منظمة العفو الدولية ـ على سبيل المثال ـ تبنّت تعريفاً يركّز أساساً على حماية حقوق الإنسان بغض النظر عن أسباب انتهاكها، فاللاجئون بحسب المنظّمة «هم الأشخاص الذين فروا من بلادهم لأنهم معرضون لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هناك، ولأن حكوماتهم لا تحميهم أو لا تستطيع ذلك، وبالتالي فهم يضطرون إلى التماس الحماية الدولية»[٧].

وبالنسبة إلى عناصر مجتمع هذه الدراسة، فينطبق عليهن ـ بصفةٍ عامة وبغض النظر عن وضعهن القانوني الفعلي في بلد اللجوء ـ وصف «اللاجئات» وفقاً للتعريفات الأربعة السابقة، بُحكم نصّ الثلاثة الأخيرة منها، وبُحكم القواعد العامة للقانون الدولي وقانون

(٥) "OAU Convention Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa, Adopted by the Assembly of Heads of State and Government at Its Sixth Ordinary Session, Addis-Ababa, 10 September 1969" (1969), <http://bit.ly/1fLYaOD>.

(٦) Moldovan, "The Notion on Refugee. Definition and Distinctions".

(٧) "Refugees, Asylum-Seekers and Migrants," Amnesty International, accessed 16 February 2018, <http://bit.ly/2sARoHB>.

حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتي تستكمل الوضع القانوني للاجئين المنصوص عليه في اتفاقية جنيف ١٩٥١.

٢ ـ اللاجئون الحضريون

على الرغم من أنّ مفهوم «اللاجئ الحضري» ليس مُصطلحاً قانونياً معترفاً به في اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، لكن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) اعتمدَت سياسةً لحماية اللاجئين وتوفير الحلول لهم في «المناطق الحضرية»، والتي عرّفتها بأنها «مساحة مبنيّة تستوعب أعداداً كبيرة من الناس الذين يعيشون على مقربة من بعضهم البعض، ويَعتاشُ معظمهم عن طريق العمالة الرسمية وغير الرسمية وتوفير السلع والخدمات»[٨]. وبناءً على ما سبق فقد اعتَمدتُ في هذه الدراسة تعريف «كارين جاكوبسن» لـ«اللاجئين الحضريين» بأنهم «اللاجئون الذين يقومون بتوطين أنفسهم بأنفسهم ذاتياً، سواء اعتُرف بهم رسمياً أم لا، ويُقيمون في المناطق الحضريّة»[٩].

ولا يُمثّلُ اللاجئون ـ أو النازحون ـ في المناطق الحضرية مجموعةً متجانسةً يمكن فهم خصائصها وتحديدها بشكلٍ كلّي، فهي تختلف كثيراً باختلاف ما يمتلكُه كلٌّ منهم من مهارات وتعليم ورؤوس أموال[١٠]، وباختلاف خلفياتهم الثقافية والاجتماعية، كما

---

(٨) "UNHCR Policy on Refugee Protection and Solutions in Urban Areas" (UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), 2009), <http://bit.ly/2s3PL0Y>.

(٩) Karen Jacobsen, *The Economic Life of Refugees* (Sterling, VA: Kumarian Press, 2005).

(١٠) Simone Haysom, "Sanctuary in the City? Urban Displacement and Vulnerability-Final Report," *Humanitarian Policy Group Report*, vol. 33 (London, 2013), <http://bit.ly/2BUL3uH>.

أنّهم ليسوا مجموعةً واضحة ومرئية كما هي الحال لدى اللاجئين في المخيمات والذين يتركّزون في حيّزٍ مكانيٍّ محدود، وهذا يُصعّب الأمر على الجهات الفاعلة التي قد ترغب بتقديم الدعم والمساعدة لهم، ما يتطلّب دراسةً خاصة بأوضاع كل فئة منهم على حدة للتعرّف على خصائصها ونوعية الدعم الأنسب لها. لكن، وبحسب «جاكوبسون»، فاللاجئون الحضريون هم ـ في الغالب ـ من خلفياتٍ سوسيو ـ اقتصاديّة حضريّة، وقرارهم بالانتقال من المخيم أو الأرياف إلى المناطق الحضريّة يَعود أساساً إلى أنها أقرب إلى البيئة التي اعتادوا كسب العيش فيها[١١]، مما يمكّنهم من استخدام تعليمهم ومهاراتهم وخبراتهم، بحسب ما أوضح «كوفي كوبيا» و«ليلا كرانفيلد»، واللذان أضافا أيضاً مجموعة من الأسباب الأخرى التي تدفع اللاجئين للخروج من المخيم إلى المناطق الحضرية، ومنها رغبتهم بالتخلّص من القيود التي يفرضها المخيّم، والحصول على خدمات صحية وتعليمية أفضل، والعمل وإرسال الحوالات المادية إلى الأقارب، وتسهيل التواصل معهم، أو حتى الانضمام إليهم في حال وجودهم في نفس المدينة. كما قد تعود أسبابهم إلى الرغبة بعدم كشف هويتهم[١٢]. وهنا يشير «سايمون هايسوم» إلى أن هذه النقطة تحديداً ساهمت في قلة قدرة القطاع الإنساني والتنموي على تقييم ضعفهم وفهم كيفية إدارتهم لسبل عيشهم، ومن ثم دعمهم[١٣].

ويمثّل اللاجئون الحضريون اليوم أكثر من نصف اللاجئين في

---

(١١) Jacobsen, Ibid.

(١٢) Kofi Kobia and Leilla Cranfield, "Literature Review: Urban Refugees" (Refugees Branch, Citizenship and Immigration Canada, 2009), <http://bit.ly/2EUZpdd>.

(١٣) Haysom, "Sanctuary in the City? Urban Displacement and Vulnerability-Final Report".

العالم، وهم يفضّلون الإقامة في المدن الكبرى[١٤]، ويستقرّون غالباً في المناطق الفقيرة[١٥]، وحيث إنَّ المساعدة المقدّمة لهم في المناطق الحضرية ـ إن وُجِدت ـ مشتتة وغير شاملة، ولا تكفي احتياجاتهم الأساسية، فهم يمارسون درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي مقارنة باللاجئين في المخيمات. وبحسب «كوبيا وكوانفيلد» فغالباً ما تكون لديهم شبكاتٍ اجتماعية أو إثنية تقدم لهم الدعم من أجل الاندماج[١٦]. لكن، وعلى الرغم من هذا، يبقى أن اللاجئين الحضريين يواجهون العديد من مشاكل «سبل العيش» وصعوباته، لا تلك التي يواجهها الفقراء فقط، بل أيضاً تلك المتعلقة بوضعهم كلاجئين، وبموقف المجتمع المحلي منهم، والذي يؤثّر في قدرتهم على كسب عيشهم[١٧]. وفي ظل استمرار الظروف الصعبة منذ رحلة اللجوء وحتى تحديات الاستقرار، تنشأ ظاهرة خاصة في سلوك اللاجئين، وهي اعتقادهم القوي بأن ثمة من هو مدينٌ لهم بشيء، وبما أنّه من غير المتاح مطالبة من تسبّبوا في أزمتهم بذلك الشيء، فإنهم ينقلون شعورهم ذلك ومطالبهم إلى الحكومة المضيفة والفاعلين الإنسانيين[١٨]، ما يجعلهم ينتظرون المساعدات لدعمِ حياتهم الاقتصادية.

٣ ـ أوضاع اللاجئات الحضريات المعيلات

لم يعد من الممكن حكاية قصة اللاجئات المُعيلات كاملةً

---

(١٤) Betts [et al.], *Refugee Economies: Forced Displacement and Development*, p. 86.

(١٥) Haysom, Ibid.

(١٦) Kobia and Cranfield, "Literature Review: Urban Refugees".

(١٧) Jacobsen, *The Economic Life of Refugees*.

(١٨) Barry N. Stein, "The Refugee Experience: Defining the Parameters of a Field of Study," *International Migration Review*, vol. 15, nos. 1-2 (1981), pp. 320-330, <http://bit.ly/2EqpjbJ>.

بالنظر فقط إلى صورتهن التقليدية في الحياة بمخيماتٍ يَعِشنَ فيها كمتلقياتٍ للدعم وحسب، فوفقاً لـ«واويرو وانجيكو» فإنّ اللجوء الحضريّ في البلدان النامية والبلدان متوسطة الدخل بات غير مركّزٍ لدى فئة الرجال، أو الأسر التي يعيلها رجل، كما كان في الماضي، إذ باتت تُسجّل اليوم ـ لدى مفوضية اللاجئين ـ أعدادٌ كبيرة من اللاجئات الحضريات، واللاتي من بينهن لاجئات مُعيلات، وهنّ يُواجهن في المدينة طائفةً من المخاطر والتحديات الخاصة[١٩]، ويعانينَ بشكلٍ مضاعف من «الضعف Vulnerability»[٢٠]، نظراً لأن الأسر المعيشية التي ترأسها النساء ـ سواء أكنّ لاجئات أم لا ـ تقع ضمن الفئات الأكثر ضعفاً بحسب علماء الاجتماع، والذين يَرَوْنَ أنّ ذلك الضعف يشمل جوانب مثل تأمين سبل العيش، والقدرة على «الصمود Resilience»[٢١][٢٢].

وقد يجادل البعض بأن اللاجئات الحضريات المعيلات يشتركن مع نظرائهنّ الذكور في كثيرٍ من التحدّيات التي تواجههم، إلا أنّ

---

(١٩) Waweru Irene Wanjiku, "Coping Stratigies Among Urban Refugee Women in Nairobi," (The University of Nairobi, 2014), <http://bit.ly/2rM2XKw>.

(٢٠) يُعرّف «كارولين موسر وجيرمي هولند» الضعف (Vulnerability) بأنه «انعدام الأمن في رفاه الأفراد أو الأسر المعيشية أو المجتمعات المحلية في مواجهة بيئة متغيرة». انظر:

Caroline Moser and Jeremy Holland, "Household Responses to Poverty and Vulnerability: Confronting Crisis in Angyalfold, Budapest, Hungary," *Urban Management Programme Policy Paper* (Washington DC, 1997).

(٢١) تُعرّف القدرة على الصمود (Resilience) بأنها «القدرة على استغلال الفرص، ومقاومة الصدمات السلبية والتعافي منها». انظر:

Jeffrey Alwang, Paul B. Siegel, and Steen L. Jorgensen, "Vulnerability: A View from Different Disciplines," 2001, <http://bit.ly/2EzLsnh>.

(٢٢) Alwang, Siegel, and Jorgensen, Ibid.

المختَلِف في كونهن نساء هو أنّ كثيراً منهنّ آتياتٍ من مجتمعاتٍ أبويّة لم توفر لهن إمكانية اكتساب الخبرة الكافية أو تأهيلهن للاعتماد على النفس، كما لا تُحمّلهن مسؤولية توفير المادة غالباً، لا لأنفسهن ولا للآخرين من أفراد الأسرة، باعتبار أن تلك المسؤولية ليست من ضمن الأدوار الجندرية[٢٣] التي تقع على عاتق النساء، والتي تقول «كارول كوهن» إنها أدوارٌ تفرضها معظم المجتمعات على أفرادها بصورةٍ طبيعية، مترافقةً مع مجموعة من القيود، لمجرد انتمائهم إلى جنسٍ معين[٢٤]، ويؤكّد أصحاب نظريات «القمع الجندري Theories of gender oppression» أنّ هذا هو أحد منتجات النظام الأبوي Patriarchal system كتنظيم للسلطة في المجتمع ـ ولاسيّما في حالة المرأة ـ لضمان هيمنةً الرجال[٢٥]. ووفقاً للباحثة «وينونا جايلز» فتلك الخبرات الجندرية للنساء قبل الحرب تلعب دوراً مهماً في تشكيل ما ستكون عليه خبراتهن في موطن اللجوء[٢٦].

---

(٢٣) ثمة عدة استخدامات ومعانٍ لكلمة «جندر Gender»، لكننا نعتمد في هذا الكتاب على أكثرها شيوعاً، وهو «فهم الجندر كبنية اجتماعية تشكل هويات الأفراد وحيواتهم، وكيف يرون أنفسهم وكيف يراهم الآخرون، وتشكل أنشطتهم اليومية والأعمال التي قد ينخرطون بها بشكل أكبر، ونوع الموارد الثقافية والمادية التي لديهم إمكانية الوصول إليها». انظر:

Cohn, *Women and Wars*, p. 3.

(٢٤) Carol Cohn, *Women and Wars: Towards a Conceptual Framework* (Cambridge, UK: Polity Press, 2013), <http://unc.live/2F0oG5L>.

(٢٥) George Ritzer, *Sociological Theory*, 8th ed. (New York: McGraw-Hill, 2011), pp. 469-471.

(٢٦) Wenona Giles, "Women Forced to Flee: Refugees and Internally Displaced Persons," *Dans Women and Wars: Contested Histories, Uncertain Futures, de Carole Cohn*, 2013, pp. 80-101, <http://bit.ly/2CikCuk>.

لكن، ومن جهةٍ أخرى، ترى «هيل كوسكيلا» أن الصعوبات التي تواجهها اللاجئات الحضريات لا تعود للهيمنة الذكورية وإنما للحماية المجتمعية، نظراً لأنها تُبنى على الخوف والشائعات، مما يَجعلهن «يرين الفضاء الخاص كمكانٍ آمن، والفضاء العام كمكانٍ خطر»، وهذا يُقلل من ثقتهن ويَحدُّ من قُدراتهن ضمنه، وتتعزز تلك النظرة لديهنّ في حال تعرّضن بالفعل للتحرش الجنسي أو أحد أنواع العنف[٢٧]، كما يحدث أحياناً[٢٨]. ومع أنّ هذا احتمالٌ قائم، إلا أنّه لا ينفي أن رواسب التربية والعوامل الثقافية قد تُساهم ـ بشكلٍ ما ـ في زيادة ما تواجهه اللاجئات المعيلات من صعوبات. ولذلك تمثّلاتٌ أخرى متعلّقة بالصورة المرسومة للمرأة العاملة في بعض الثقافات، خاصة المشرقيّة منها، وهي صورة مُنمّطة سلبياً؛ ففي بنغلاديش مثلاً، تنتشرُ الشائعات حول سوء السلوك الجنسي للنساء اللاتي يخترن الخروج إلى المجال العام، والعمل خارج «إطار الأدوار النسائية المقرّرة اجتماعياً»، ما يؤدي لتشويه سمعتهن[٢٩]. وفي حالاتٍ كهذه قد تختار نساء كثيرات تجنّب ذلك ابتداءً، سواء أكان هذا تلافياً للعار المجتمعي، أم لإيمانهن بالفعل ـ كجزء من

---

(٢٧) Hille Koskela, "'Bold Walk and Breakings': Women's Spatial Confidence versus Fear of Violence," *Gender, Place and Culture*, vol. 4, no. 3 (November 1997), pp. 301-320, <http://bit.ly/2HuXyN7>.

(٢٨) تطرّق «سينهلانهلا ميميلا» و«بريج ماهاراج» في بحثهما لبعض ما يهدّد بعض اللاجئات من انتهاكات واستغلال جنسي من قبل رؤساء العمل ومُلاك المنازل، ولاسيّما حال عجزهن عن سداد ما عليهن من مستحقات. انظر:

Sinehlanhla Memela and Brij Maharaj, *Challenges Facing Refugee Women: A Critical Review* (Singapore: Springer, 2016), pp. 53-72, <https://doi.org/10.1007/978-981-10-0050-8_4>.

(٢٩) Sylvia Chant, *Women-Headed Households: Diversity and Dynamics in the Developing World* (London: Palgrave Macmillan, 1997), p. 86.

ذلك المجتمع ـ بأن من المعيب قيامهن بذلك. وعلاوة على ما سبق، تعاني اللاجئات عادةً بشكلٍ خاص من الحساسيّات الثقافية للمجتمع المضيف[٣٠]، إضافة إلى الشواغل المتعلقة بالسلامة البدنية، كما تقول «أماندا جيسن»[٣١]، وهذا يحدُّ من قدرتهن على الاستفادة من الشبكات الاجتماعية[٣٢]، لما في ذلك من مخاطر محتملة، يمكن الادّعاء بأنّ احتمالية وقوعها تزداد لدى اللاجئات المعيلات الوحيدات، ولاسيّما أنهنّ قد يضطررن للصمت والتنازل نظراً لوضعهنّ كلاجئات، وللمسؤوليات الملقاة على عاتقهن.

وكما أنّ لعامل الجندر أثراً في حياة المرأة ووضعيتها في بلادها، فإن له أثراً في وضعيتها كلاجئة حضريّة. وبحسب «مايرا بوفينتش» و«غيتا راوغوبتا» فعادةً ما تكون فرص النساء المعيلات في التوظيف أضعف بكثير من فرص الرجال بسبب التمييز الجندري، ويمنحن أجوراً أقل بكثير، كما يمتلكن أصولاً مالية أقل، وقد يقبلنَ

---

(٣٠) ترى «إيلينا فيديان ـ قاسمية» أنّ عوامل السن والحالة الاجتماعية والدين والحالة الصحيّة قد تؤثر في قدرة اللاجئة على الاندماج في البيئة المضيفة. انظر:

Elena Fiddian-Qasmiyeh, "Gender and Forced Migration," in: Elena Fiddian-Qasmiyeh [et al.], eds., *The Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies* (Oxford: Oxford University Press, 2014).

(٣١) Amanda Jessen, "The Government of Turkey and Syrian Refugees: A Gender Assessment of Humanitarian Assistance Programming," George Town Institute for Women, Peace and Security, Washington DC, September 2013, accessed 30 December 2017, <http://bit.ly/2ErOCFA>.

(٣٢) MAZLUMDER, "The Report on Syrian Woman Refugees Living out of the Camps", 2014, <http://bit.ly/2BS9vwI>.

(٣٣) Mayra Buviniæ and Geeta Rao Gupta, "Female-Headed Households and Female-Maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty in Developing Countries?," *Economic Development and Cultural Change*, vol. 45, no. 2 (1997), pp. 259-280, <http://bit.ly/2EopCQ8>.

أعمالاً ذات طبيعة أقل ربحاً نتيجة للضغط المجتمعي[٣٣]، وهذا يتماشى مع النظريات النسوية حول «عدم المساواة بين الجنسين»، والتي ترى بأنّ وضع المرأة في المواقف الاجتماعية ليس متكافئاً مع الرجل الذي يشاركها نفس الموقع الاجتماعي، لا من حيث الموارد المادية، والتي تحصل على قدرٍ أقل منها، ولا من حيث فرص تحقيق الذات والوضع الاجتماعي والسلطة، ما يجعل النساء أقل تمكيناً. وتجادل تلك النظريات بأن «هذا التفاوت ناجم عن تنظيم المجتمع، وليس عن اختلافاتٍ شخصية أو بيولوجية كبيرة بين المرأة والرجل»[٣٤]، وهو ما تعزّزه دراسة أجرتها «اللجنة النسائية المعنية باللاجئات Women's Refugee Commission»، إذ توصّلت إلى أن النساء والفتيات اللاجئات يعانين حرماناً خاصاً بسبب عدم مساواتهن مع الرجال في الحصول على الموارد واتخاذ القرارات والسلطة التفاوضية[٣٥]. وبالنظر إلى أن دراستنا تتناول مجتمعاتٍ شرقية، فقد تكون مظاهر التمييز الجندري تلك أكثر ظهوراً في سياق الثقافة السائدة.

وفي سياق اللجوء السوري، تبرزُ ظاهرة اللاجئات الحضريات المُعيلات كنتيجة لخسارة كثير من الأسر مُعيلها التقليدي، سواء كضحية للحرب ـ بالموت أو الإصابة أو الاحتجاز والاختفاء القسري ـ أو كمشاركٍ فيها أو حتى لمجرد الانفصال أو اللجوء في بلدٍ آخر. وتفيد الأمم المتحدة بأن خمس الأسر السورية اللاجئة

---

(٣٤) Ritzer, *Sociological Theory*, pp. 466-467.

(٣٥) Wanjiku, "Coping Stratigies Among Urban Refugee Women in Nairobi".

(٣٦) International, ""I Want a Safe Place": Refugee Women from Syria Uprooted and Unprotected in Lebanon".

ترأسها نساء[٣٦]، يعانين الأعباء الجديدة والاختلافات الثقافية مع المجتمع المضيف، كما أشارت «جيسن»[٣٧]، وقد أفادت بعضهن بأنهن يخفين حقيقة عيشهن دون ذكرٍ بالغ خوفاً مما قد يجره عليهن ذلك من أخطار[٣٨]. وبصفة عامّة فإنّ أوضاع المرأة السورية بعد اللجوء ترتبط بأوضاعها في سورية قبل الحرب، كما أفادت «خلود السبع» و«أنوج كابيلاشرامي»، وحيث إنَّ سورية في بداية الثورة كانت تحتل المرتبة ١٢٤ من أصل ١٣٥ بلداً في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين (٢٠١١)[٣٩]، وهو ما يعني وجود فجوة كبيرة في الموارد والفرص الاقتصادية والعلمية والسياسية المتاحة لكل من الإناث والذكور لصالح الأخيرين، فإنّ من المنطق أن ينعكس هذا النقص على حياة اللاجئة السورية المعيلة مقارنة باللاجئ السوري في بلد اللجوء.

ثانياً: سُبل العيش لدى اللاجئين الحضريين، وآليات تكيّفهم

يُستهلُّ هذا المحور بشرح مفهوم سُبل العيش، والعناصر المكوّنة لها وما بينها من علاقات تشكّل منظومتها، وينتقلُ بعدها إلى

---

(٣٧) Jessen, "The Government of Turkey and Syrian Refugees: A Gender Assessment of Humanitarian Assistance Programming," <http://bit.ly/2ErOCFA>.

(٣٨) UNHCR, "Woman Alone - The Fight for Survival by Syria's Refugee Women," 2014, <http://bit.ly/2qsKCy5>.

(٣٩) Khuloud Alsaba and Anuj Kapilashrami, "Understanding Women's Experience of Violence and the Political Economy of Gender in Conflict: The Case of Syria," *Reproductive Health Matters*, vol. 24, no. 47 (2016), pp. 5-17, <http://bit.ly/2EooHn0>.

شرح نظريّة ومفاهيم التكيّف وآلياته، ثم مَوضَعتها في حقل سُبل العيش كتكيّفٍ اقتصادي. ومن ثم يستعرض آليات التكيّف الاقتصادي لدى اللاجئين الحضريين واختلافاتها وبعض العوامل المؤثّرة فيها من زوايا وبلدانٍ عدّة، عبر سبر الأدبيّات والتقارير البحثية ذات العلاقة.

١ ـ سُبل العيش: المفهوم والمنظومة

ليس ثمة تعريفٌ بديهي وواضح لمفهوم «سُبل العيش Livelihoods»، ونظراً لطبيعته المعقدة، ظهرت تعريفات كثيرة تحاول تحديدها[٤٠]، لكن التعريف الأكثر قبولاً والأوسع انتشاراً هو تعريف «روبرت تشامبرس» و«غوردون كونواي»، وبحسبهما «تتألف سبل العيش من القدرات والأصول والأنشطة اللازمة كوسيلة لكسب العيش[٤١]، وتسمح سبل العيش المستدامة للأسرة بالتأقلم مع الضغوط والصدمات أو التعافي منها، والحفاظ على قدراتها وأصولها أو تعزيزها، ليستمرّ توفّر فرص كسب العيش للجيل القادم»[٤٢]. حيث تعني «الأصول Assets» «الموارد التي تمتلكها

---

(٤٠) UNDP-India and IRP, "Guidance Note on Early Recovery," 2008, <http://bit.ly/2F7R8Cv>.

(٤١) ونعني هنا بـ«كسب العيش» توفير الاحتياجات الأساسية، كالغذاء والماء والمأوى والصحة وغيرها، سواء بصورتها المباشرة أو عن طريق كسب المال، الذي يتم توظيفه للحصول عليها.

(٤٢) Robert Chambers and Gordon Conway, *Sustainable Rural Livelihoods: Practical Concepts for the 21st Century* (Institute of Development Studies (UK), 1992), <http://bit.ly/2sqXsCC>.

الأسرة ـ أو المُعيل ـ أو لديهم إمكانية الوصول إليها لكسب عيشهم»، و«القدرات Capabilities» تعني «المعرفة والمهارات والحالة الصحية والقدرة على العمل أو على إدارة عمل أفراد الأسرة»، بينما تعني «الأنشطة Activities» ـ أو «الاستراتيجيات Strategies» ـ «الطرق التي تقوم الأسرة ـ أو المُعيل ـ بوساطتها باستغلال الأصول واستخدام قدراتها من أجل تلبية أهدافها في كسب العيش»[٤٣].

إن التعريف السابق يَنظُر إلى «سبل العيش» كمنظومة System أو إطار Framework، إذ إنّ لكل أسرة ـ أو مُعيل ـ منظومتها الخاصة. ولفهم أعمق لتلك المنظومة، يمكننا تصوّر مثلث تُكوّن (الأصول والقدرات والأنشطة) رؤوسه الثلاثة، إذ تُستخدم كل من القدرات والأصول لممارسة الأنشطة التي يتم كسب العيش ـ والمال بصورة خاصة ـ من خلالها[٤٤]، وممارسة تلك الأنشطة تُنتج أصولاً جديدة، والأصول تساعد في تطوير القدرات، ومن ثَمَّ يكون كلٌّ من زوايا المثلث الثلاث هو عبارة عن وسيلة ونتيجة في هذه المنظومة (انظر الشكل الرقم (١)). ومن البديهي أنّه كلما امتلكت الأسرة ـ أو المعيل ـ قدراً أكبر من الأصول والقدرات، ازدادت خيارات الاستراتيجيات التي يمكن اتّباعها لكسب العيش، وبالتالي إمكانية تفعيل مجموعة منها أو الانتقال من واحدة إلى أخرى بحسب الظروف.

---

(٤٣) Machtelt de Vriese, "Refugee Livelihoods: A Review of the Evidence" (UNHCR, 2006), <http://bit.ly/2CV69ty>.

(٤٤) Ibid.

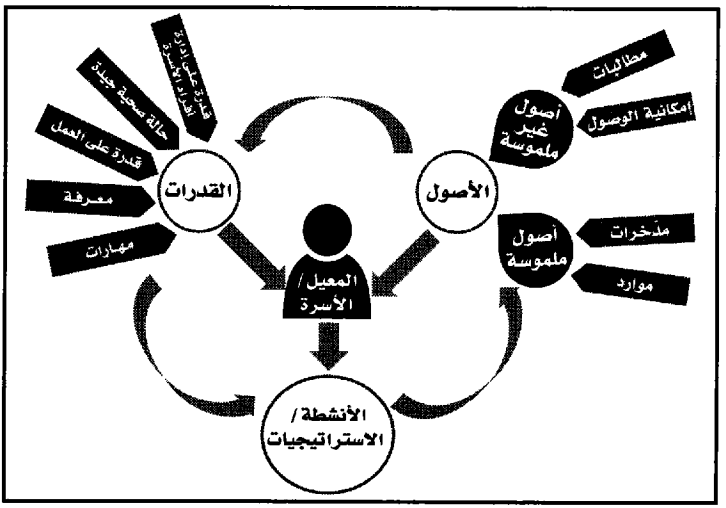

الشكل الرقم (١): منظومة سبل العيش

المصدر: المؤلفة، ٢٠١٨.

وبالعودة إلى الحديث عن «الأصول»، فإن ثمة نوعين منها النوع الأول هو «الأصول الملموسة Tangible Assets»، وتشمل «المدّخرات Stores» (كالطعام والأسهم والمدخرات المالية أو الذهب والمجوهرات) و«الموارد Resources» (كالأرض والماء والشجر والماشية والمعدات الزراعية والأواني المنزلية وغيرها من المعدات)؛ أما النوع الثاني فهو «الأصول غير الملموسة Intangible Assets»، وتشمل «المُطالبات Claims» التي يمكن عملها للحصول على الدعم المالي أو الأخلاقي أو غيرها من أنواع الدعم العملي (كالطعام أو الأدوات أو القروض أو العمل)، كما تشمل «إمكانية الوصول Access» إلى الموارد والمدخرات والخدمات أو المعلومات والتكنولوجيا أو التوظيف[٤٥]. وقد صنّفت «إدارة التنمية الدولية

(٤٥) Chambers and Conway, *Sustainable Rural Livelihoods: Practical Concepts for the 21st Century.*

البريطانية «Department for International Development (DFID)» ـ في الأوراق التوجيهية التي وضعتها لسبل العيش المستدامة ـ الأصول بأسلوبٍ آخر، وضَمّت القدرات معها في ذلك التصنيف، ليندرجا معاً تحت اسم «رؤوس الأموال Capitals»، والتي قسّمتها إلى خمسة أنواع، وهي: رأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال الطبيعي، ورأس المال المادي، ورأس المال المالي[٤٦][٤٧].

تجدرُ الإشارة إلى أن المفاهيم السابقة كلها مفاهيم عامة، لا تخص سبل عيش اللاجئين تحديداً، لكن بالإمكان الاستناد إليها في محاولة تحليلها، وذلك مع مراعاة السياق. ويُلاحظ أنّ جميع العناصر الثلاثة المكوّنة لمنظومة سبل العيش هي عناصر أو عوامل داخلية تخصّ الأسرة أو المعيل ذاته، ولكن وفقاً لـ«ماكتيلت ديفريز» فإن من شأن العوامل الخارجية كذلك أن تعزّز أو تقيّد فرص كسب العيش، فالبيئة الخارجيّة عامل مؤثّر وهام في حياة اللاجئين وسبل عيشهم[٤٨]. ونرى هنا أنها قد تشمل المجتمع المضيف، والأوضاع الأمنية والقانونية في الدولة المضيفة، وسياساتها العامة تجاههم، وغيرها من ظروف البيئة المحيطة.

---

(٤٦) للتعرّف على تفاصيل هذا التصنيف، انظر:

DFID, "DFID Sustainable Livelihoods Guidance Sheets" (London: Department for International Development (DFID) -United Kingdom Government, 1999), <http://bit.ly/2G2oDWa>.

(٤٧) إنّ «رأس المال الاجتماعي Social Capital» ـ والذي تمثّله الاتصالات والشبكات الاجتماعية ـ غير مذكور ضمن مُكوّنات منظومة سبل العيش التي عرّفناها في البداية، لكن يمكننا القول بأنّه ذو صلة مباشرة بها، إذ إنّ توفّره يسهّل امتلاك الأصول غير الملموسة، خاصةً «المُطالبات»، وهو قناة ووسيلة للحصول عليها.

(٤٨) Vriese, "Refugee Livelihoods: A Review of the Evidence".

٢ ـ التكيّف وآلياته: المفهوم والنظرية

إن المنظومة التي شرحناها لمفهوم «سبل العيش» هي منظومة عامة للأُسر ومُعيليها، بيدَ أنّ أنماط «الاستراتيجيات» التي يتبعها اللاجئون ـ تحديداً ـ ضمن تلك المنظومة قد تختلف عن تلك المتّبعة من قبل الناس في الأوضاع الطبيعية، حتى الفقراء منهم، ويرجع ذلك إلى بضعة اختلافات في الظرف الذي يعيشونه تخلق صعوباتٍ خاصة في كسب العيش، إذ يبدأ اللاجئون من وضع الخسارة، ويشمل هذا فقدانهم للأصول بأنواعها المختلفة، وأحياناً فقدانهم لصحتهم النفسية والجسدية، ما قد يعني فقدان بعض المهارات والقدرات. هذا بخلاف التحديات الناشئة عن العوامل السياسية والقانونية والاجتماعية في البلد المُضيف[٤٩]، والتي قد تعوق إمكانية توظيفهم للقدرات والخبرات (رأس المال البشري) التي اكتسبوها في بلادهم؛ فعلى سبيل المثال، قد لا يمنحون إذناً بالعمل، أو يفتقدون إلى الوثائق والشهادات الرسمية المطلوبة، أو حتى قد يقف التمييز حاجزاً أمام توظيفهم[٥٠].

كل ما سبق يحدو باللاجئين إلى اتّباع أنواعٍ مختلفة من «آليات التكيّف Coping Mechanisms» لكسب عيشهم، وقد عرّف «ديفريز» «آليات التكيف» بأنها «أنواع خاصة من «الاستراتيجيات»، يتم استخدامها في الأوقات الصعبة»[٥١]، ويندرج اللجوء ـ بداهةً ـ ضمن تلك الأوقات. ويُعرّف المنظّران «ريتشارد لازاروس» و«سوزان فولكمان» «التكيّف Coping» بأنه «الجهود المعرفية والسلوكية المبذولة في سبيل تحمّل، أو الحد من، أو محاولة السيطرة على المطالب

---

(٤٩) Jacobsen, "Livelihoods and Forced Migration".

(٥٠) Ibid.

(٥١) Vriese, "Refugee Livelihoods: A Review of the Evidence".

الخارجية والداخلية (والتي تتجاوز موارد الفرد) والصراعات فيما بينها». ونظرية «لازاروس» و«فولكمان» في التكيّف ـ وهي الأكثر شيوعاً في الأدبيات ـ ترى أن التكيّف هو عمليّة وليس نتيجة، وتؤكّد أنّه يوظّف المهارات والقدرات والنهج لتساعد الناس على التعامل مع صعوبات الحياة بهدف السيطرة عليها، لكن هذا لا يعني بالضرورة نجاح ذلك[٥٢]. ويشير «مايتي باهود» وآخرون إلى أن تلك العمليّة ديناميكية، «تنطوي على تعديلات وتفاعلات مستمرة بين البيئة ومحاولات الفرد للتكيّف»[٥٣]. ويُضيف «جورج ريتزر» أن تلك الديناميكية ليست عشوائية، وإنما تتم من خلال «التقييم المستمر وإعادة التقييم للعلاقة المتغيّرة بين الفرد وبيئته»[٥٤]، أي ـ بالنسبة إلى اللاجئة المُعيلة ـ بين الظروف المحيطة بها في البلد والمجتمع المضيف، وما يتطلّبه وضعها ووضع أسرتها الحالي، وما تملكه من قدراتٍ وأصولٍ في ذلك الوقت.

وإذ يتناولُ هذا الكتاب الأنشطة المختلفة التي تضطلع بها اللاجئات السوريات المعيلات لتلبية الاحتياجات الأساسية للبقاء لهن ولأسرهن (كالغذاء والمأوى والملبس والصحة وغيرها)، فلعل من المناسب استخدام مصطلح «التكيّف الاقتصادي» الذي تطرّق إليه «ديل بوشر» في مقاله حول سبل معيشة اللاجئين في المناطق الحضرية. وقد أشار «بوشر» إلى أنّ آليات «التكيّف الاقتصادي» قد تكون «إيجابية ـ أي آمنة وقانونية ـ أو تكون سلبية ـ أي محفوفة

---

(٥٢) Richard S. Lazarus and Susan. Folkman, *Stress, Appraisal, and Coping* (New York: Springer Pub. Co, 1984), pp. 141-143.

(٥٣) Maïté Pahud [et al.], "The Coping Processes of Adult Refugees Resettled in New Zealand," (The UN Refugee Agenct (UNHCR), 2009), <http://bit.ly/2EiHnoc>.

(٥٤) Ritzer, *Sociological Theory*, p. 143.

بالخطر ـ أو ضارة»، سواء على المدى القريب أو البعيد[٥٥]، ما يعني أن تكيّف اللاجئ اقتصادياً لا يقوده بالضرورة إلى النجاة دائماً، وإنما قد يجرّهُ نحو واقعٍ أسوأ أو سيئ من جانبٍ مختلف، وقد يورثُ ذلك الواقع لأبنائه، وهو ما يؤثّر سلباً ـ بصورةٍ ما ـ على واقع المجتمعات المُضيفة، خاصة إذا كان اللجوء طويل الأمد يجعل من الجيل الثاني من اللاجئين جُزءاً مَحوكاً في نسيج تلك المجتمعات.

٣ ـ آليات التكيف الاقتصادي لدى اللاجئين الحضريين والعوامل المؤثّرة في تكيّفهم

كما أسلفنا، فاللجوء يندرج ضمن «الأوقات الصعبة» التي تضطر الناس إلى اتّباع أنواعٍ خاصة من استراتيجيات سبل العيش[٥٦]، وقد اهتم عديدٌ من الباحثين بدراسة آليات «التكيّف الاقتصادي» لدى اللاجئين الحضريين في مناطق مختلفة، وإن كان بقدرٍ أقل من الاهتمام بدراسة آليات التكيف الاجتماعي والنفسي. هذا بخلاف التقارير الصادرة عن المنظمات الإنسانية، والتي تتخذ شكلاً أكثر إجرائية وعمليّة من كونها تقدم دراساتٍ علمية. ونحاول فيما يلي التطرق إلى بعض ما توصّلت إليه تلك الدراسات والتقارير من نتائج.

بدايةً، لا بد من الإشارة إلى أنّ اللاجئين غالباً ما يتّبعون عدة آليات في تكيّفهم الاقتصادي، بحيث يكون التنويع في حد ذاته أحد استراتيجيات تكيّفهم، كما أورد «ديفريز»[٥٧]. وهذا يبدو منطقياً،

---

(٥٥) Dale Buscher, "New Approaches to Urban Refugee Livelihoods," *Refuge: Canada's Journal on Refugees*, vol. 28, no. 2 (2013), <http://bit.ly/2BShklP>.

(٥٦) Vriese, "Refugee Livelihoods: A Review of the Evidence".

(٥٧) Ibid.

ولاسيّما إذا ما نظرنا إلى ديناميكية عمليّة التكيّف، والتي هي أكثر تشابكاً مما قد تبدو عليه للوهلة الأولى، وتتداخل في كيفيّة عملها عوامل عدة. وفي محاولة لإلقاء نظرة على آليات التكيّف الاقتصادي لدى اللاجئين الحضريين في الأدبيات، نجد أنهم يتشاركون عموماً ـ بغض النظر عن جنسهم وانتماءاتهم وبحكم حالة الضعف التي يعيشونها ـ في بعض الآليات العامة، إيجابيةً كانت أم سلبية، وإن كانت مجتمعات اللاجئين وحالتهم تختلف من سياقٍ إلى آخر؛ فمثلاً يشيع التماس المساعدات الإنسانية سواء من خلال المنظمات الرسمية (الحكومية أو غير الحكومية)، أو من خلال المؤسسات غير الرسمية (كالجيران والأصدقاء والمؤسسة الدينية)[٥٨]، وتشيع التجارة الصغيرة أو العمل الحر باستخدام بعض الأصول الملموسة المنتجة كآلة الخياطة[٥٩]، أو العمل في سوق العمالة غير الماهرة كأعمال البناء[٦٠]، كذلك تشيع العمالة في القطاع غير الرسمي، ولاسيّما في البلدان التي لم تمنحهم حق العمل[٦١]، كما هي الحال في قرية «ببنين» في لبنان[٦٢]. وعلى الرغم من أنّ آليات التكيّف السلبية ليست حكراً على جنسٍ دون الآخر، مثل تقليل الاستهلاك وتخفيض الإنفاق على الرعاية الصحية (وهي آليات يتبعها مثلاً اللاجئون

---

(٥٨) Veronique Barbelet and Caitlin Wake, "Livelihoods in Displacement From Refugee Perspectives to Aid Agency Response" (London, 2017), <http://bit.ly/2EhxneQ>.

(٥٩) Wanjiku, "Coping Stratigies Among Urban Refugee Women in Nairobi".

(٦٠) Betts [et al.], *Refugee Economies: Forced Displacement and Development*, pp. 86-87.

(٦١) Wanjiku, "Coping Stratigies Among Urban Refugee Women in Nairobi".

(٦٢) Betts [et al.], *Refugee Economies: Forced Displacement and Development*, pp. 86-87.

السوريون في لبنان[٦٣]، وعمالة الأطفال، واقتراض مبالغ كبيرة[٦٤]، لكن «اللجنة النسائية المعنية باللاجئات» ذكرت أنّ اللاجئات المعيلات يَكنّ عادةً أكثر اضطراراً إلى اتباع بعض آليات التكيّف السلبية نتيجة لعجزهن، مثل تقليل وجبات الطعام، وسحب الأبناء من المدرسة، وتشارك السكن في غرفٍ مزدحمة أو النوم في الشارع، والرضوخ لعلاقات جنسية استغلالية، أو حتى ممارسة تجارة الجنس[٦٥]. لكن إذا كانت اللاجئات بالفعل أكثر اتجاهاً للآليات السلبية، فلا يمكننا إرجاع ذلك لعجزهن وحسب، بغض النظر عن أسبابه، وإنما أيضاً لأن اتجاههن للعمل في القطاع غير الرسمي مثلاً أو النزول إلى الأسواق قد يعني احتمالاتٍ أكبر للتعرض للأذى والاستغلال الجنسي أو العنف، وليس فقط الاستغلال المادي كما يحدث للاجئين.

ويَظهر من الأدبيات المختلفة أنّ لدى اللاجئات أنواعاً خاصة من الأعمال التي يقمن بها كآلياتٍ للتكيف الاقتصادي، إذ نجد أن اللاجئات العراقيات والسوريات في الأردن مثلاً يعتمدن كثيراً على المشاريع الخاصة المنزلية، والتي تعتمد على خبراتهن السابقة، كتصفيف الشعر والطبخ والخياطة، أو العمل بوظائف غير رسمية كالتنظيف[٦٦]، أو يعتمدن على مهاراتهن في التدبير الاقتصادي

---

(٦٣) Ibid., pp. 86-87.

(٦٤) Barbelet and Wake, "Livelihoods in Displacement From Refugee Perspectives to Aid Agency Response".

(٦٥) Wanjiku, "Coping Stratigies Among Urban Refugee Women in Nairobi."

(٦٦) Sophia Moradian, "Economic Coping Mechanisms of Iraqi Female Headed Households in Jordan," 2010, <http://bit.ly/2GoFHG1>;

انظر أيضاً: محمد عبد الكريم الحوراني، «الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة في الأردن: استدراك على نظرية الدور وتعديلاتها»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مج ٤٤، العدد ٢ (٢٠١٦)، ص ١٤٢-٧٦، <http://bit.ly/2EpCxpd>.

المنزلي، إذ تقوم اللاجئات السوريات في الأردن ببيع «الكوبونات» الغذائية أو المساعدات العينية الزائدة، لصالح توفير احتياجاتهن الأخرى[٦٧].

ويبدو أن أنماط آليات تكيّف اللاجئين الحضريين اقتصادياً في مدينةٍ ما قد تختلف باختلاف جنسياتهم؛ فعلى سبيل المثال، لاحظ «أليكسندر بيتس» وآخرون هذا الأمر في مدينة «كمبالا» في أوغندا، والتي تحتضن لاجئين صوماليين وكونغوليين وإثيوبيين منذ زمن، فقد وجدوا أن الصوماليين يميلون للانخراط في المشروعات الريادية الصغيرة، بينما يعمل معظم اللاجئين الكونغوليين في بعض الصناعات بالتشارك مع المواطنين (كصناعة النسيج والمجوهرات)، فيما يتّجه الإثيوبيون إلى تقديم الخدمات المالية غير الرسمية[٦٨]. ولعل ذلك يعود إلى ما ذكره «ديفريز» من أن اللاجئ المُعيل غالباً ما يستند فيما يتّبعه من آلياتٍ اقتصادية إلى خبرته السابقة[٦٩]، وتلك الخبرة تشكّل نوعية القدرات والأصول التي يمتلكها، والتي قد تكون مشتركة إلى درجةٍ ما بين اللاجئين القادمين من نفس البيئة، وعليه فإن أية أبحاثٍ تتناول اللاجئين في مدينة ما من الأدّق أن تركّز على اللاجئين من جنسيّة معينة، أو تصنفهم في فئاتٍ للمقارنة.

وكما تختلف آليات التكيّف الاقتصادي للاجئين الحضريين بالاختلاف على مستوى البلد المضيف، ومن ثم على مستوى جنسية أولئك اللاجئين فيه، فهي تختلف أيضاً على مستوى الفرد ذاته ـ

---

(٦٧) الحوراني، المصدر نفسه.

(٦٨) يقول «كوبيا» و«كرانفيلد» مثلاً إنّ الشبكات عبر الدولية ساعدت بعض اللاجئين في مناطق مختلفة على تأمين بعض السلع التي يبيعونها في الأسواق غير الرسمية. انظر:
Betts [et al.], *Refugee Economies: Forced Displacement and Development*, pp. 86-87.

(٦٩) Vriese, "Refugee Livelihoods: A Review of the Evidence".

لاجئاً كان أم لاجئة ـ بناءً على عوامل متعدّدة أظهرتها الأدبيات والكتب التي تناولت الموضوع؛ إذ تتخذ الشبكات الاجتماعية في البلد المضيف مكانةً مميزة ودوراً رئيساً في دعم حياة اللاجئين الحضريين الاقتصادية، كما أكّد «بيتس» وآخرون[٧٠]، وكذلك الشبكات عبر الدولية[٧١]. ويضيف «فيرونيك باربيليت» و«كيتلين ويك» عوامل مثل الجندر والسن والمهارات الحرفيّة، كعوامل مؤثّرة في نجاح التكيّف، إلى جانب المهارات الشخصية، كالمرونة والمثابرة والقيادة والإقناع[٧٢].

أما فيما يتعلّق باللاجئات المعيلات تحديداً، فتفتقد معظم الأدبيات التي اطلعنا عليها للتطرّق إلى العوامل المؤثّرة في تكيّفهن الاقتصادي، ولكن بالاعتماد على بعض ما ورد في الأدبيات التي تتناول الحياة الاقتصادية للنساء المعيلات عامةً، ولاسيّما اللائي يعشن في الدول النامية منهن، يتبيّن لنا أن من شأن الثقافة المجتمعية دفع المرأة المعيلة تجاه الاعتماد على الآخرين، إذ أشارت «مايرا بوفينيتش» و«غيتا راو غوبتا» إلى أن الضغوط المجتمعية على النساء المعيلات بسبب نوع جنسهن قد تؤدي بهن إلى خياراتٍ اقتصادية سيئة[٧٣]، وأوردت «ديبورا ديغراف» و«ريتشارد بيلسبورو» أنّ في بلدٍ كبنغلاديش تجد المرأة المُعيلة نفسها مجبرةً على الاعتماد على المساعدات، نظراً لأن ممارستها للعمل التجاري تُعدّ أمراً غير لائقٍ

---

(٧٠) Betts [et al.], Ibid., p. 57.

(٧١) Kobia and Cranfield, "Literature Review: Urban Refugees".

(٧٢) Barbelet and Wake, "Livelihoods in Displacement From Refugee Perspectives to Aid Agency Response".

(٧٣) Buvinić and Gupta, "Female-Headed Households and Female-Maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty in Developing Countries?".

للنساء في بلدها[٧٤]. كما ذكرت «سيلفيا شانت» أنّ النساء المعيلات في المكسيك وغانا يتلقّين حوالاتٍ مالية من الأقارب أكثر مما قد يتلقاه نظراؤهنّ الرجال[٧٥]، وبهذا تتأرجح المرأة المُعيلة في الدول النامية بين ما يواجهها من مُعوّقاتٍ اجتماعية، وما تتلقاه من الدعم المجتمعي.

وتُظهِر ذات الأدبيات التي تتناول الحياة الاقتصادية للنساء المعيلات أيضاً أنّ خياراتهن الاقتصادية تتأثر سلباً بوجود أطفال صغارٍ لديهن، ولاسيّما في حال عدم وجود نساءٍ أخريات في الأسرة يساعدن في رعاية الصغار وبالمهام المنزلية، إذ يُحاصرهنّ عامل ضيق الوقت، فيُفضّلن العمل لساعاتٍ أقل بأجرٍ أقل، أو دوامٍ جزئي أو من دون ميزاتٍ إضافية، حتى يَفِينَ بما عليهن من مهامّ مزدوجة، وذلك يجعلهن يحصلن على الوظائف الدنيا[٧٦]. ونزعم بأن هذه المشكلة قد تكون مضاعفةً لدى بعض النساء العربيات المُعيلات، خاصةً اللاجئات، لما هو سائدٌ لدى بعض المجتمعات العربية من ارتفاعٍ في معدّل المواليد.

بصفةٍ عامة، لم تتطرق الأدبيات السابقة كثيراً إلى العوامل المؤثّرة في اتّباع الأنماط المختلفة لآليات التكيّف الاقتصادي لدى اللاجئين الحضريين، ولم تشرح بتوسعٍ كيفيّة حدوث ذلك، ولاسيّما

---

(٧٤) Deborah S. DeGraff and Richard E Bilsborrow, "Female-Headed Households and Family Welfare in Rural Ecuador," *Journal of Population Economics*, vol. 6, no. 4 (1993), pp. 317-336, <http://bit.ly/2Hcfxb1>.

(٧٥) Chant, *Women-Headed Households: Diversity and Dynamics in the Developing World*, p. 52.

(٧٦) Buvinić and Gupta, "Female-Headed Households and Female-Maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty in Developing Countries?"; Chant, *Women-Headed Households: Diversity and Dynamics in the Developing World.*

تلك الأدبيات القليلة التي تناولت آليات تكيّف اللاجئات أو اللاجئين السوريين اقتصادياً.

ثالثاً: سياق اللجوء السوري في إسطنبول

يحاول هذا المحور تأطير سياق الدراسة، إذ يُقدم نبذة عن الأزمة السورية وما انبثق عنها من أزمة اللاجئين، ونزوع كثير منهم للجوء إلى تركيا، وبعدها يُلقي نظرة عامة على توزيع اللاجئين السوريين في تركيا، وأحوالهم القانونية والاقتصادية، ودوافع تركّز العدد الأكبر منهم في إسطنبول. وأخيراً يبحثُ في الأوضاع الخاصة بسبل عيش اللاجئين السوريين في تلك المدينة، من حيث الخدمات التعليميّة والصحيّة، وعلاقتهم بالمجتمع المضيف، ومن حيث العمل، وما يتلقونه من دعم.

١ ـ الأزمة السوريّة واللجوء

تقع «سورية» في قلب الشرق الأوسط، المنطقة التي لم تتوقف عن الغَلَيان لعقود[٧٧]. يضمّ شعبها مجموعاتٍ عرقيّة وجماعاتٍ دينية متنوعة[٧٨]، ويحكمها نظامٌ شموليٌّ دكتاتوريّ. حتى مطلع العام ٢٠١١ كان تحسين الأوضاع الاقتصاديّة هو الدافع الأساسي لهجرة السوريين إلى الخارج، لتتغيّر بعد ذلك طبيعة وحجم الهجرة منها، وتتحوّل إلى تدفّقاتٍ هائلة من اللاجئين[٧٩]. فبعد انطلاق الثورة حين

---

(٧٧) حيث تحدّها العراق من الشرق، ولبنان والبحر المتوسط من الغرب، والأردن من الجنوب، وفلسطين المحتلّة من الجنوب الغربي، وتركيا من الشمال.

(٧٨) Anshumali Shukla, "Syrian Civil War (A Civil War With No Visible End)," *AGU International Journal of Research in Social Sciences and Humanities*, vol. 5 (2017), pp. 440-449, <http://bit.ly/2HjJ9mE>.

(٧٩) = Pinar Yazgan, Deniz Eroglu Utku, and Ibrahim Sirkeci, "Syrian Crisis and

خرجت الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في مدينة درعا، وقمعها بالعنف من قبل الحكومة، تطوّر الموقف سريعاً لتشتعل فيها حربٌ داخليّة تجتاح البلاد[٨٠]، وقد عكست الحرب طبيعة موقعها وتركيبتها السكانية ونظام حكمها، فتخللتها جرائمُ حربٍ وصراعاتٍ طائفية وتدخلاتٍ أجنبية وظهور عدة جماعاتٍ مسلّحة[٨١]، كل ذلك أدى إلى تصاعد العنف رأسياً وأفقياً، ما تسبّبَ في خلقِ «أسوأ أزمة للاجئين منذ الحرب العالمية الثانية»[٨٢].

سجّلت المفوضيّة السامية لشؤون اللاجئين ـ حتى الآن ـ حوالي ٥,٦ مليون لاجئ سوريٍّ في مصر والأردن والعراق ولبنان وتركيا وشمال أفريقيا[٨٣]، بخلاف اللاجئين غير المسجّلين أو اللاجئين في الدول الأخرى. ويعيش ما نسبته ٨ بالمئة فقط من اللاجئين السوريين في المخيّمات، بينما يتوزّع سائرهم في المناطق الحضرية والريفية[٨٤]، حيث يعاني معظم هؤلاء من ظروفٍ معيشية صعبة، وفي ظل كفاحهم لتغطية احتياجاتهم الأساسية ترتفع للغاية معدّلات الفقر بينهم[٨٥].

كانت تركيا البلد الأكثر استقبالاً للاجئين السوريين، إذ سُجّل

---

(٨٠) "The Urban Refugee Crisis," *Strategic Comments*, vol. 23, no. 2 (2017), pp. v-vii, <https://doi.org/10.1080/13567888.2017.1311077>. = Migration," *Migration Letters*, vol. 12, no. 3 (2015), pp. 181-192, <http://bit.ly/2o58cC9>.

(٨١) Vappu Tyyskä et al., "The Syrian Refugee Crisis: A Short Orientation" (Ryerson Centre for Immigration and Settlement (RCIS), 2017), <http://bit.ly/2obDneb>.

(٨٢) Ayhan Kaya and Aysu Kıraç, "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in İstanbul April 2016" (Hayata Destek Derneği, 2016), <http://bit.ly/2fC9uTb>.

(٨٣) UNHCR, "Syria Regional Refugee Response (3RP) - Regional Overview".

(٨٤) Ibid.

(٨٥) UNHCR, "3RP Regional Refugee and Resilience Plan 2018-2019 in Response to the Syrian Crisis: Regional Strategic Overview", 2018, <http://bit.ly/2ErqClY>.

فيها أكثر من ٣,٥ مليون لاجئ[٨٦]. حدث ذلك ـ بصفةٍ أساسية ـ نتيجةً لسياسة الباب المفتوح التي أعلنتها الحكومة التركية تجاه اللاجئين السوريين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١[٨٧]، علاوةً على موقعها الجغرافي المحاذي لشمال سوريا، والذي يُعدّ نقطة عبورٍ بين آسيا وأوروبا، فضلاً عن كونها بلداً آمناً، وذا ظروفٍ اقتصادية مرضية[٨٨]، فيما أرجع عدد من اللاجئين الذين أجريت معهم المقابلات ـ في دراسة أجرتها «كاثرين بيلامي» وآخرون ـ سبب اختيارهم لتركيا لعوامل التقارب الثقافي والاجتماعي، أو ببساطة لكونها «أقرب وجهة»، ولاسيّما بالنسبة إلى اللاجئين من محافظة حلب[٨٩]. وهكذا نرى أن تركيا التي كانت نقطة عبور في نظر الكثيرين تحوّلت الآن إلى موطن لجوءٍ يُقصدُ لذاته، عدا عن أن معظم السوريين الذين لجؤوا إليها منذ بداية الأزمة بقوا فيها[٩٠].

٢ ـ اللاجئون السوريون في تركيا وإسطنبول: نظرة عامة

مع نشوب الحرب في سوريا، وفي مطلع شهر تموز/يوليو من عام ٢٠١١، كان عدد اللاجئين السوريين في المخيّمات التركية التي أُقيمت بالقرب من الحدود في محافظة هاتاي نحو ١٥ ألف لاجئ، عاد ما يقارب نصفهم خلال ذات العام مظنّة استقرار الأوضاع، لكن

(٨٦) UNHCR, "Syria Regional Refugee Response (3RP) -Turkey".

(٨٧) Kaya and Kıraç, "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in İstanbul April 2016".

(٨٨) Nursat Bi5er, "The Views of Syrian Refugees Migrating to Turkey on the Turkish Language and Culture: Kilis Case," *Journal of Education and Training Studies*, vol. 5, no. 3 (2017): 97-109, <http://bit.ly/2H5mvyt>.

(٨٩) Bellamy [et al.], "The Lives and Livelihoods of Syrian Refugees".

(٩٠) Bi5er, "The Views of Syrian Refugees Migrating to Turkey on the Turkish Language and Culture: Kilis Case".

وبعد فشل المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار، تدفّق اللاجئون عام ٢٠١٢ مرّةً أخرى إلى تركيا، التي بنت مخيماتٍ إضافية في المحافظات الجنوبية (هاتاي، وكيليس، وغازي عينتاب، وسانيلورفا)[٩١]. تلا ذلك تزايد موجات اللجوء حتى وصلت أعداد اللاجئين السوريين ما يجاوز ٣,٦ مليون لاجئ[٩٢]. ومع تقدّم عمر الأزمة، وكنتيجةٍ لموجات اللجوء الهائلة تلك، لم يعد من الممكن استيعاب السوريين في المخيّمات[٩٣]، كما نزع اللاجئون أنفسهم للاستقرار في مناطق أخرى، لأسباب عديدةٍ[٩٤]، كما أن ثمة من لم يدخلوا البلاد بطريقة قانونية وبالتالي لم يسمح لهم بالتسجيل في المخيمات[٩٥]. وأسفر عما سبق وصول نسبة اللاجئين خارج المخيّمات اليوم إلى ٩٦,٣٧ بالمئة من اللاجئين المسجّلين[٩٦]. ولكن هذه النسبة الكبيرة ليست علامةً على إغراء الأوضاع الاقتصادية خارج المخيّم، إذ يشير أحد تقارير «الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات»[٩٧] لعام ٢٠١٨ ـ ٢٠١٩

---

(٩١) Ahmet İçduygu, "Syrian Refugees İn Turkey-The Long Road Ahead" (Washington: Migration Policy Institute (MPI), 2015), <http://bit.ly/2BPgE0B>.

(٩٢) UNHCR, "Syria Regional Refugee Response (3RP) -Turkey".

(٩٣) Biçer, "The Views of Syrian Refugees Migrating to Turkey on the Turkish Language and Culture: Kilis Case".

(٩٤) من تلك الأسباب: وجود علاقات أسرية واجتماعية في بعض المدن والقرى، والبحث عن عمل، ومستوى الحريّة الأكبر خارج المخيم. انظر:

Metin Çorabatır, "The Evolving Response To Refugee Protection in Turkey: Assessing The Practical and Political Needs", 2016, <http://bit.ly/2DcQMK1>.

(٩٥) İçduygu, "Syrian Refugees İn Turkey-The Long Road Ahead".

(٩٦) هذا بحسب إحصاءات المديرية العامة لإدارة الهجرة في وزارة الداخلية التركية. انظر:

Ministry Of Interior Directorate General Of Migration Management, "Migration Statistics -Temporary Protection".

(٩٧) الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP) هي خطة =

إلى أن أكثر من ٦٤ بالمئة منهم يعيشون تحت خط الفقر[٩٨]، وتشكّل الإناث ما يقارب نصف اللاجئين (٤٥,٨ بالمئة) في عموم البلاد[٩٩].

وعلى الرغم من أن الجمهورية التركية من الدول المُوقّعة على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ (الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين)، إذ وقّعت عليها عام ١٩٥٤[١٠٠]، وصدّقت عليها في عام ١٩٦٢[١٠١]، إلا أنّ السياسات التركية رحّبت بالسوريين في البداية مشيرةً إليهم في الخطاب الرسمي بالـ«ضيوف» لا «اللاجئين»[١٠٢]، وهو لقبٌ لا مكانة رسمية له في القانون الدولي[١٠٣]. ويرجع ذلك إلى أنّ تركيا حين صدّقت على بروتوكول عام ١٩٦٧ ـ والذي أزال القيود الزمنية والجغرافية لاتفاقية جنيف ـ اكتفت بإلغاء الحدود الزمنية فقط، مع

= إستراتيجية أطلقتها وكالات الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية، استجابةً للأزمة السورية، لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم، وهي «توفّر إطار عمل يستند إلى عمليات الاستجابة الموجودة، ليس لتحقيق احتياجات الأشخاص الأكثر ضعفاً على صعيد الحماية وعلى الصعيد الإنساني فحسب، بل أيضاً لمعالجة تأثير الأزمة السورية الاقتصادي والاجتماعي الطويل الأمد على البلدان المجاورة». وتستهدف هذه الخطة الإقليمية كلاً من تركيا ولبنان والعراق والأردن ومصر. انظر:

3RP, "3RP Update," 2015, <https://bit.ly/2GIsaK8>.

(٩٨) UNHCR, "3RP Regional Refugee and Resilience Plan 2018-2019 in Response to the Syrian Crisis: Regional Strategic Overview".

(٩٩) UNHCR, "Syria Regional Refugee Response (3RP) -Turkey".

(١٠٠) "Convention Relating to the Status of Refugees." (United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), n.d.), <http://bit.ly/1QA1oGc>.

(١٠١) "States Parties to the 1951 Convention Relating to the Status of Refugees and the 1967 Protocol" (United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), n.d.), <http://bit.ly/2nT2rHi>.

(١٠٢) İçduygu, "Syrian Refugees İn Turkey-The Long Road Ahead".

(١٠٣) MAZLUMDER, "The Report on Syrian Woman Refugees Living out of the Camps".

استمرار تطبيق الحدود الجغرافية[١٠٤]، وهذا يعني أنه لا يمكن اعتبار غير الأوروبيين لاجئين. ومن ثمّ فقد أعطت السلطات التركيّة للسوريين بعد ذلك وضع «طالب لجوء»، مع إمكانية الحصول على تصريحات إقامة مؤقتة، الأمر الذي حرم السوريين من الحقوق التي ينالها اللاجئ الرسمي قانونياً، إذ يُعامَل معاملة الأتراك[١٠٥]. بعد ذلك، وتحديداً في نيسان/أبريل ٢٠١٢، اتّخذت تركيا قراراً بدعم اللاجئين السوريين بصورةٍ ما، إذ أنشأت «لائحة الحماية المؤقتة»[١٠٦]، وهي لائحة تنطبق على «جميع الأجانب الذين أجبروا على مغادرة بلادهم، ولا يمكن اعتبارهم حالات لجوء فردية بسبب التدفق الجماعي»، وتضمن اللائحة عدم إعادة السوريين قسراً إلى بلادهم، كما تتيح لهم إصدار بطاقة الإقامة «الكيمليك»، والتي توفّر إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم المجاني والحماية المؤقتة، كما تُعدّ بديلاً لتعريف الهوية بالنسبة إلى من فقدوا جوازات سفرهم السورية[١٠٧]. يمكن القول إذاً أن وضع السوريين الآن في تركيا وضعٌ خاص، إذ ليسوا مواطنين أو لاجئين أو حتى مقيمين.

وبالاطلاع على توزيع اللاجئين خارج المخيمات على المقاطعات المختلفة، نجد أنّهم يتركّزون في المحافظات الجنوبية، إلا أنّ إسطنبول ـ في الشمال ـ هي المحافظة التي تستضيف أكبر

---

(١٠٤) Burcu Toğral Koca, "Syrian Refugees in Turkey: From "Guests" to "Enemies"?," *New Perspectives on Turkey*, vol. 54 (2016), pp. 55-75, <http://bit.ly/2Cqghp4>.

(١٠٥) Dermaux, "Networks at Work - Syrians Integrating in Istanbul".

(١٠٦) MAZLUMDER, "The Report on Syrian Woman Refugees Living out of the Camps".

(١٠٧) UNHCR, "Frequently Asked Questions About Syrian Refugees in Turkey - UNHCR Turkey", 2017, <http://bit.ly/2F5Lktb>; Bellamy et al., "The Lives and Livelihoods of Syrian Refugees".

عددٍ منهم بواقع أكثر من ٥٤٧,٣٠٠ لاجئ[١٠٨]؛ إذ بقدرِ رهبة المدن الكبرى وتحدياتها، إلا أنها تبقى منصّةً برّاقة لتحقيق أحلام الكثيرين بالصعود في المستوى المعيشي، وعليه تجذب مدينة إسطنبول اللاجئين، لا لأنها المدينة الأكبر فقط، بل لكونها أيضاً العاصمة الاقتصادية لتركيا، حيث تزدهر الأعمال المختلفة[١٠٩]، وحيث يمكن تنمية الأصول الملموسة وغير الملموسة[١١٠]. ومع ما سبق، فاللاجئون خارج المخيّمات ـ في العموم ـ يكافحون في سبيل تأمين الحدود الدنيا من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويعانون مجموعةً من التحديات[١١١]، ومن ثمّ فالصورة ليست ورديّة كما قد تبدو عليه أحياناً.

٣ ـ أوضاع سبل العيش الخاصة باللاجئين السوريين الحضريين في إسطنبول

عبر نظرةٍ بانورامية على الأدبيات التي تتناول ما يرتبط بسبل العيش من حياة اللاجئين السوريين في إسطنبول، يمكن للباحث أن يُلاحظ مجموعة من التحديات التي يواجهونها على الرغم ممّا قد يتوفر من فرص، ولاسيّما بالنسبة إلى اللاجئين من الفئات الأكثر ضعفاً، كاللاجئات المعيلات، وهي تتركّز في صعوبات الوصول إلى المساعدة والخدمات المختلفة، وموقف المجتمع

---

(١٠٨) Ministry Of Interior Directorate General Of Migration Management, "Migration Statistics -Temporary Protection".

(١٠٩) Dermaux, "Networks at Work - Syrians Integrating in Istanbul".

(١١٠) عبر العمل مثلاً، أو تتبّع الشبكات الاجتماعية الأسرية والثقافية والدينية، والاستفادة من دعمها وإرشاداتها ووساطاتها.

(١١١) Kaya and Kıraç, "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in İstanbul April 2016".

المضيف من اللاجئين، وظروف العمل مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

فمثلاً، على صعيد الوصول إلى الخدمات الصحيّة، توفّر الحكومة التركية للاجئين المسجّلين ـ وفقاً للائحة الحماية المؤقتة ـ رعايةً صحية مجانيّة، إلا أنّ أعداد الطواقم الطبيّة والمستشفيات المخصصة لذلك غير كافية[١١٢]، وقد أظهرت دراسة أجريت في إسطنبول أن ٢٥ بالمئة من اللاجئين فيها لم يتمكنوا من الوصول إلى الخدمات الصحية، فيما حصل البقية عليها، ولكنها غير شاملة. ويواجه اللاجئون عدة حواجز تمنعهم من الحصول عليها، إذ لا يفهم عدد منهم الإجراءات البيروقراطية المطلوبة، سواءً كان ذلك لتعقيدها أو لحاجز اللغة، ولا يدرك بعضهم ضرورة إعادة التسجيل في إسطنبول قبل استحقاقها[١١٣].

أما على صعيد خدمات التعليم، فبعد السماح بإنشاء المدارس السورية والسماح ـ بشكل غير رسمي ـ للسوريين بالانضمام إلى المدارس التركية، أصدرت وزارة التعليم في عام ٢٠١٤ وثيقة «الأجانب والتعليم»، والتي تمنح أطفال اللاجئين المسجلين الحق بارتياد المدارس الحكومية[١١٤]. ولكن مُجدّداً، فاللاجئون يواجهون صعوباتٍ في الاستفادة من هذه الخدمات، لعدم وضوح الإجراءات، وقلّة المقاعد المتوفرة، وحاجز اللغة. وتحاول الحكومة مواجهة هذه

---

(١١٢) Kılıç Buğra Kanat and Kadir Üstün, "Turkey's Syrian Refugees: Toward Integration" (SETA, 2015), <http://bit.ly/1MR5vsU>.

(١١٣) Kaya and Kıraç, "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in İstanbul April 2016".

(١١٤) UNHCR, "Frequently Asked Questions About Syrian Refugees in Turkey - UNHCR Turkey".

المشكلة عبر إنشاء مراكز التعليم المؤقتة، والتي تتبع المنهاج السوري[١١٥]. وكما أشرنا سابقاً، فالتسجيل شرطٌ أساسي للحصول على التعليم والصحة المجانيين[١١٦]، وهو ما لا يستطيع عدد من اللاجئين توفيره لأبنائهم، بسبب ما يتطلّبه من مصروفات[١١٧]، أو لكونهم مقيمين بصورة غير قانونية[١١٨].

وبالانتقال للحديث عن موقف المجتمع المضيف، والذي يتعاطف قسمٌ منه مع اللاجئين[١١٩]، فيما يشهد القسم الآخر توتراً معهم، يرى «أيهان كايا» و«كيراتش أيتسو» أنّ هذا التحدّي الاجتماعي ظهر بسبب نهج الحكومة الأول في تأطير واقع السوريين كمتلقّين للخير، ما شكّل رأياً عاماً لدى بعض المواطنين تجاههم كعبءٍ وكمنافسين، ولاسيّما مع زيادة أعدادهم وغياب سياسات مساعدة كافية، ما أدى إلى ظهور مواقف عنصريّة وكراهية ومضايقاتٍ ضدهم[١٢٠]، إلى جانب وجود الحاجز اللغوي الذي صعّب الاندماج الاجتماعي، إذ إنّ معظم الأتراك لا يتحدّثون العربية ولا الإنكليزية[١٢١]. ويمكننا الادّعاء بأن تقبّل المجتمع المضيف

---

(١١٥) Ahmet İçduygu and Doğuş Şimşek, "Syrian Refugees in Turkey: Towards Integration Policies," *Turkish Policy Quarterly*, vol. 15, no. 3 (2016), pp. 59-69, <http://bit.ly/2CqbA3p>.

(١١٦) UNHCR, "Frequently Asked Questions About Syrian Refugees in Turkey - UNHCR Turkey".

(١١٧) Bellamy et al., "The Lives and Livelihoods of Syrian Refugees".

(١١٨) Dermaux, "Networks at Work - Syrians Integrating in Istanbul".

(١١٩) Bellamy [et al.], "The Lives and Livelihoods of Syrian Refugees".

(١٢٠) Kaya and Kıraç, "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in İstanbul April 2016"; Kaya, "Syrian Refugees and Cultural Intimacy in Istanbul?: 'I Feel Safe Here?!'"

(١٢١) يتحدّث ١٧ بالمئة من الأتراك اللغة الإنكليزية، فيما يتحدث ١,٤ بالمئة منهم فقط اللغة العربية، وغالبهم من محافظات الجنوب. ويتجه كثير من السوريين لتعلّم اللغة =

بإسطنبول للاجئين واللاجئات واندماجهم معه مُحدّدٌ مهم لمدى قدرتهم على التكيّف الاقتصادي والاستفادة من الفرص هناك. وتطفو العوامل الاقتصادية على السطح كعنصرٍ رئيسي في التوتّر المجتمعي القائم، إذ يرى عدد من الأتراك أن وجود السوريين أدى إلى ارتفاع الإيجارات، وأن ما يدفعون من ضرائب يذهب لصالحهم، كما يعتقدون أنّهم تسبّبوا في خفض الأجور، ومنافستهم على فرص العمل[١٢٢]، فضلاً عن تصوّرات البعض عنهم كسارقين أو متسوّلين[١٢٣]. وتُظهر الدراسات أنّ ثمة بالفعل فئة متضررة من المواطنين الأتراك، والذين يشيع لديهم - مثلما هي الحال عند السوريين - العمل في القطاع غير الرسمي[١٢٤]، والذي انخفضت فيه الأجور بحلول عام ٢٠١٦ بنسبة ٤ بالمئة، كما تأثّرت نسبة المواطنين العاملين فيه[١٢٥]، إذ انخفضت لدى الرجال بنحو ١,٩

= التركية عبر صفوف اللغة التي تتيحها البلدية أو المراكز التعليمية، أو المدرسة، أو من خلال الأصدقاء والتعليم الذاتي. انظر:

Dermaux, "Networks at Work - Syrians Integrating in Istanbul".

(١٢٢) «غالباً ما يُنظر إلى اللاجئين الذين يعيشون في المدن على أنهم «منافسون» مع الأشخاص المضيفين المحليين، وذلك فيما يخص العمل والموارد؛ ففي باكستان، على سبيل المثال، يعتقد السكان المحليون أن اللاجئين الأفغان يأخذون وظائفهم، ويزيدون من البطالة في صفوف السكان المضيفين لأنهم يقبلون العمل بمقابلٍ ماديٍّ أقل». انظر:

Jacobsen, *The Economic Life of Refugees*, p. 46.

(١٢٣) Şimşek and Çorabatır, "Challenges and Opportunities of Refugee Integration in Turkey".

(١٢٤) Bellamy [et al.], "The Lives and Livelihoods of Syrian Refugees".

(١٢٥) Binnur Balkan and Semih Tumen, "Immigration and Prices: Quasi-Experimental Evidence from Syrian Refugees in Turkey", *Journal of Population Economics*, vol. 29, no. 3 (2016), pp. 657-686, <http://bit.ly/2nWp3qr>; Ximena V. Del Carpio and Mathis C. Wagner, "The Impact of Syrian Refugees on the Turkish Labor Market", 2015, <http://bit.ly/2G8LyPO>.

بالمئة ولدى النساء بنحو ٢,٦ بالمئة، لصالح السوريين الذين يتّجه كثير منهم لسوق العمل غير الرسمي لعدم امتلاكهم لإذن العمل[١٢٦]. ويمكن تفهّم استياء الأتراك الكبير من هذه المنافسة بقدرٍ أكبر، إذا ما علمنا أن معدّل البطالة في تركيا لعام ٢٠١٧ وصل إلى ١٠,٢ بالمئة[١٢٧].

وعلى الجانب الآخر، فقد سنّت الحكومة التركية لائحة مطلع عام ٢٠١٦ سمحت للاجئين السوريين بالحصول على تصاريح عمل[١٢٨]، وذلك بعد ستة أشهر من تسجيلهم في وضع «الحماية المؤقتة»، واشترطت ألا تتجاوز حصة اللاجئين ١٠ بالمئة من مكان العمل، وألا تقل أجورهم عن الحد الأدنى للأجور[١٢٩]. لكنّ أعداد الحاصلين على ذلك التصريح لا تزال منخفضة جداً، كما أنه لا حوافز لدى أرباب العمل لتوظيف السوريين بشكلٍ قانوني، ولا تتوفر آليات محاسبة واضحة في حال الإخلال بالقوانين[١٣٠]، ما يؤدّي إلى الاستغلال، وضعف تأثير اللائحة في وصول السوريين إلى سوق العمل وتحسين ظروف عملهم وما يتقاضون من أجور منخفضة. وفي

---

(١٢٦) Evren Ceritoglu [et al.], "The Impact of Syrian Refugees on Natives' Labor Market Outcomes in Turkey: Evidence from a Quasi-Experimental Design," *IZA Journal of Labor Policy*, vol. 6, no. 1 (2017), p. 5, <http://bit.ly/2GkPj4M>.

(١٢٧) UNHCR, "3RP Regional Refugee and Resilience Plan 2018-2019 in Response to the Syrian Crisis: Regional Strategic Overview".

(١٢٨) UNHCR, "Regional Strategic Overview," *Regional Refugee & Resilience Plan*, 2016, <http://bit.ly/2CXXAO0>.

(١٢٩) Ahmet İçduygu and Evin Millet, "Syrian Refugees in Turkey: Insecure Lives in and Environment of Pseudo-Integration" (Istituto affari internazionali, 2016), <http://www.iai.it/sites/default/files/gte_wp_13.pdf>.

(١٣٠) تم إصدار ٥,٥٠٠ تصريح عمل فقط للسوريين في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو من عام ٢٠١٦. انظر:
Bellamy [et al]., "The Lives and Livelihoods of Syrian Refugees".

العموم، مع أنّ معدّلات توظيف السوريين في إسطنبول أعلى من المحافظات الأخرى، إلا أنّ تكاليف المعيشة وإيجارات السكن أعلى أيضاً، ويجد كثيرون صعوبةً في العثور على وظيفةٍ تناسب خبراتهم ومهاراتهم[١٣١].

وكما نلاحظ من خلال ما استعرضناه آنفاً، تضطلع الحكومة التركية بالدور الأساسي للاستجابة والدعم في إسطنبول، وهي تمسك بدفة القيادة[١٣٢]. وترى «كايا» أنه من بعد عام ٢٠١٦ تبنّت الدولة التركية سياساتٍ أكثر لإدماج اللاجئين اجتماعياً واقتصادياً، ولإشراك البلديات المحليّة في دعمهم[١٣٣]، إلا أنّ «باربيليت» و«ويك» يشيران إلى أن الدعم الذي تقدّمه البلديات متفاوتٌ جداً من بلدية إلى أخرى[١٣٤][١٣٥]. وتنشط عدة منظمات غير حكومية في إسطنبول لتقديم الدعم والمساعدات، إلا أنه دعمٌ صغير ومُخصّص وغير شامل Ad-hoc، ومع ذلك فقد يساعد في بعض الجوانب التي لا تتكفل بها الدولة[١٣٦]. وقد أنشأت المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية مراكزَ للخدمات المتعددة للاجئين، كالدعم النفسي

---

(١٣١) Ibid.

(١٣٢) Barbelet and Wake, "Livelihoods in Displacement From Refugee Perspectives to Aid Agency Response".

(١٣٣) Kaya, "Syrian Refugees and Cultural Intimacy in Istanbul?: "I Feel Safe Here?!"".

(١٣٤) إن غالبية المساعدة المنتظمة من البلديات جاءت في شكل دعم للوقود اللازم للطبخ والتدفئة، فيما قدّمت بعض البلديات الخبز المجاني ومراكز التعليم المؤقّتة. انظر:
Kaya and Kıraç, "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in İstanbul April 2016".

(١٣٥) Barbelet and Wake, "Livelihoods in Displacement From Refugee Perspectives to Aid Agency Response".

(١٣٦) Barbelet and Wake; Helen Mackreath and Şevin Gülfer Sağnıç, "Civil Society and Syrian Refugees in Turkey" (Istanbul, 2017), <http://bit.ly/2EuoLkR>.

والاجتماعي والمشورة القانونية، والفحص الطبي وتعليم اللغة التركية والتدريب المهني وتوزيع قسائم المساعدات، لكنّ تلك المراكز أيضاً كانت دون قدر الحاجة بفارقٍ كبير، إذ ثمة ثلاثة مراكز فقط في إسطنبول[١٣٧]. ويُرجع «بيلامي» وآخرون هذا النقص الكبير في حجم وشمولية الدعم المقدّم، ولاسيّما من قبل المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، إلى النقص الكبير في المعلومات حول الملامح الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الحضريين، وعدم فعاليّة القيادة والتنسيق، خاصةً من جانب الحكومة، والتي فشلت - برأيهم - في التخطيط من خلال رؤية واضحة، عبر الحوار العام بين مختلف الأطراف المعنية[١٣٨]. إلا أنه من ناحيةٍ أخرى يعتقد «أحمد إتشديوغو» أن السلطات التركية تحاول الآن تطبيق مبادئ «الحَوكَمة الرشيدة» عبر الانتقال - في إدارة قضية اللاجئين - من نهجٍ يركزّ على الدولة، إلى إشراك المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وعبر التخطيط طويل الأجل بدلاً من الاستجابة لحالات الطوارئ[١٣٩].

وتتفاوت أحوال اللاجئين المعيشية في إسطنبول، ولذا من الضروري تصنيفها ضمن أنماط تساعد في فهمها أكثر. وقد حاولت «بيلامي» وآخرون تصنيفها - بالفعل - تبعاً لأهداف أولئك اللاجئين واستراتيجياتهم الاقتصادية في سبل العيش، وذلك ضمن فئاتٍ ثلاث: الأولى تستهدف الاندماج لتعزيز أوضاعها، وهي فئة ميسورة مادياً، ذات شبكات اجتماعية قوية، ووضعها القانوني جيد، وتستهدف كسب الاحترام والاندماج مع المجتمع بصورة أوسع تتيح

(١٣٧) Bellamy [et al.], "The Lives and Livelihoods of Syrian Refugees".

(١٣٨) Ibid.

(١٣٩) İçduygu, "Syrian Refugees İn Turkey-The Long Road Ahead".

لها تعزيز شبكاتها الاجتماعية وفرصها في العمل؛ أما الفئة الثانية فهم المُكافحون، إذ لديهم بعض أشكال الاستقرار على الرغم من انخفاض الدخل، إذ إنّ أحد أفراد الأسرة على الأقل لديه وظيفة، وهم يحاولون تحسين الوضع والاستثمار بالتعليم، لكنَّ محدودية الموارد تشكّل عائقاً أمامهم يضطرهم إلى المُفاضلة في أولوياتهم، ويتبعون استراتيجيات عديدة لتخفيض النفقات؛ وأخيراً فالفئة الثالثة تنبني استراتيجياتهم على محاولة النجاة والبقاء على قيد الحياة بالكفاف اليوميّ، وهم يعانون الفقر المُدقع، وشبكاتهم الاجتماعية ضعيفة جداً، ونادراً ما يتلقون المساعدات(١٤٠). وعليه فسنركز في بحثنا هذا على اللاجئات المُعيلات المنتميات إلى الفئة الثانية والثالثة، إذ لا بد أنهن الأكثر اتّباعاً للاستراتيجيات المختلفة لـ«التكيّف الاقتصادي»، فنصيبهن من «رأس المال» بأنواعه هو الأقل.

خلاصة

إنّ اللاجئات السوريات المعيلات في إسطنبول «لاجئاتٌ» بحكم القانون، وينطبق عليهن ما ينطبق على مُجمل اللاجئين الحضريين، إلا أنّ اللاجئات المُعيلات ـ في عمومهنّ ـ يواجهن تحدياتٍ خاصة بسبب نوعهن الاجتماعي وتربيتهن، واللاجئات السوريات خاصةً قد يكنّ أكثر تعرضاً لهذا، ولاسيما مع ما كان عليه وضعهن قبل اللجوء. ويتّبع اللاجئون حول العالم آلياتٍ عديدة للتكيف الاقتصادي، تختلف باختلاف جنسياتهم ومكان لجوئهم وجنسهم، وتحكمها عوامل عدة. تلك الآليات تعمل ضمن منظومة

(١٤٠) Bellamy [et al.], Ibid.

سبل العيش للمُعيل/الأسرة، والتي تتكون من الأصول والقدرات والأنشطة أو الاستراتيجيات، إذ إن الأخيرة في ظل الظروف الصعبة تصبح عبارة عن آليات للتكيّف. وفي السنوات الأخيرة لجأ عدد كبير من السوريين إلى تركيا، واستقرّ كثير منهم في إسطنبول، والتي رأوا أنها قد تمثل فرصة أفضل معيشياً واقتصادياً من المناطق الأخرى في تركيا، لكن وعلى الرغم من صدور لائحة الحماية المؤقتة، وما توفره من دعم وتسمح به من إصدار تصاريح للعمل، لا يزال السوريون في إسطنبول يعانون في كسب العيش.

في الفصل القادم سأقوم باستعراض وتحليل ومناقشة النتائج الميدانية للدراسة التي بنيت عليها الكتاب، وذلك في ضوء ما تم التوصّل إليه في هذا الفصل عبر مراجعة الأدبيات، ومن خلال المحاور الثلاثة ذاتها، مع تركيز عدستي على عينة الدراسة بالتحديد.

الفصل الثاني

اللاجئات المعيلات في ميدان الدراسة: نتائج وتحليل

تمهيد

تُعطي الدراسة الميدانية بُعداً آخر للبحث، أكثر عمقاً وملامسةً للواقع، وأكثر قدرةً على تفسيره. وفي الدراسة التي يقدّمها هذا الكتاب، وعلى الرغم من وجود عناصر عامة مشتركة بين آليات التكيّف لدى اللاجئات السوريات المعيلات في إسطنبول، والآليات التي يتبعها اللاجئون حول العالم، والتي تطرقت إليها الأدبيات، لكن كان هناك دائماً عدد من العناصرِ الأخرى الفارقة، سواء بحُكم كَون اللاجئات نساء، أو بحُكم خلفيّاتهن، أو بحُكم واقعهنّ وواقع المدينة المُضيفة. وقد اتّضحت العناصر المميّزة لمجتمع الدراسة بصورة أكبر عند تفسير العوامل المؤثّرة في التكيّف.

أستعرضُ في هذا الفصل نتائج الدراسة في محاورها الثلاثة الأساسية، وأُحلّلها بصورة مفصّلة. هذه المحاور تناظرُ محاور التحليل في الفصل الأول، لكنها مُحدّدة بواقع مجتمع الدراسة وعيّنتها، إذ يبدأ الفصل بمحورٍ حول اللاجئات السوريات المعيلات في إسطنبول، وتحليل الخلفيات الثقافية والاجتماعية والتأثيرات

الجندرية المتعلّقة بما يعانينه من تحديات في كسب عيشهن، ثم ينتقلُ إلى بحث آليات التكيّف الاقتصادي التي يتّبعنها وتحليل بعض العوامل المتعلّقة باللاجئة والمؤثّرة في اتّباعها تلك الآليات، وأخيراً يستعرض النتائج الخاصة بالأوضاع المتعلّقة بسبل عيش أولئك اللاجئات في إسطنبول.

ولكن بدايةً، لا بد من التطرّق إلى وصف سمات العينة التي أجريتُ معها المقابلات، وذلك بهدف تكوين تصوّرٍ عامٍّ عنها. تتكون العينة ـ كما أسلفنا ـ من خمس عشرة لاجئة سوريّة مُعيلة، جميعهن يُقمن في مدينة إسطنبول التركية منذ مدة تتراوح بين عامٍ واحد وأربعة أعوام، وقد جاءت إحداهن من حمص ـ «صفاء» ـ بينما جاءت الأخريات من دمشق وحلب بالمناصفة تقريباً، أي إنّ جميعهنّ مدنيّات (نحو ثلثهنّ من أحياء شعبية في المدينة)، عدا «فاطمة»[1] الحلبية فقد كانت تعيش في الريف، وهنّ ينتمين إلى أُسرٍ كانت من مستوياتٍ اقتصادية متفاوتة. نصفهنّ تقريباً في الثلاثينيات من عمرهن، فيما ثلاثٌ منهن في النصف الثاني من العشرينيات، واثنتان في الأربعينيات، وواحدة في الخمسينيات، وأخرى في الثمانينيات. وهنّ يتوزعن على المستويات التعليميّة المختلفة تَوزّعاً يشابه توزّع نسب التعليم لدى اللاجئات السوريات الحضريات في عموم تركيا[2]، إذ إنّ إحداهن أميّة، وستاً منهن لم

(١) فاطمة (لاجئة سوريّة مُعيلة)، مقابلة أجرتها المؤلفة، في ٩ آذار/ مارس ٢٠١٨.

(٢) توضيح: إنّ نسب توزيع المستويات التعليمية للعينة لا تتطابق مع توزيعها لدى اللاجئات السوريات الحضريات في تركيا، ولكنّها تقاربها إلى حدٍّ معقول. إذ إنّ توزيعها في عموم تركيا ـ بحسب تقرير أعدّ عام ٢٠١٤ ـ هو كما يلي: ٧,٣ بالمئة حاصلات على تعليم جامعي، و٩ بالمئة حاصلات على الثانوية، و١٧,٧ بالمئة حاصلات على الإعدادية، و٦٥,٩ بالمئة حاصلات على الابتدائية فما أقل، أو أميّات. انظر:
Turkish Prime Ministry, "Syrian Women in Turkey," 2014, <http://bit.ly/2CSFKYH>.

يتجاوز تعليمهن الابتدائية، واثنتين حاصلتان على الإعدادية، وثلاثاً حاصلات على الثانوية العامة، فيما ثلاثٌ منهن حاصلات على تعليم فوق ثانوي (بكالوريوس/ دبلوم). وهنّ بالمجمل لا يُجدن اللغة التركية، سوى «نسيبة» و«صبحية» اللتين أفادتا أنّ مستواهن في اللغة منخفض[٣]، و«مرام» التي ذَكرَت أنّها تتحدث التركية بمستوىً متوسط[٤]. جميع السيدات اللاتي أُجرِيت معهنّ المقابلات أرامل أو يعتقدن أنّهن ترمّلن نتيجة لاختفاء الزوج في سورية قبل سنواتٍ طويلة، وهنّ يُعلن أسرهن التي ينحصر بعضها في الأبناء، فيما يضم بعضها الآخر أحد الوالدين أو كليهما أو إحدى القريبات أو الأحفاد[٥].

أولاً: اللاجئات السوريات المعيلات في إسطنبول: خلفيّات وتحدّيات جندريّة

يقوم هذا المحور ببحث وتحليل أوضاع اللاجئات السوريات المعيلات وما يواجهنه كنساءٍ يضطلعن بأدوارٍ مضاعفة في هذه المدينة. ولكن قبل ذلك، كان لا بد أولاً من فهم خلفياتهن المتعلّقة

---

(٣) نسيبة (لاجئة سوريّة مُعيلة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ٧ آذار/ مارس ٢٠١٨، وصبحية (لاجئة سوريّة مُعيلة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ٨ آذار/ مارس ٢٠١٨

(٤) مرام (لاجئة سوريّة مُعيلة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ٩ آذار/ مارس ٢٠١٨.

(٥) على الرغم من أنني استبعدت «أم أحمد» من عينة البحث لأنّ معاييرها لا تنطبق عليها، إلا أنّه تجدر الإشارة إلى كونها تُظهر لنا نوعاً آخر من الإعالة لدى فئةٍ من اللاجئات في إسطنبول، واللاتي حملن معهنّ من بلادهن بعض المسؤوليات المادية، فعلى الرغم من كونها تعيش مع ابنيها الشابين اللذين يتكفلان بإيجار المنزل والمصاريف الأساسية، إلا أنه يتعيّن عليها العمل، لا لزيادة الدخل فحسب، بل لإعالة حفيدتها من ابنها المتوفى، والتي لا تزال تعيش مع أمها في سورية. أم أحمد (لاجئة سوريّة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ٦ آذار/ مارس ٢٠١٨.

بدورهن الجديد، دور إعالة الأسرة معيشياً، ولاسيّما الخلفيات الاجتماعية والثقافية، إذ كما تقول «دوروثيا هيلهورست» وآخرون، فإن العادات الاجتماعية هي بمثابة المؤسسات، وعليه فإن من المفيد اختبار ديناميكياتها وتأثيراتها الخفية أو ما يحدث فيها من تحولات، وهي تترسخ في الخبرة الثقافية والمعتقدات، وترتبط بالوضع السوسيو ـ ثقافي، وفي مجموعها ـ كمؤسسة غير رسمية ـ تحكم سلوك الإنسان في المواقف الاجتماعية المختلفة[٦]. وعليه نورد فيما يلي أبرز نتائج البحث بهذا الشأن:

١ ـ خلفيات وتَمثّلات اجتماعية وثقافية

يبدو مفهوم «كوهن» حول الأدوار الجندرية ـ المفروضة على الأشخاص بصورة طبيعية لمجرد انتمائهم إلى جنس معين[٧] ـ حاضراً بقوة في حياة المشاركات في البحث، فكلّهن ـ عدا «صفاء» وهي كاتبة وصحفية[٨] ـ يَرين أنّ ثمة أدواراً محددة لكل من الرجل والمرأة، إذ يضطلع الرجل بالعمل وتوفير المادة، فيما ينحصر دور المرأة في رعاية الأبناء والعناية بالمنزل وتحضير الطعام، ولا تبدو فكرة عمل المرأة حاضرةً لدى معظمهن كأمرٍ طبيعي، إذ تقول «أسيل» بنبرة مستهجنة لضرورة عملها بعد اللجوء: «هون بدي أصير رجال!»[٩]، وترد «سارة» عن سؤالها حول مهامها قبل اللجوء بردٍّ

---

(٦) Dorothea Hilhorst, Bart Weijs, and Gemma van der Haar, *People, Aid and Institutions in Socio-Economic Recovery: Facing Fragilities* (New York: Routledge -Taylor and Francis, 2017).

(٧) Carol Cohn, *Women and Wars: Towards a Conceptual Framework* (Cambridge, UK: Polity Press, 2013), <http://unc.live/2F0oG5L>.

(٨) صفاء (لاجئة سوريّة مُعيلة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٨.

(٩) أسيل (لاجئة سوريّة مُعيلة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ٦ آذار/ مارس ٢٠١٨.

تراه بديهياً: «متل أي زوجة.. مسؤولة فقط عن نظافة البيت وأمور الأطفال والزوج»[١٠]. وقد تطرقت بضع مشاركات إلى أنهن كُنَّ يتلقين دعماً مادياً من آبائهن أثناء وجودهن مع أزواجهن في سورية كحلٍّ لانخفاض الدخل، حتى لا يُضطررن إلى العمل باعتباره دوراً رجولياً. وإن علاقة كثير من أولئك السيدات مع الفضاء العام لم تكن مقطوعةً فقط من حيث العمل، فثمة من يرين مهامَّ مثل النزول لشراء الطعام وحوائج المنزل كمهام رجولية بحتة كذلك، تُعلّق «أمل»: «طلعة السوق بدها رجال»[١١]. لقد انحصرت مهام أولئك السيدات خارج المنزل ـ قبل اللجوء ـ بشراء ملابس أطفالهن، وحتى هذه المهمة كانت تقوم بها غالبيتهنّ بمرافقة الوالدة أو الحماة أو الزوج نظراً لكونهن شاباتٍ كما ذكرن. كان ذلك جزءاً من العادات الاجتماعية لدى أسرهن ومناطق سكنهن، فيما أشارت بعضهن مثل «ليلى» إلى أنها لم يكن متاحاً لها أن تخرج إلى السوق وإن كان ذلك برفقة زوجها، والذي كان يتكفّل بشراء كل شيء حتى ملابسها هي، لكنّهن أشرن إلى أنّ هذا الأمر كان راجعاً إلى ما أسمينه غيرة الزوج وليس إلى عادة في العائلة، وقد كنّ ينزعجن منه[١٢].

إن ما سبق قد يكون بالفعل تَمثُّلاً لنظام أبوي يضمن هيمنة الرجال وفقاً لنظريات «القمع الجندري»، حيثُ تكون المرأة بحاجة مُطلقة للرجل، ومن ثمّ تكون له الهيمنة على مناحي الحياة المختلفة. لكنّ فهم طبيعة الأسواق التموينية في سورية قد يَحيد بنا قليلاً عن هذا التفسير في بعض الحالات، فكما تشير «أمل» و«سارة» فإنّ تلك الأسواق شديدة الازدحام، مُشمسة غير مسقوفة، وتتطلب جهداً كبيراً

(١٠) سارة (لاجئة سوريّة مُعيلة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ٥ آذار/ مارس ٢٠١٨.
(١١) أمل (لاجئة سوريّة مُعيلة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ٩ آذار/ مارس ٢٠١٨.
(١٢) ليلى (لاجئة سوريّة مُعيلة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ٥ آذار/ مارس ٢٠١٨.

في حمل الحاجيات والسير لمسافات ليست بالقليلة، مما يتطلّبُ قوةً بدنية غير متوفرة لدى معظم النساء، إضافة إلى جانب أنّ وجود الأم لرعاية الأطفال في المنزل يُصعّب عليها أمر الخروج[١٣].

وهنا يجب ألا يغيب عنّا أنّ للأمر أبعاداً سوسيو ـ ثقافية أخرى، إذ يبدو أيضاً أن عمل المرأة يرتبط بمفهوم «العيب» في المجتمعات التي جاءت منها المشاركات، وذلك من جهتين اثنتين: الأولى هي أنّ عملها سيعني غالباً احتكاكها بالرجال، ويُنظر إليها نتيجة لذلك كـ«فاقدة للحياء»، وقد يتم وصمها أخلاقياً مثلما يحدث في بنغلاديش (كما أسلفنا خلال المقدمة النظرية في الفصل السابق)، وهو ما عبّرت عنه «نورة»[١٤]؛ أما الجهة الثانية فهي أنّ عمل المرأة «عَيب» من جهة كونه يعني أنّ زوجها غير قادر على إعالتها، وهذه نقيصةٌ للرجل في مجتمعها، تقول «صبحية» معبّرةً عن ذلك: «خلص أنا تزوّجت رجّال هو بصرف على حريماته.. إحنا الحلبية عيب عنا.. وهالشي ضد كرامة الشباب وشهامتهن إنو الست تشتغل»[١٥]، وتقول «ليلى»: «إحنا كشعب سوري المَرَة مستحيل تشتغل.. ممكن يطلّقها ولا يخليها تشتغل تحت أي ظرف»[١٦]. وقد أشارت معظم المُشاركات إلى أنّ وصول المرأة إلى المرحلة الجامعية أو عملها قبل الزواج ـ وتلك حالات قليلة ـ لا يؤثّر غالباً في حتمية تركها للعمل بعد الزواج، لكن «أمل» التي تعرّضت لهذه الخبرة تُوضّح أنّ سبب عدم موافقة زوجها على عملها هو رغبته بألا يُعرّضها للإرهاق في

---

(١٣) أمل؛ سارة.

(١٤) نورة (لاجئة سوريّة مُعيلة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ٧ آذار/ مارس ٢٠١٨.

(١٥) صبحية.

(١٦) ليلى.

محاولة التوفيق بين مسؤوليات رعاية الأطفال والعمل[١٧]. وبدا من خلال إجابات نصف المشاركات تقريباً أنّهن أنفسهن يرين عدم الحاجة إلى المال سبباً بديهياً لعدم عملهن، أي إنّ نزول المرأة للعمل ـ في نظرهن ـ لا يحتمل سبباً آخر سوى حاجتها لمالٍ لم يوفره الرجال المُعيلون لها في أسرتها؛ تقول «ميرفت» عن سبب عدم عملها سابقاً: «وَضْعُهْ لزوجي كان كويس (جيد).. مَنَّا (لسنا) محتاجين للشغل.. لأشتغل لازم أكون محتاجة»[١٨].

وعلى الرغم من أنّ عدة مشاركات في المقابلات والمجموعة البؤرية ـ مثل «صبحية» و«هالة» ـ ألمحن إلى أنّ ما أسمينه «بالتشدّد» أو «التعصّب» في العادات المتعلقة بخروج المرأة هو سِمة عامة لأهالي مدينة حلب أكثر من سواها، ولاسيّما أنّ الفتيات يتزوجن باكراً هناك ويضطلعن بمهام الأمومة[١٩]، إلا أنّ ثمة من بين المشاركات من تحدّثن عن ذات العادات والخلفية الثقافية في مجتمعاتهن على الرغم من كونهن من مدينة دمشق، مثل «سارة» و«هدى»[٢٠].

٢ ـ التحديّات المتعلّقة بالجندر في مرحلة ما بعد اللجوء

إن الغالبية العظمى من المشاركات في البحث عانت من واحدٍ أو أكثر من التحديات المتعلّقة بنوعهن الاجتماعي بعد لجوئهن إلى إسطنبول، واضطرارهن لتحمّل مسؤولياتهنّ الجديدة في إعالة

(١٧) أمل.

(١٨) ميرفت (لاجئة سوريّة مُعيلة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ٥ آذار/ مارس ٢٠١٨.

(١٩) صبحية؛ مجموعة بؤريّة.

(٢٠) سارة؛ هدى (لاجئة سوريّة مُعيلة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٨.

أسرهن، فيما وجدت أخريات طريقهن لمواجهة تلك التحديات، والتي يمكن تلخيصها في أربعة أنواع، نقوم بتحليلها فيما يلي:

أ ـ الخبرات والأثر السوسيو ـ ثقافي

في كتابها حول النساء والحروب، ترى «كوهن» أنّ الخبرات الجندرية للنساء قبل الحرب تؤثّر فيما يحدث لهن أثناءها وبعدها[٢١]. ونرى من خلال نتائج هذا البحث أن هذا يشمل التأثير في قدرتهنّ على التكيف الاقتصادي في بلد اللجوء، وإذا ما كانت اللاجئة الحضريّة تقوم بتوطين نفسها ذاتياً، استناداً إلى تعريف «جاكوبسن» للاجئين الحضريين[٢٢]، فهذا يعني أنّ عملية التوطين تلك لا بد أن تتأثر بدرجةٍ ما بما تحمله تلك اللاجئة من ثقافة وعاداتٍ اجتماعية، بخلاف التأثير السوسيو ـ الثقافي من مجتمع اللاجئين السوريين المحيط بها.

تُقرُّ كل من «ميرفت» و«ليلى» وأخريات بأن افتقادهن لخبرة العمل والاحتكاك بالمجال العام ضاعف من تحديات اللجوء وصعوبة التكيّف الاقتصادي لديهن كمُعيلاتٍ جديدات[٢٣]، وتوضح «ليلى» ذلك قائلة: «حاسة حالي عايشة وميتة بوقت واحد.. أنا ما أخدت دروس عن الحياة.. بلاقي كل شي صعب.. كل شي.. أنا عشت مع بيت حماي ما تحملت مسؤولية.. بعرف بس أنضّف»[٢٤]. هذا التأثير يظهر بارزاً لدى المشاركات اللاتي لم يعملن سابقاً. في

---

(٢١) Cohn, *Women and Wars*, p. 86.

(٢٢) Karen Jacobsen, *The Economic Life of Refugees* (Sterling, VA: Kumarian Press, 2005).

(٢٣) ميرفت.

(٢٤) ليلى.

المقابل، نجد أنّ من عملَ منهن قبل الحرب ـ مثل «صفاء» و«مرام» و«أم خالد» ـ كانت مواجهة التحديات والأدوار الجديدة أسهل عليهن من غيرهن؛ فقد اعتادت «صفاء» ـ مثلاً ـ طوال فترة زواجها على العمل والاحتكاك بمجتمعاتٍ ثقافية متعددة، وهي تقول إنها معتادة على بذل الجهد وعلى التعامل في الشارع والمواصلات، وإنّ كونها اعتادت الاعتماد على نفسها سابقاً جعلها تتقبل الصعوبات[٢٥]؛ أيضاً «صبحية» كانت أكثر قدرة على التكيّف على الرغم من عدم عملها سابقاً، إذ اضطرتها الإعاقة السمعية لدى زوجها إلى القيام بمعظم المهام المُتعلقة بالأسرة خارج المنزل، بخلاف العمل[٢٦]. كذلك فإنّ من اضطررن للعمل بعد الحرب قبل لجوئهن، سواء لوفاة أو غياب الزوج أو لانحدار الأوضاع الاقتصادية، كانت لديهن تجربة أفضل في إسطنبول، إذ اكتسبن شيئاً من الخبرة والجرأة قبل اللجوء، وظهر ذلك بوضوح في اتجاههن لممارسة أعمالٍ مشابهة عند لجوئهن، مثل «أمل» التي تعمل الآن ممرضة في مركزٍ طبيّ سوري، بعد أن عملت كممرضة إسعاف مع الهلال الأحمر في سورية بعد وفاة زوجها[٢٧].

كذلك يمكن من خلال النظر في حديث وتصرفات من لم يكن يخرجن منفرداتٍ سابقاً استشفاف أثر ذلك عليهن حتى في أداء مهام الإعالة بعيداً عن العمل؛ فعلى سبيل المثال جاءت «أسيل» الثلاثينية إلى مقابلة البحث برفقة والدتها، مُبررةً ذلك بعدم قدرتها على الخروج والتنقل لوحدها وخوفها من ذلك، تقول «أسيل»: «ما بِحْسِن أتحرك من غير إمي.. بحب يكون معي سند... دايماً بخاف أكون

---

(٢٥) صفاء.

(٢٦) صبحية.

(٢٧) أمل.

ضِعت.. دايماً معتمدة على إمي»[٢٨]، كما ذكرت «سارة» أنها لم تكن تعرف كيفية التسوق وقضاء المهام خارج المنزل في سورية[٢٩]. واليوم لا تزال «أسيل» تعاني من الأمر، إذْ مضى على لجوئها أقل من عام فقط، بينما اعتادت «سارة» بعد أربعة أعوام الخروج إلى السوق، مع بقاء استيائها من ذلك.

وبصرف النّظر عن أية ضوابط أو عادات مجتمعيّة منعت أولئك السيدات من العمل سابقاً، فإنّ الاتجاه السائد لديهن هو ما أبدينه من عدم حبّهن للعمل بأية حال، سواء كان ذلك في السابق أو الآن، وتفضيلهن الاعتمادية أو ما يرينه «راحة» في هذا الجانب، إذ ينظرن إلى العمل باعتباره من الشقاء ومُعاكساً للإعزاز والتدليل والسعادة، وساهم ذلك في تركهن للعمل في إسطنبول، وهذا رأي كل من «نورة» و«ميرفت» على سبيل المثال[٣٠]. ومن وجهة نظر شخصية، أرى أنه لا يجوز إغفال هذا التَمثُّل عن العمل ـ في أذهان اللاجئات المعيلات ـ عند التفكير بما قد يعانينه من تحدياتٍ نفسيّة إضافية ـ على ما يعانيه الرجال ـ خلال تكيّفهن الاقتصادي في ظل الوضع الجديد. لكن في المقابل، تُطلقُ «صفاء» ـ التي سبق أن عملت كمعلمة لأربعةٍ وعشرين عاماً إلى جانب عملها ككاتبة وصحفية ـ وصفَ السلبية على هذه النظرة، وترى أنّها نابعة من أسلوب تربية المرأة في كثير من المجتمعات السورية بما يخدم مصلحة الزوج[٣١]، وهو رأيٌ متوافقٌ مع نظرية «القمع الجندري». وفي موقعٍ وسطٍ بين الاتجاهين عبّرت كلٌّ من «أمل» و«مرام» عن حبّهما للعملِ سابقاً، إذ

(٢٨) أسيل.
(٢٩) سارة.
(٣٠) نورة؛ ميرفت.
(٣١) صفاء.

لم يكن عملهما في سورية مُرهقاً كما في إسطنبول[٣٢]، ما يعني أنّ المشكلة لديهما تكمن في طبيعة بيئة العمل لا في الانطباعات الثقافية عن عمل المرأة.

وترى بعض المشاركات أنّ الصعوبة في الحياة الجديدة تنشأ من كون قدرات المرأة تختلف عن قدرات الرجل، والذي يمتلك قدراً أكبر من الشجاعة والجرأة، وإمكانية أكبر بالعمل في أي وظيفة كانت، كما تقول «هدى»[٣٣]. لكنَّ لـ«صفاء» رأياً آخر ـ لا تتفق معها فيه غالبية المشاركات ـ في أن المرأة أكثر قدرة على التكيّف وإعالة الأسرة بمفردها، إذ تقول: «أغلب رجالنا مو مدرَّبين.. على الأقل المرأة مدرّبة على شغل البيت.. الرجال مو متدرب لا على شغل البيت ولا على شغل برا.. بِتخرّج بقول لاقوا لي وظيفة.. وبيتشغل موظف.. وخَلَص»[٣٤].

وعلى صعيدٍ آخر فإن لاجئتين شاركت إحداهما في المقابلات وأخرى في المجموعة البؤرية رَوتا ما تتعرضان له من ضغط اجتماعي من أقاربهما في إسطنبول بما يعوقهما عن العمل وحتى الخروج منفردات، ما يعني أن العادات الاجتماعية وثقافة مجتمعاتهن لا تزال تلاحقهن في موطن اللجوء وتؤثّر في قدرتهن على التكيّف المعيشي والاقتصادي على الرغم من تغيّر الأوضاع، ولاسيّما الريفيات منهن؛ فقد أوضحت «فاطمة» مثلاً ـ وهي أم لثمانية أبناء ـ أنها جاءت إلى المقابلة بصُحبة ابنتها حتى لا يُقال إنها استقلّت سيارة الأجرة وحدَها، وأنّ أقاربها الموجودين في إسطنبول يُلحّون عليها باستمرار

(٣٢) أمل؛ مرام.

(٣٣) هدى.

(٣٤) صفاء.

بأن من «العيب» أن تخرج إلى السوق، حتى لم تعد تفعل ذلك تجنباً لما قد تتعرض له من قَدحٍ وذم، كما منعها إخوتها من العمل، ورفضوا عمل بناتها المراهقات، فيما لم يوفروا لها بديلاً بالمقابل[٣٥]. وتعاني «محاسن» كذلك من مشكلة ما يتناقل عنها من كلام مسيء ـ بسبب وظيفتها كعاملة نظافة في عيادة يرتادها النساء والرجال[٣٦] ـ في تنميطٍ سلبي يشبه ما تتعرض له النساء المعيلات في بنغلاديش[٣٧]. و«محاسن» إذ تمكّنت من العمل على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من وجود زوجها على قيد الحياة، وسكن حماتها معهم، فقد حدث هذا نتيجةً لتغيّر الخبرات، فكما تقول «هيلهورست» وآخرون، فإن العادات والتقاليد وإن كانت تقود السلوك الاقتصادي ولاسيّما في الدول الأقل نمواً، إلا أنه حين يحصل تغيير في الخبرات من الممكن أن يغيّر ذلك من الأنظمة الاقتصادية[٣٨]، وهذا يظهر هنا على مستوى توزيع الأدوار في الأسرة، إذ إن تعثّر زوجها في الحصول على عملٍ دائم حدا بحماتها ـ وهي السيدة المسنة المتمسّكة بالعادات ـ أن تقنع زوجها بموافقته على عملها[٣٩].

ويلعب الأثر السوسيو ـ ثقافي دوراً لدى بعض اللاجئات أنفسهنّ في تقبّلهن ونظرتهن إلى مهامهن الجديدة، إذ تشعر كلٌّ من «ليلى» و«أسيل» بالاستياء لاضطرارهما إلى التعامل مع الرجال

---

(٣٥) فاطمة.

(٣٦) مجموعة بؤريّة.

(٣٧) Sylvia Chant, *Women-Headed Households: Diversity and Dynamics in the Developing World* (London: Palgrave Macmillan, 1997), p. 86.

(٣٨) Hilhorst, Weijs, and Van der Haar, *People, Aid and Institutions in Socio-Economic Recovery: Facing Fragilities*, p. 101.

(٣٩) مجموعة بؤريّة.

والاختلاط بهم في السوق أو عند اصطحاب إحداهما ابنها إلى الحلّاق مثلاً، كما أشارت «أسيل» التي أوضحت: «متضايقة من هالشي.. مو خوف»[٤٠].

ب ـ تضارب الأدوار

لا تقتصر صعوبة تكيّف اللاجئات المعيلات اقتصادياً ـ وبصورة إيجابية صحيّة ـ على افتقادهنّ للخبرة الحياتية في الفضاء العام، أو على ما رسخ لدى بعضهن كأدوارٍ جندرية تخص الرجال يصعب عليهن الضلوع بها كما يذهب المنظّرون النسويون، فثمّة أيضاً صعوبة تنشأ بصورة بديهية من كونهنّ يجمعن بين دور رعاية الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية والإعالة الاقتصادية المعيشية، إذ يستهلك العمل في الخارج وقتاً وجهداً كبيرين، ما يمنع عدداً من المُشارِكاتِ في البحث من العمل، ومن ثمّ فإن لجوء النساء بشكلٍ خاص إلى استراتيجيات التكيّف السلبية يرجع ـ كما يبيّن «سوسان مارتن» و«جون تيمران» ـ إلى أنهنّ يحملن على كواهلهن مسؤولياتٍ مضاعفة[٤١]، وهذا يظهر بصفة خاصة لدى المشاركات ممن لا يتجاوز سنُّ أطفالهن اثني عشر عاماً، إذ لا يستطعن تركهم بمفردهم، كما أنّ تكاليف حضانات رعاية الأطفال مرتفعة كما ذكرت «هالة»[٤٢]. هذا بخلاف من لديهن أطفال بحالاتٍ مرضيّة تستدعي الرعاية الدائمة، مثل «ميرفت» التي يعاني ابنها من تأخّرٍ عقلي[٤٣]. وتظهر هذه المشكلة بجلاء في حضور كل من «ميرفت» و«ليلى»

---

(٤٠) ليلى؛ أسيل.

(٤١) Susan Forbes Martin and John Tirman, *Women, Migration, and Conflict: Breaking a Deadly Cycle* (Springer, 2009), p. 90.

(٤٢) مجموعة بؤريّة.

(٤٣) ميرفت.

و«هدى» مع أطفالهن إلى المقابلة، إذ لم يتمكنّ من تركهم في المنزل.

ونتيجةً لهذه الإشكالية، اضطرت بضع مشاركات إلى تجنّب العمل الرسمي ذي الدوام الكامل والأجر الأعلى، واللجوء إلى العمل من المنزل بأجرٍ منخفض وغير ثابت، مثل «أسيل»[٤٤]، أو الخروج للعمل في المنازل لفترة قصيرة بمقابلٍ زهيد، مثلما تفعل «نسيبة»، إذ تترك طفلها خلال تلك الفترة في منزل شقيقتها[٤٥]. وفي هذه الحالات لا يكون قبول هذا العمل ذي الطبيعة الأقل ربحاً ناشئاً عن الضغط المجتمعي، كما أشارت «بوفينتش» و«غوبتا»[٤٦]، كما أنه لا يرجع إلى نظرية «عدم المساواة بين الجنسين»[٤٧]، وإنّما هو تكيّفٌ مع الواقع في محاولة للسيطرة على متطلباته المختلفة، بحسب نظرية «لازاوس» و«فولكمان»[٤٨]. وهي ممارسة مُتكررة الحدوث مع النساء المُعيلات عموماً، حتى غير اللاجئات منهن، كما أوردت «بوفينيتش» و«غوبتا»[٤٩].

وفي كثيرٍ من الحالات لدى المشاركات نرى أن وجود سيدات بالغات أخريات أو مراهقات يُقِمن في المنزل يُشكّل حلاً للمشكلة

---

(٤٤) أسيل.

(٤٥) نسيبة.

(٤٦) Mayra Buvinić and Geeta Rao Gupta, "Female-Headed Households and Female-Maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty in Developing Countries?," *Economic Development and Cultural Change*, vol. 45, no. 2 (1997).

(٤٧) George Ritzer, *Sociological Theory*, 8th ed. (New York: McGraw-Hill, 2011), pp. 466-467.

(٤٨) Richard S. Lazarus and Susan Folkman, *Stress, Appraisal, and Coping* (New York: Springer Pub. Co, 1984), pp. 141-143.

(٤٩) Buvinić and Gupta, "Female-Headed Households and Female-Maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty in Developing Countries?".

السابقة، وهو ما أكّدته المشاركات في المجموعة البؤرية[٥٠]، وقد تكون إقامة السيدات البالغات مع الأسرة في بعض الأحيان مُتعمَّدةً لهذا الهدف، مع وجود مصالح متبادلة، كما هي الحال عند «أمل» مثلاً، التي تُقيم معها قريبتها لرعاية الأطفال مُقابل السكن والطعام المجاني[٥١]. لكن ليست هذه هي الحال دائماً، إذ ثمة من أولئك السيدات من تمنعها ظروفها الصحيّة من رعاية الصغار، مثل والدة «سارة»[٥٢].

ج ـ التمييز ضد النساء

عند إجراء دراسةٍ مماثلةٍ في مجتمعٍ شرقي قد يكون من المتوقع الخروج بنتائج كثيفة حول تعرّض اللاجئات للتمييز بسبب جنسهن، لكن ليست هذه هي الحال في واقع المشاركات في هذه الدراسة، بيدَ أنّ هذا لا ينفي وجود التمييز بالكلية. لعلّ أبرز مظاهر التمييز التي تطرّقت إليها بعض المشاركات هي حصولهن على أجرٍ أقل من أجرِ اللاجئين الرجال ممن يشتغلون في نفس الوظيفة؛ تقول «سارة» مُنفَعلة: «الرجال أجرهم أعلى رغم إنهم عزابية.. وأنا عندي تلات أولاد!»، وتضيف «مرام»: «بيقولوا أجرهم أعلى عشان الرجال ملتزمين بالإنفاق على عيلة.. مع إنو بيعرفوا إنو أنا كمان هيك!»؛ وهذا يتفق مع ما ذكرته «بوفينتش» و«راوغوبتا» في بحثهما حول تجارب النساء المعيلات في العموم[٥٣]، لكن لا يبدو أن ثمة اتّفاقاً على هذه النقطة في خبرات المشاركات، بل إنّ غالبيتهن قلن إنّهن لا

---

(٥٠) مجموعة بؤريّة.

(٥١) أمل.

(٥٢) سارة.

(٥٣) Buvinić and Gupta, "Female-Headed Households and Female-Maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty in Developing Countries?".

يعرفن أجور الآخرين أو إنهن يُعارضن هذه النقطة، إذ أكّدت كثيرات منهن أنّ أجورهنّ مماثلةٌ لأجورِ الرجال من زملائهن، وذكرت بعض من يقبضن أجراً أدنى أنّ مستوى الأجر يُحدد في مكان عملهن بحسب المهارة والسرعة، بغض النظر عن جنس العامل، كما أشارت «نسيبة» و«نورة»[٥٤]، وتؤكّد «صفاء» أنها كانت تقبضُ أجراً أعلى من الرجال في إحدى الوكالات الإعلامية نظراً لإجادتها لغةً إضافية[٥٥]. وبمراجعة ما ذكرته جميع المشاركات نلاحظ أنّ وجود التمييز على أساس الجنس في الأجور من عدمه يرجع إلى نوع الجهة التي يعملن فيها، إذ تهتمُّ معظم مشاغل الخياطة مثلاً بكميّة الإنتاج وسرعته فقط، وتتساوى أجور المعلّمين في المدارس، فيما يظهرُ التمييز بصورة أكبر في الوظائف المكتبيّة.

من جانبٍ آخر، أشارت اثنتان فقط من المشاركات إلى رفض بعض جهات العمل توظيفهن لأسبابٍ متعلّقة بالأمومة بشكلٍ ما، إذ ذكرت «أسيل» أنها لم تستطع إيجاد جهة عملٍ تُوظّفها لنصف دوام يومياً بنصف أجرٍ لتستغل بقية الوقت في رعاية أبنائها[٥٦]، فيما رفضت مؤسسةٌ ما توظيف «هدى» بسبب أمومتها: «عشان يعني حكون متقيّدة مع الولد» كما ذَكَرَت[٥٧]. لكنّ «أسيل» عادت وقالت بأن جهة عملها الأخيرة قامت بتوظيفها مباشرةً تعاطفاً مع وضعها كأمٍّ معيلة أو لدوافع دينية، أي «لكسب الثواب» كما عَبَّرت[٥٨]، وهو ما

(٥٤) نسيبة؛ نورة.
(٥٥) صفاء.
(٥٦) أسيل.
(٥٧) هدى.
(٥٨) أسيل.

حدث مع «ليلى» وأخريات[٥٩]. كما ذكرت «نورة» أنّ الأمر يعتمد على رب العمل، وأنّ رب عملها كان يسمح لها بالانصراف مبكّراً لتعود إلى أبنائها[٦٠]. وهنا نلمس أنّ بعض القيم الثقافية الإنسانية أو الدينية ـ كالعطف والرحمة ـ كانت أكثر حُضوراً في التعامل مع اللاجئات المعيلات من حُضور مظاهر التمييز الجندري، وذلك على مستوى العمل في تجارب المُشارِكات. وبعيداً عن عامل الأمومة كمؤثّر في عملية التوظيف، نجد أنّ بعض الأعمال ـ كالخياطة وتوابعها وطي الملابس والتمريض خصوصاً ـ يُفضّل المشغِّلون فيها توظيف السيدات على اعتبار أنّهن أكثر مهارة فيها، كما أوضحت «مريم» و«مرام»[٦١]. إذاً فالأمر برمّته نسبيّ ومتفاوت من جهة عملٍ إلى أخرى، ويعود إلى عوامل عدة كنوعية العمل وطبيعة جهة العمل ومعتقدات القائمين عليها وقيمهم.

وفي إفادةٍ منفردة قالت «ليلى» إنها عانت وصديقتها لإيجاد مالكٍ يَقبَل تأجيرهما شقة للسكن، إذ لا يقبل المُلّاك عادةً تأجير الأسر التي لا تضمّ ذكراً بالغاً بحجّة تجنّب المشاكل، وإنهما اضطرّتا للكذب واستئجار الشقّة باسم شقيق صديقتها باعتبار كلتيهما قريبته[٦٢].

د ـ الاستغلال الجنسي والتحرّش

لا يخلو سوق العمل بإسطنبول ـ كما ألمحت بضع مشاركات ـ

---

(٥٩) ليلى.

(٦٠) نورة.

(٦١) مريم (لاجئة سوريّة مُعيلة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ٧ آذار/ مارس ٢٠١٨؛ مرام.

(٦٢) ليلى.

من محاولات استغلال النساء جنسياً، وإن كان عدد من أشرنَ إلى تلك النقطة قليلاً، وهنّ من المشاركات الأصغر سناً والأكثر اهتماماً بهندامهن. وقد أشرن إلى أنّهن يتعرضن لهذا من قِبل أرباب العمل من السكان المحليين واللاجئين السوريين على حدٍّ سواء؛ فعلى سبيل المثال أكّدت «سارة» أنّ كثيراً من المؤسسات تكونُ أكثر قابلية لتوظيف النساء من الرجال وبأجورٍ جيّدة، لكن على المرأة أن تُقدّم بعض التنازلات للحصول على تلك الوظيفة، عبر مُلاطفة رب العمل والزبائن، «بس بدك تكوني ظريفة معاهم ومع زباينهم»، كما عبّرت[٦٣].

علاوةً على ذلك، تتعرض العديد من اللاجئات للتحرّش الجنسي بمستوياته المختلفة، ولاسيّما في أماكن العمل. في عام ٢٠١٣ أصدرت منظمة الصحة العالمية تقريراً حول «التقديرات الإقليمية والعالمية للعنف ضد المرأة» ذكرت فيه أن «العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك المضايقات والترهيب، هو حقيقة واقعة لثلث النساء على الأقل في جميع السياقات[٦٤]. وفي سياقٍ تتواجد فيه المرأة كلاجئة، خاصةً مع كونها وحيدة، لا تبدو هذه النسبة بعيدة، بل يُتوقّع زيادتها. ومن خلال حديث المشاركات عن تجاربهن، أكّدت نحوُ نصفهن تعرضهن لأحد مستويات التحرّش (بالتلميح، أو الحديث، أو اللمس)، أو مَعرفتهنّ لسيداتٍ تعرضن له، سواء من أرباب العمل أو من الزملاء، لكنّ العنف اقتصر على التحرّش ولم تتطرق أي منهن إلى تعرّضها

---

(٦٣) سارة.

(٦٤) WHO, *Global and Regional Estimates of Violence against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence* (Geneva: World Health Organization, 2013), <http://ow.ly/Y58o30jaeKm>.

للتَرهيب أو العُنف البدني. تقول «هدى» مؤكّدة: «في مشاكل وتحرشات كتير بورشات الخياطة»[٦٥]، فيما تُبيّن «ميساء» ـ وهي متزوجة وأمّ لثلاثة أبناء ـ أنّ كون اللاجئة متزوجة أو أرملة لا يؤثّر في تعرضها لمحاولات التحرّش، والذي يحاول ممارسوه تصويره كممارسة طبيعية، إذ قال لها أحدهم بعد رفضها محاولاتِه التَقرُّب منها: «تحرّري تحرّري!.. أنتِ صِرتِ بأوروبا!»[٦٦]؛ لكنّ «مرام» تؤكّد أن ثمّة تعرُّضاً أكبر للاجئات المنفردات على اعتبار أنّهنّ بلا «سَنَد» ولا يُجدن اللغة التركية ولا يستطعن تقديم الشكاوى، كما أشارت[٦٧]، وهو ما عارضتها فيه «هدى» التي تقول إنّ بإمكان اللاجئة تقديم شكوى عبر «جمعية التضامن مع طالبي اللجوء والمهاجرين (ASAM)»[٦٨] والتي ستقوم بتوكيل محام لها[٦٩]. وبشكل عام، ومن خلال حديث المشاركات خلال المقابلات، نَلحظ أنّ المشاركات الأكثر جرأة وتعليماً واحتكاكاً بالمجال العام كُنّ أقل خوفاً وأكثر قدرة على التعامل مع محاولات التحرّش وتجنّبها. ويظهرُ أنّ حقيقة وجود الاستغلال لبعض اللاجئات أو التحرّش بهن

---

(٦٥) هدى.

(٦٦) مجموعة بؤرية.

(٦٧) مرام.

(٦٨) جمعية التضامن مع طالبي اللجوء والمهاجرين، أو بالإنكليزية "Association for Solidarity with Asylum Seekers and Migrants (ASAM)"، هي عبارة عن منظمة تركية تأسست عام ١٩٩٥، «وتقوم بتنفيذ مشاريع لطالبي اللجوء واللاجئين في تركيا. وتغطي المجالات التالية: الاستشارة النفسية والاجتماعية، والاستشارة القانونية، والاستشارة الصحية والإنجابية، والأنشطة التعليمية، والأنشطة الاجتماعية»، وهي منظمة شريكة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR). انظر:

UNHCR, "Turkey, How to Seek Help," <https://bit.ly/2GrvkiS.> (accessed 11 April 2018).

(٦٩) هدى.

شكّلت عاملاً يفاقم من مشكلة معاناة اللاجئات العاملات من التنميط المجتمعي السلبي، وإنْ لم يكنّ تعرضن لهذا شخصياً. وتجدرُ الإشارة إلى أنّ ما ذكره «ميميلا» و«ماهراج» من مظاهر الاستغلال الجنسي للاجئات من قِبل مُلّاك المنازل، ولاسيّما في حال عدم قدرتهن على السداد[٧٠]، هي مظاهر غائبة تماماً في خبرات المشاركات، إذ أشارت عديدات منهن إلى عكس ذلك، حيث يؤجل المُلاك سداد الإيجار مساعدةً لهن نظراً لحاجتهن بلا مقابل، مثلما يحدث مع «ليلى» و«نورة» و«نسيبة» وغيرهن.

وكما تشير «إيمي كيربيشاير» وآخرون ـ في بحثهم حول النزوح الجماعي وتحديات الصمود الحضري ـ إلى أنّ «العنف الديموغرافي ـ بمختلف أنواعه ـ يُقوّض قدرة المجتمع على الصمود، وتنتج عنه تكاليف اجتماعية، مثل الزواج المبكّر والتغيّب عن العمل[٧١]. فبالفعل نجد أنّ ثمة من قمن بتزويج بناتهن كنوعٍ من آليات التكيف الاقتصادي كما سنذكر لاحقاً، وهو بديلٌ لاضطرارهن لتشغيلهن، وذلك في بعض الأحوال يكونُ خوفاً عليهن من التحرّش، مثلما حدث مع «محاسن»[٧٢]. كما نجد أن مشاركاتٍ مثل «ليلى» و«هدى» يَخشين العمل في المشاغل لذات السبب، وهو أحد الأسباب التي حَدَت بـ«ليلى» مثلاً لتفضيل العمل من المنزل بأجرٍ أقل[٧٣].

---

(٧٠) Sinehlanhla Memela and Brij Maharaj, *Challenges Facing Refugee Women: A Critical Review* (Singapore: Springer, 2016).

(٧١) Amy Kirbyshire [et al.], "Mass Displacement and the Challenge for Urban Resilience" (Overseas Development Institute, 2017), <http://ow.ly/dG2p30jafe8>.

(٧٢) مجموعة بؤريّة.

(٧٣) ليلى؛ هدى.

وفي صورةٍ أخرى من محاولات الاستغلال الجنسي للاجئات المعيلات، واستغلالاً لحاجتهن المادية وضعفهن، تحدّثت عدّة مشاركات عن تلقّيهن عروضاً للزواج العُرفي الشرعي ولكن غير الموثّق رسمياً لدى الدولة، وقد قَدّم تلك العروض أتراكٌ وسوريون يبحثون عن زوجة ثانية[٧٤]، أو رجال أعمالٍ عرب يتردّدون على إسطنبول باستمرار؛ وهُنّ يتعرضن لذلك إما خلال عملهن، أو من خلال بعض اللاجئات الأخريات اللواتي يعملن «خطّابات»[٧٥]؛ تقول «مرام» عن ذلك: «بيجوا تِسلاية (تسلية).. زواج متعة.. خاصة إنّي أرملة»[٧٦]، وتضيف «سارة»: «هِنن هيك خاصة مع السوريات.. بفكرونا إنو نحن لقمة سهلة»[٧٧]. إن انتشار مثل هذه الممارسة قد يدل على تَقبّلها بالفعل من قبل بعض اللاجئات اللواتي لا يجدن أمامهن حلولاً اقتصاديّة أخرى، لكن في المقابل فمن شأنها زيادة الضغط النفسي الذي تتعرض له اللاجئات عموماً وخاصة المُعيلات منهن، مما يُضعف قدرتهنّ على التكيّف. هذا علاوةً على المخاطر المختلفة المترتّبة على الزواج غير الموثّق والتي قد تتعرّض لها من قِبلِن به.

---

(٧٤) يُجرّمُ القانون الجنائي التركي تعدّد الزوجات، وذلك بحسب البند الأول والبند الثاني من المادة ٢٣٠. انظر:

"Turkish Criminal Code," Pub. L. No. 5237 (2004), <https://bit.ly/1qIQkVt>.

(٧٥) «الخطّابة» هي وظيفة غير رسمية تمتهنها النساء في بعض المجتمعات الشرقية، وتقوم على تقاضي المال مقابل البحث عن شريك مناسب من أجل الزواج، والتنسيق بين الطرفين.

(٧٦) مرام.

(٧٧) سارة.

ثانياً: أنماط آليات التكيّف الاقتصادي المتّبعة: كيف يكسبنَ عيشهن؟

يُفصّلُ هذا المحور النتائج المُتعلّقة بآليات التكيف الاقتصادي المُتبعة من قبل اللاجئات السوريات المعيلات في إسطنبول، وذلك من خلال عدسة المشاركات في الدراسة، حيث يُحلّل أيضاً مجموعة من العوامل التي وجدْتُ أنّها قد تؤثّر في اتّباع اللاجئات لكلٍّ من تلك الأنماط والآليات، وهي عوامل متعلّقة باللاجئة نفسها في الغالب.

يُمكنُ تصنيف النتائج التي وصلتُ إليها في ثلاثة أنماط رئيسة من التكيّف: نمط التكيّف المنتج، ونمط التكيّف بالاعتماد على المساعدات، ونمط التكيّف السلبي. ولكن قبل الانتقال إليها لا بد من العبور على بعض الملاحظات العامة التي تم استنباطها من خلال المقابلات، والتي تسلّط الضوء على عوامل أثّرت بشكلٍ عام في عملية التكيّف المعيشي والاقتصادي للمشاركات.

بصفة عامة، تُشير النتائج إلى صحّة ما ذكره «ديفريز» من أنّ اللاجئين غالباً ما يجعلون من تنويع الآليات في حد ذاته آليةً للتكيف الاقتصادي[٧٨]، إضافةً إلى انطباق نظريّة «الازاوس» و«فولكمان» إلى حدٍّ كبير، من حيث تصنيفها للتكيّف على أنّه عملية لا نتيجة، وأنّ هذه العملية تتحركُ بحسب ما يملك اللاجئ من قدرات ومهارات[٧٩]، وأنّ الطبيعة الديناميكية للعملية ناشئة عن التغيّرات المستمرة خلالها في التفاعل بين اللاجئة وبيئتها كما يقول «باهود»

---

(٧٨) Machtelt de Vriese, "Refugee Livelihoods: A Review of the Evidence" (UNHCR, 2006), <http://bit.ly/2CV69ty>.

(٧٩) Lazarus and Folkman, *Stress, Appraisal, and Coping*, pp. 141-143.

وآخرون[٨٠]. إذ إنّ غالبية المشاركات في الدراسة جمعت بين ثلاث آليات تكيّف على الأقل، وبادلت بينها بحسب الظروف الخاصة وتغيّر ظروف البيئة المحيطة، ونجدُ من خلال نظرة شاملة على الآليات المتبعة وديناميات اتباعها أنّ آليةً كالعمل والإنتاج هي الأكثر تذبذباً في اتباعها وتركها، بينما تبدو آليّتا تلقي المساعدات وتقليل النفقات مستمرتين منذ اللجوء لدى الغالبية.

وبالحديثِ عن الصفات الشخصية أكّدت فئة كبيرة من المُشاركات أثرها في مساعدتهن في التكيّف، إذ ركّزت جُلُّهنّ على قوة الشخصية والجرأة؛ تقول «أسيل»: «مجتمعنا هون لازم المرا تكون قوية قد حالها.. هناك بسوريا ما كان لازم تكوني قوية»[٨١]. واتفقت المشاركات في المجموعة البؤرية على صفتي الذكاء وسرعة البديهة كعاملٍ مساعد[٨٢]. أما على المستوى النفسي أمَكننا ملاحظة أثر الحالة النفسيّة لبعض المشاركات في مدى قدرتهنّ على التكيّف، من منطلق تأثيرها على فعالية رأس المال البشري، مثلما حدث مع «سارة» التي لم تتمكن من الخروج للعمل قبل مرور عام من لجوئها، وهي الفترة التي تخلصت فيها من الاكتئاب[٨٣]، فيما نبّهت «صفاء» ـ وهي إحدى أكثر نماذج المشاركات نجاحاً في التكيّف والإنجاز ـ إلى أنّها تبتعد دائماً عن أجواء اللاجئين لتجنّب العدوى من إحباطهم وشكواهم، الأمر الذي يُعطّل قدرتها على الإنتاج بسبب تأثيره السلبي نفسياً[٨٤]. كما تعتمد أخريات على الإيمان والمعتقدات الدينية في

---

(٨٠) Pahud [et al.], "The Coping Processes of Adult Refugees Resettled in New Zealand".

(٨١) أسيل.

(٨٢) مجموعة بؤريّة.

(٨٣) سارة.

(٨٤) صفاء.

دعم ذواتهنّ نفسياً؛ تقول «ليلى»: «باكل هم الشي (أشعر بالهم تجاه الأمر).. بعدين بقول ربنا بيرزقنا متل ما برزق الطير.. وبَكمّل شغل»[٨٥].

وفي العموم لم يَبدُ أن عامل مدّة اللجوء أثّر كثيراً في عمليّة التكيّف لدى المشاركات، واللواتي قضينَ في إسطنبول فترة تتراوح بين عام واحد، مثل «أسيل»، وأربعة أعوام، مثل «سارة» و«نورة»؛ إذ إنّ أنماط ما يتّبعنه من آليات ليست مختلفة بين أقدمهنّ وأحدثهنّ لجوءاً. ولكن قد يكون من المبكّر الحكم في مدى تأثير هذا العامل، إذ إنّ جميع فترات اللجوء لا تزال قصيرة نسبياً.

وكما هي الحال في أوغندا وكولومبيا، فإنّ الخسائر في «رأس المال المالي» ـ أو المُدّخرات من الأصول الملموسة ـ لدى الأسر اللاجئة في الحرب كانت كبيرة[٨٦]، إذ استُهلك كل ما تبقّى منها لدى المشاركات خلال رحلة اللجوء وبداية الاستقرار، فمن كُنّ يمتلكن مدخراتٍ مالية أو ذهبية أنفقنها مُبكّراً[٨٧]، إما كتكاليف لرحلة اللجوء، مثل «ميرفت»[٨٨]، وإما لتوفير الاحتياجات الأساسية والأولية من طعام وشراب ومسكن في الأسابيع القليلة الأولى من وصولهن إلى إسطنبول، مثلما هي حال «نورة» و«هدى» مثلاً[٨٩].

---

(٨٥) ليلى.

(٨٦) Hilhorst, Weijs, and van der Haar, *People, Aid and Institutions in Socio-Economic Recovery: Facing Fragilities*, p. 21.

(٨٧) لا تمتلك الآن أيٌّ من المشارِكات أية مدّخرات ذهبية، ما عدا «صفاء» التي لا يزال لديها سوارٌ ذهبيٌّ واحدٌ تقول إنها تشعر بالأمان بوجوده، إذ يمثّل احتياطياً تلجأ إليه في حال احتاجت إلى مبلغٍ إضافي من المال يوماً ما، كما قالت. المصدر: صفاء.

(٨٨) ميرفت.

(٨٩) نورة؛ هدى.

وبسبب ذلك فقد فضّلتُ عدم إدراج استهلاك المُدّخرات ضمنَ آليات التكيّف.

وكملاحظةٍ أخيرة، فإنّ أياً من المشاركات لم تذكر التسوّل أو تجوّل الأطفال لبيع المناديل للمارة في الشارع كأحد مصادر الدخل، وذلك على الرغم من وجود مشاهداتٍ عديدة في شوارع إسطنبول لهذه الظواهر، لكن قد يرجع ذلك إلى أنّ من يتّبعنَ تلك الآليات ينتمين إلى مستوياتٍ اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة، إذ أبدت عدة مشارِكاتٍ احتقارهنّ لهذه الممارسة باعتبارها ممارسةً دُنيا.

١ ـ نمط التكيّف المُنتِج

يُميّز الآليات التي تندرج تحت هذا النمط كونُها آليات مُنتجة لرأس المال المالي (أصول ملموسة)، وهي في الغالب آلياتٌ إيجابية، إذا ما غضضنا النظر عن كَون معظم المشاركات غيرَ حاصلاتٍ على تصريح العمل[٩٠]، وهو ما قد يُعرّضهن في وقتٍ ما لعقوباتٍ قانونية، قد تكون غير واردة حالياً بحسب خبراتهن وخبرات المحيطين بهن.

ويُلاحَظ أنّ جميع المشاركات في البحث يَعملنَ أو سبقَ أنْ عملن خلال فترةٍ ما من لجوئهن، سواء كانَ عملاً رسمياً، أو غير رسمي، وذلك بخلاف «أم يوسف» ـ ذات الثمانين عاماً ـ التي شكّل سنّها حاجزاً أمام قدرتها على العمل[٩١]. وبالنسبة إلى أولئك اللواتي تركنَ العمل ـ مثل «صبحية» ـ فقد كان السبب الأبرز لذلك هو ظهور

(٩٠) لم يحصل عليه سوى من يعملن في التدريس أو الإعلام.

(٩١) أم يوسف (لاجئة سوريّة مُعيلة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ٦ آذار/ مارس ٢٠١٨.

مشكلاتٍ صحية لديهن[٩٢]، ما مَثّل تراجعاً في «قدراتهنّ Capabilities»، الأمر الذي يُخلّ بمنظومة سبل العيش. هذا إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من عوامل الضغط الاجتماعي والأدوار المزدوجة وتفضيلهن لعدم العمل إذا ما توفّرت وسيلة أخرى للعيش.

وإجمالاً فإنّ وجود عدة إناث بالغاتٍ أو حتى ذكور بالغين في أسرة المُشارِكة حَسَّن من قدرتها على التكيّف، إذ مثّل زيادةً في «رأس المال البشري» القادر على العمل وتوليد الدخل أو رفع جزء من المهام عن كاهل المُشاركة العاملة. وبَرز ذلك على سبيل المثال في حالة «مرام» التي تقيم مع والدتها وأختها اللتين تعملان وتشاركانها مختلف الأعباء[٩٣].

أ ـ العمل الرسمي

ويُقصَد بالعمل الرسمي هنا العمل لصالحِ جهةٍ ما قائمة بصورة رسميّة كشركة أو مؤسسة أو معمل، سواء كان ذلك العمل وظيفةً بدوامٍ كامل وراتبٍ ثابت في مقرّ تلك الجهة، أو كعملٍ حر Freelance Job لصالح تلك الجهات، براتبٍ يُحدّد بحسب الإنتاج.

ونشير مبدئياً إلى ثلاثة عوامل أثّرت في اتّباع المشارِكات لهذه الآلية أو تركهنّ لها؛ العامل الأول هو اشتراط كثيرٍ من جهات التوظيف لوجود شهاداتٍ أكاديمية أو مهنية مُصدّقة، قد لا تتوفّر لدى اللاجئة المعيلة إما بسبب كُلفة التصديق وصعوبة إجراءاته، أو لأنّ ذلك لم يَكن مُتّبعاً في سورية، مثلما هي الحال لدى «مريم» التي لم تستطع العمل في صالونات التجميل النسائية بسبب عدم تحصّلها على

(٩٢) صبحية.

(٩٣) مرام.

شهادة مهنية[٩٤]، وهو ما يُعدّ نقصاً في إمكانية «الوصول Access» كنوعٍ من «الأصول غير الملموسة Intangible Assets» في منظومة سبل العيش.

أما العامل الثاني - وهو الأبرز لدى كل من عمِلن من المشارِكات - هو وجود العلاقات والشبكات الاجتماعية، كالأقارب والأصدقاء الذين يساعدون اللاجئة في الحصول على عمل، ويُمثّلون «رأسَ مالٍ اجتماعياً Social Capital» لها، مثلما حدث مع «مريم» وبنات عمّها[٩٥]، و«صفاء» التي أرشدها أصدقاؤها إلى نادٍ صيفي في إحدى المدارس يَنوي توظيفَ مُعلّمةِ رسم، كما ساعدوها في إنهاء إجراءات تأسيس دار النشر الخاصة بها[٩٦]. فيما لاحظتُ أنّ المُشاركات الأقل احتكاكاً بالناس[٩٧] كُنّ أقلّ قدرةً على إيجاد فرص العمل، و«ليلى» هي مثال على ذلك، إذ ذكرت أنّها لا تستطيع الحصول على عملٍ حُرٍّ إضافيّ أو عملٍ آخر، بسبب طبيعتها غير الاجتماعية وخشيتها من بناء العلاقات[٩٨].

بينما كان العاملِ الثالث هو عامل السنّ، إذ تقل فرص توظيف اللاجئات الأكبر سناً، سواء بسبب اقترابهن من سنّ التقاعد، أو لطبيعة العمل التي يُتوقّع أن تكونَ إنتاجية النساء الأكبر سناً فيه أقل من نظيراتهن، مثلما أشارت «أم خالد» في حديثها عن تجربتها في البحث عن عمل[٩٩].

---

(٩٤) مريم.

(٩٥) مريم.

(٩٦) صفاء.

(٩٧) بغض النظر عن الأسباب، والتي تنوّعت بين الانشغال بالأطفال أو بالعمل أو الخوف وتحاشي المشاكل أو غير ذلك.

(٩٨) ليلى.

(٩٩) أم خالد (لاجئة سوريّة مُعيلة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ٩ آذار/ مارس ٢٠١٨.

(١) العمالة الماهرة

إنّ ما يُقارب ثلث المُشارِكات في البحث يندرجن في عملهن تحت هذا التصنيف، إذ يعملن في وظائف تتطلب معرفةً ومهاراتٍ خاصة، كالسكرتارية والتمريض والتدريس والصحافة والخياطة الاحترافية. وبالنظر في خلفيّة أولئك المُشارِكات، نجد أنّ ما يجمع بينهن هو كونهن آتياتٍ من أسرٍ ذات مستوى اقتصادي متوسطٍ فما أعلى، وقد سبق لمعظمهنّ العمل قبل اللجوء، إضافةً إلى امتلاك جميعهن لنوعٍ ما من «القدرات Capacities» قبل لجوئهن، فهنّ إما لديهن «مهارة Skill» في مهنة معينة، مثل «نسيبة» التي تُتقن العمل على ماكينة الخياطة وتفصيل الملابس النسائية[١٠٠]، أو لديهن «معرفة Knowledge»، مثل «سارة» و«أمل»، وهما حاصلتان على تعليم ثانويّ عزّزتاه بدوراتٍ تدريبية، إذ حصلت «سارة» على دورة في التسويق الإلكتروني أهّلتها للعمل في مكتب محاسبة[١٠١]، وحصلت «أمل» على دورة في التمريض كما ذكرنا آنفاً[١٠٢]. أما الفئة الثالثة فيمتلكن معرفةً أكاديمية، إذ إنهنّ حاصلات على تعليمٍ عالٍ ـ ما بعد ثانوي ـ مثل «مرام» و«أم خالد» و«صفاء» اللواتي يعملن في التدريس والصحافة، وهي المهنة التي ذكرت «صفاء» أنّها تعرف عدداً من اللاجئات المعيلات الجامعيات ممن يعملن فيها أو في الإعلام عموماً، وقد استطردت «صفاء» مُلقيةً دُعابةً شائعةً في أوساط اللاجئين بإسطنبول تقول فيها «إسطنبول.. نصها صحفيين ونصها إعلاميين»[١٠٣]، ما يدلّ على نزوع كثيرٍ من اللاجئات واللاجئين

---

(١٠٠) نسيبة.

(١٠١) سارة.

(١٠٢) أمل.

(١٠٣) صفاء.

السوريين فيها ـ وربما العرب ـ إلى العمل في المجالات الإعلامية، وذلك قد يرجع أساساً إلى انتشار الوكالات الإعلامية الناطقة بالعربية والتي تتخذ إسطنبول مقراً لها بعيداً عن الأنظمة القمعية في بلدانها. إن تجربة «صفاء» تُعدّ نموذجاً لهذا، إذ استثمرت معرفتها للعربيّة ـ إضافة إلى خبرتها ككاتبة وصحفية ـ في الحصول على عدة أعمال حرة مع وكالات إعلامية مختلفة[١٠٤]. تقول «صفاء»: «أُرّكز في حياتي على ناحيتين: المَعَارف أولاً، ثم المهارات». ويمكننا ملاحظة أن تجربة «صفاء» في التكيّف تبدو الأنجح، ويمكن إرجاع هذا لما لديها من «أصولٍ اجتماعية» وفّرت لها «إمكانية الوصول Access» إلى الموارد والمعلومات والتكنولوجيا وحتى القروض، كالقرض الذي حصلت عليه من صديقة عابرة للحدود ـ في السعودية ـ لتأسيس دار النشر خاصتها[١٠٥]. هذه الأصول بحسب «وانجيكو» هي في صلب ما تعتمد عليه قدرة اللاجئ على توفير الدخل[١٠٦]، بخلاف امتلاكها لبعض «الموارد Resources» التي نقلتها معها من سورية، متمثّلةً بأجهزة الحاسوب المحمول التي ساعدتها في العمل الحر[١٠٧].

(٢) العمالة غير الماهرة

«أورطجية»، هي الإجابة الأكثر شيوعاً لدى المُشارِكات عند

---

(١٠٤) من خلال استثمار معرفتها ومهارتها في اللغة العربية، حقّقت «صفاء» إنجازاً نوعياً بإصدارها لمجموعة قصصية مسرحية باللغتين العربية والتركية، اعتُمدت من قبل مدارس الأئمة والخطباء التركية كنصوصٍ تمثيلية في مسابقة على مستوى الجمهورية. المصدر: صفاء.

(١٠٥) صفاء.

(١٠٦) Waweru Irene Wanjiku, "Coping Stratigies Among Urban Refugee Women in Nairobi," (The University of Nairobi, 2014), <http://bit.ly/2rM2XKw>.

(١٠٧) صفاء.

سؤالهنّ عن عملهنّ، وهو مصطلحٌ تركيّ يشيرُ إلى العمالة غير الماهرة في ورشات الخياطة ومعاملها غالباً[١٠٨]، والتي التحقت بها كثيرات من اللاجئات السوريات، إذ لا تتطلب هذه المهنة توفر أية «قدرات» كإجادة اللغة التركية أو أية معرفةٍ أو مهاراتٍ خاصة، لكنّها تتطلب جهداً ووقتاً طويلاً في العمل، حيثُ يعملن بقصّ زوائد القُماش ـ «التنضيف» بحسب وصفهن ـ وطَي الملابس وترتيبها في أكياسٍ بلاستيكية ـ وهو ما يعرف بالـ«أمبلاج» ـ ومهام أخرى مُشابهة، كما هي حال «مريم» و«صبحية» مثلاً[١٠٩]. وتعملُ «الأورطجيات» في ورشات الخياطة ومعاملها بدوامٍ كامل يستلزمُ البقاء في مقرّاتها.

ينتشرُ لدى المُشاركات أيضاً العمل الحُر من المنزل كعمالة غير ماهرة لصالح الورشات ومعامل الخياطة، والمهمة الأكثر انتشاراً لديهنّ هي العمل بالقِطعة على لصق الزينة الكريستالية على الملابس ـ ويطلقن على هذه المُهمة اسم «الرَّشّ»[١١٠] ـ أو العمل على تعليق بطاقات المحلّات بياقات الملابس، وذلك مقابل أجورٍ زهيدة، كما تقول «مريم»[١١١]. ويُعدُّ هذا العمل الخيار الأول لدى المشاركات ممن لديهنّ أبناء صغار دون وجود إناثٍ بالغاتٍ أخريات في المنزل لرعايتهم. ويمكن النظر إلى هذا كنوعٍ من «استراتيجيات التكيّف المركّزة على المشكلة Problem-Focused Coping Strategy»، والتي يتم

---

(١٠٨) يُستخدم المصطلح للإشارة إلى العمالة غير الماهرة عموماً، أي في مختلف الورشات والمعامل، لكن اختصاصه في بحثنا هذا بأعمال الخياطة يعودُ إلى خبرات المشاركات، واللاتي أصبح المصطلح في أوساطهن يشيرُ إلى هذا المعنى تلقائياً.

(١٠٩) مريم؛ صبحية.

(١١٠) ليلى.

(١١١) مريم.

خلالها توليد الحلول البديلة، وقياسها ومقارنتها من حيث فوائدها وتكلفتها، ثم تطبيق الأنسب بينها[١١٢]. فتختار أولئك المشاركات العملَ بأجرٍ أقل مقابل بقائهنَّ في المنزل لرعاية أبنائهن.

ولم تقتصر مهنتَي «الأورطجيات» و«الرش» على ذوات المستويات التعليمية المنخفضة إلا من ناحية استمرارهنّ بممارستها، إذ لجأت إليها في فترةٍ ما عدد من المشاركات الحاصلات على تعليم ثانوي فما فوق، نَظراً لعدم تطلّبها لإجادة اللغة التركية، أو لعدمِ تمكّنهنّ من معادلة شهاداتهن أو توثيقها، كما حدث مع «مرام» في بداية الأمر[١١٣]. ويُمكننا ملاحظة أنّ المشاركات من هذه الفئة يتّخذن من هذا العمل خطوةً أولى مُحاوِلاتٍ إيجاد بديلٍ مناسب، ثم يتركنه ـ سواء وجدنَ بديلاً أم لا ـ لعائده القليل مقارنةً بما يتطلّب من جُهد، والأهم من ذلك لصعوبة تكيّفهن في عملٍ يَرِيْنَه لا يتناسب مع قدراتهنّ، ومع زمالةٍ من طبقات اجتماعية يَرينها دنيا، كما ذكرت «هدى» و«مرام»[١١٤].

إجمالاً يُمكن القول إنه إذا كانت أعمال البناء هي العمل الأبرز لدى اللاجئين حول العالم في سوق العمالة غير الماهرة، كما أورد «بيتس» وآخرون[١١٥]، فإنّ الأبرز لدى اللاجئات السوريات في

---

(١١٢) Ritzer, *Sociological Theory*, pp. 152-153.

(١١٣) كما أشرنا سابقاً فإنّ هذا يُعدّ نقصاً في «إمكانية الوصول Access» وهو أحد «الأصول غير الملموسة Intangible Assets»، وتقول «مرام» عن ذلك: «أكتر صعوبة لقيناها لما إجينا هون اللغة.. بتخسري كل شي.. أنا معي شهادة وكنت حاسة إني حاططتها على الرف.. كأني ما درست.. غير إنو كان بدهم أوثق شهادتي وما كنت قادرة.. بالأول ما لقيت أشتغل غير بالورشات». المصدر: مرام.

(١١٤) هدى؛ مرام.

(١١٥) Alexander Betts [et al.], *Refugee Economies: Forced Displacement and Development* (Oxford: Oxford University Press, 2017), pp. 86-87.

إسطنبول هي أعمال الخياطة وتوابعها، وهي سوقٌ رائجة في تلك المدينة.

ب ـ العمل غير الرسمي

الفئة الأخرى (وحجمها أقل كثيراً من سابقتها) من المُشاركات العاملات يمارسنَ أعمالاً غير رسمية، كتلك التي تمارسها عدة لاجئات سوريات وعراقيات في الأردن[١١٦]، وهي أعمالٌ تعتمد في الغالب على استغلال اللاجئات للمهارات المنزلية التي يمتلكنها بحكم أدوارهن في المنزل؛ فعلى سبيل المثال عملت كلٌّ من «نسيبة» و«صبحية» في تنظيف المنازل[١١٧]، وهو عملٌ أكثر ربحاً من «الأورطجية» مثلاً، لكنّه غيرُ مُتقبَّلٍ لدى جميع اللاجئات، حتى إنْ كنّ لا يمتلكن مهاراتٍ أو معرفة ما، إذ ترى بعضهنّ ـ مثل «ليلى» ـ أنّه عمل مُتدنٍّ اجتماعياً، الأمر الذي لا يُمكنّها من تقبّله نفسياً[١١٨].

كما سبقَ أنْ عملت «فاطمة» بِصنع المُخللات في المنزل وبيعها، حيث سافرت إلى مدينة «أضنة» في الجنوب لشراء الخضار بثمنٍ أرخص، ثم باعتها عند نضجها للاجئين السوريين في إسطنبول، لكنّها لم تُكرّر العملية لقلّة مَربحها حسب قولها[١١٩]. وقد ذكرت «ميساء» المشاركة في المجموعة البؤرية أنها تعمل في الطبخ

---

(١١٦) Sophia Moradian, "Economic Coping Mechanisms of Iraqi Female Headed Households in Jordan," 2010, <http://bit.ly/2GoFHG1>;

انظر أيضاً: محمد عبد الكريم الحوراني، «الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة في الأردن: استدراك على نظرية الدور وتعديلاتها»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مج ٤٤، العدد ٢ (٢٠١٦)، ص ١٤٢-٧٦، <http://bit.ly/2EpCxpd>.

(١١٧) نسيبة؛ صبحية.

(١١٨) ليلى.

(١١٩) فاطمة.

من المنزل بنظام الطلبات الخاصة، تقول ميساء: «أنا ما لقيت اختلاف عن حياتي زمان بغير إنو زاد الشغل علي بقلب البيت (داخل البيت).. أي ست بيت (ربة منزل) بتُطبخ عادةً»، وتشير إلى أنّ وجود أطفال صغار لديها كان دافعها الأساسي للاتجاه لهذا العمل، وقد احتاجت إلى بيع قطعة ذهب كانت تمتلكها لشراء آلة لصنع «الكبّة»[١٢٠] بسرعة تمكّنها من إنتاج كميات أكبر[١٢١]، وهو ما يشكّل تحويلاً لـ«المدخرات Stores» إلى «موارد Resources» بما يخدم «الأنشطة Activities» التي تمارسها لكسب العيش، وهذه ممارسة ضرورية في الغالب للتمكّن من البدء بمشروعاتٍ منزلية، إذ إن الافتقار إلى المدخرات والموارد يعوق مثل هذه المشروعات، كما حدث مع «حنان»، التي على الرغم من مهارتها في تصفيف الشعر والتجميل، لم تتمكن من العمل بها من المنزل لعدم توفّر أدوات التجميل أو المال اللازم لشرائها[١٢٢].

وقد لاحظتُ ـ من خلال حديث المشاركات في المقابلات ـ أنّ مشروعات الطبخ المنزلية نادرة جداً لدى اللاجئات السوريات في إسطنبول، وذلك عكس ما هي عليه الحال لديهنّ في الأردن مثلاً، حيث اشتهرن بهذا العمل، نظراً لشعبية المطبخ السوري[١٢٣]، وبسؤال المشاركات في المجموعة البؤرية عن السبب، اتّفقن على أنه يتركّز أساساً في عدم تقبّل المجتمع التركي للمطابخِ الأجنبيّة، كما

(١٢٠) نوعٌ من أطباق المُقَبّلات الشامية الساخنة، وتُصنع من اللحم والبرغل.

(١٢١) مجموعة بؤريّة (لاجئات سوريات مُعيلات)، الجمعية الخيرية المنسّقة مع المشاركات في الدراسة، أُديرت المجموعة من قِبَل المؤلّفة، ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٨.

(١٢٢) حنان (لاجئة سوريّة)، مقابلة أجرتها المؤلّفة، ٨ آذار/ مارس ٢٠١٨.

(١٢٣) الحوراني، «الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة في الأردن: استدراك على نظرية الدور وتعديلاتها».

تطرّقن إلى الصِّغَر المتناهي لمطابخ منازلهن كسَببٍ ثانٍ[١٢٤].

بصورةٍ عامة، كان ما يجمعُ بين المشاركات اللواتي لجأن للعمل غير الرسمي في وقتٍ ما هو انخفاض مستواهنّ التعليمي، وأنهنّ آتياتٍ من أسرٍ كانت ـ قبل اللجوء ـ ذات مستوى اقتصادي منخفض. ويُلاحظُ أنّهنّ حاولنَ دائماً البقاء في دائرة الأمان والمساحة المريحة لهن، إذ باعت «ميساء» الطعام فقط للسوريين أو بعض الأتراك ممّن عرفتهم عبر إحدى الطبيبات[١٢٥]، وعملت «نسيبة» و«صبحية» فقط لدى عائلاتٍ سورية يعرفنها أو تعرّفن إليها عبر معارفهم فقط[١٢٦]. ولعلّ ذلك نوعٌ من الاحتياط ضد المخاطر المحتملة من عمل غير رسمي كهذا تمارسه سيدة وحيدة، كالتحرّش مثلاً.

٢ ـ نمط التكيّف بالاعتماد على المساعدات

هذا النمط هو أحد الأنماط الأكثر شيوعاً على الإطلاق لدى المشاركات، لكنّ المساعدات التي تتلقاها كلٌّ منهن، سواء كانت مالية أم عينية، تتفاوت في حجمها واستدامتها، وقد لا تكون مساعدةً دوريّة. وتَجمَع عدة مشاركات بين أكثر من مصدرٍ للمساعدات، إذ ثمة يبحثن باستمرار عن جهاتٍ جديدة ليُسجلّن فيها، إذ لا تكفي المساعدة الممنوحة من جهة واحدة في سداد تكاليف المعيشة، خاصة بالنسبة إلى أولئك اللواتي تَوقّفن عن العمل لسببٍ أو لآخر، مثل «نسيبة» التي توقفت عنه للمكوث مع

(١٢٤) مجموعة بؤريّة.
(١٢٥) مجموعة بؤريّة.
(١٢٦) نسيبة؛ صبحية.

ابنها[١٢٧]. وبصفةٍ عامة يُلاحَظُ أنّ من يعتمدن على المساعدات بصورة أساسيّة يفتقدن إلى نوعين من «القدرات Capabilities»، هما: أولاً «الصحة»، وثانياً «القدرة على العمل»، بسبب كونهن مُسنّات مثلاً كـ«أم يوسف» الثمانينيّة[١٢٨].

أ ـ المساعدات المالية

إنّ واقع تلقّي معظم المشاركات في الدراسة للمساعدات الماليّة هو أمرٌ يمكن تخمينه، وذلك بالنظر إلى أنه تم التنسيق لمقابلتهنّ من خلال إحدى الجمعيات الخيرية العاملة لصالح اللاجئين السوريين في إسطنبول. وبملاحظة أوضاع من لم يتلقّين مساعداتٍ من قبل، نجدُ أنّ ما منعهن من ذلك هو كونهن إما لا يمتلكن هويّة الحماية المؤقتة «الكيملك»، وهذا يعدُّ افتقاراً لأحد «الأصول غير الملموسة Intangible Assets» وهو «المطالبات Claims»، مثلما هي حال «مريم»[١٢٩]؛ أو لأنّ الجهات المختلفة لا تَعدّهن مستحقاتٍ للمساعدة بسبب قلة أفراد الأسرة ـ ولاسيّما الأطفال منهم ـ ولكونهنّ نساء عاملات، مثل حالة «مرام» و«أم خالد»[١٣٠]؛ أو لأنّهن نجحن بالفعل في تحقيق مستوى معيشي جيدٍ، مثل «صفاء» ذات الخلفية الثقافية والاقتصادية العالية، والتي ساعدتها وجعلتها منذ اللحظة الأولى تكافح ـ كما تقول ـ كي لا تُضطر إلى استخدام بطاقة الهلال الأحمر[١٣١].

---

(١٢٧) نسيبة.

(١٢٨) أم يوسف.

(١٢٩) مريم.

(١٣٠) مرام؛ أم خالد.

(١٣١) صفاء.

وتتنوّع الجهات المانحة للمساعدات المالية للمُشارِكات، إذ تأتي أولاً الجمعيات والمنظمات السورية العاملة في إسطنبول، والتي تُقّدم مساعداتٍ مالية رُبع سنويّة وكفالات أيتام وبطاقات رصيدٍ للشراء من المتاجر التموينية. وبموازاتها يأتي الهلال الأحمر التركي كأهم مانحي المساعدات المالية لهن، وذلك على فئتين: الأولى هي المساعدة الشهرية الممنوحة للأسر التي تنطبق عليها مجموعة من المعايير، ويُحدّد مقدارها بحسب عدد أفراد الأسرة[١٣٢]، حيث تتلقى «فاطمة» ـ مثلاً ـ وهي أم لستة أبناء، مساعدة شهرية قيمتها نحو ٨٤٠ ليرة تركية[١٣٣]. أما الفئة الثانية فهي المساعدات الدورية ربع السنوية المخصصة للطلاب، وقيمتها ١٠٠ ليرة، وتتلقاها كل من «ليلى» و«صبحية» مثلاً[١٣٤]. ويبدو أنّ ثمة عوائق ـ لا تتناسب مع الواقع أحياناً ـ في سبيل حصول بعض المُعيلات على مساعدات الهلال الأحمر، إذ اشتكت بعض المُشاركات من رفضه تخصيص مساعداتٍ لهن لعدم انطباق الشروط عليهن، على الرغم من حاجتهن الحقيقية لها، إذ تقول «مريم» إنها لم تحصل عليها بسبب أنّ عقود

---

(١٣٢) تأتي هذه المساعدة ضمن برنامج دعم التضامن الاجتماعي للأجانب «صُوي» (أو «Sosyal Uyum Yardım Programı (SUY)» بالتركية)، وهو برنامج «مُمول من قبل الاتّحاد الأوروبي ويُطبّق من قِبل برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة ووزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية التركية والهلال الأحمر التركي. يُقدّم برنامج «صُوي» المساعدة النقدية لمَنْ هُم تحت بند الحماية الدولية أو الحماية المؤقتة والحاصلين على بطاقة الهوية التي تبدأ بـ ٩٩، والهدف هو مساعدة اللاجئين والنازحين المقيمين خارج المخيمات في الجمهورية التركية على تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والسكن والملابس وبكرامة، إذ يتم ذلك من خلال بطاقة الهلال الأحمر بعد أن يتم تقييم وضع المتقدمين على البرنامج ومدى حاجتهم للمساعدة». انظر:

"Kizilaykart-SUY," accessed 11 April 2018, <https://bit.ly/2GQAOpU>.

(١٣٣) فاطمة.

(١٣٤) ليلى؛ صبحية.

المنزل مسجلة باسم زوج أختها: «فيه عالم كتير مهي معتازة (ناسٌ كثيرون غير محتاجين) عم تاخد.. واللي معتازين ما عم ياخدوا... بِقولوا حَصراً بدّك عقد إيجار وفاتورة كهربا ومي بإسمك!»[١٣٥]. وتقول «مرام»: «لازم يطّلعوا عالبيت يشوفوكي قاعدة عالأرض لحتى يعطوكِ معونة.. لازم يشوفونا متبهدلين.. مع إنو إحنا مثلاً أغلب أغراض بيتنا مساعدة من الجيران مو إحنا شارينها». حتى أنّ ثمّة من أصبحن يَبعن ما يحصلن عليه من مساعدات عينية ـ كالأجهزة الكهربائية ـ مُباشرةً كي لا يخسرن فرصة الحصول على معونة مالية مستمرة، بحسب «مرام»[١٣٦].

من جهةٍ أخرى، تتلقى قليلٌ من المشاركات مساعداتٍ مالية من أقاربهنّ في إسطنبول، أو من بعض المتبرعين من المجتمع المحلي، لكنها مساعداتٌ قليلة جداً وغير مستدامة؛ فـ«أسيل» مثلاً تتلقى ما يقارب مئتي ليرة تركية من أخوالها في الجنوب بصورة متقطعة[١٣٧]، وتقول «نورة»: «مرات بِدُق الباب أتراك بيعطوني شي ٥٠ ورقة (ليرة) وبيمشوا»[١٣٨]. واللافت في هذا النوع من المساعدات حين يكونُ مصدره الأقارب في سورية هو طريقة تلقّي بعض اللاجئات أو اللاجئين لها، إذ ذكرت «أم أحمد» ـ وهي إحدى المُستثنيات من العينة ـ أنها اتّفقت مع أحد الأشخاص في المناطق المحاصرة في سورية أن يُسلّم مبلغاً شهرياً لكنَّتها التي تقيم في ذات المنطقة، مُقابل أن تُسلِّم هي ذات المبلغ في ذات التوقيت إلى إحدى قريباته في إسطنبول[١٣٩].

---

(١٣٥) مريم.
(١٣٦) مرام
(١٣٧) أسيل.
(١٣٨) نورة.
(١٣٩) أم أحمد.

ب ـ المساعدات العينية

وكما هو الأمر بالنسبة إلى المساعدات المالية، تتلقى معظم المشاركات مساعداتٍ عينية أيضاً، من جهاتٍ رسميّة وغير رسميّة؛ إذ إنّ عديداً من المنظمات السورية والتركية (مثل «هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (IHH)) المعنية باللاجئين السوريين تُخصص سَلّاتٍ غذائية تموينية يتم منحها بشكل شهري أو ربع سنويّ للاجئين الذين تنطبق عليهم بعض الشروط، مثل «أم يوسف» التي تتلقى معونة غذائية شهرية من IHH[١٤٠]. كما تقوم بعض هذه المنظمات بتوزيع الملابس المستعملة، أو اصطحاب المستحِقّات مع أطفالهنّ في الأعياد لشراء ملابس جديدة من متجرٍ محدّد، كما أفادت «أمل» مثلاً[١٤١]. أيضاً أفادت عدّة مشاركات ـ مثل «سارة» ـ أنّ البلديّة الخاصة بمناطقهنّ تُخصّص لهن سَلّاتٍ غذائية[١٤٢]، لكن اتضح من خلال المقابلات أنّ نمط المساعدة المقدّمة يَختلفُ من بلديةٍ إلى أخرى، فمعونة بعضِها شهرية، وبعضُها يقدّم معونةً منقطعة لمدة ثلاثة أشهر فقط بناءً على الطلب، ولا يتم تجديدها إلّا بإعادة إجراءات التسجيل، كما ذَكرت «نسيبة» التي تقيم في منطقة «زيتون بورنو»[١٤٣]، فيما تقدّم بلدية «بيرم باشا»، والتي تقيم فيها «صبحية»، نوعاً خاصاً من المساعدات الغذائية، إذ تُرسِل إليها يومياً طعاماً مطهواً، وقِدراً من اللحم كل يوم جمعة[١٤٤]. وتندرج إمكانية تَوجُّه المشاركات للتسجيل في الجهات السابقة

---

(١٤٠) أم يوسف.

(١٤١) أمل.

(١٤٢) سارة.

(١٤٣) نسيبة.

(١٤٤) صبحية.

للحصول على المعونات العينية تحت تصنيف «الأصول غير الملموسة» التي يمتلكنها، وتحديداً «المُطالبات Claims».

أما بخصوص المساعدات العينية من الجهات غير الرسمية فيأتي معظمها من المجتمع المضيف، ولاسيّما الجيران، وقليلٌ منها من أقارب ومعارف سوريين. وهي تتركّز في الملابس والأدوات المنزلية والأثاث المُستعمَل، والطعام في بعض الأحيان. تقول «أسيل»: «السمّان (بائع البِقالة) اللي مقابيلي (مقابل منزلي) كل مدّه بيعطيني صفت بيض (طبق بيض) هيك حِنّيّة منه لأنّه بيعرفني أرملة»[١٤٥]، وتقول «نسيبة»: «الجارة التركية شو ما طبخت بتسكُب لي أكل كل يوم من طبختهن»[١٤٦]، فيما أفادت «نورة» أنّ جيرانها الأتراك هم من قام بتأثيث منزلها عند انتقالها إليه[١٤٧]. ويُلاحَظ من حديث بعض المشاركات اتجاهين نحو المساعدات العينية المستخدمة من المجتمع المضيف؛ الأول هو أنّهن لا يتقبّلن استخدامها إنْ كانت مهترئة أو بالية، في نوعٍ من الشعور بعزّة النفس والتمسّك بحدٍّ أدنى لا يرغبن بالنزول عنه على الرغم من ظروفهن؛ والثاني هو أنّهن على الرغم من ذلك لا يرفضن تلك المساعدات رغبةً منهن بعدم الاصطدام مع المجتمع، وتقديراً منهنّ لنوايا المتبرعين، فيَقمن بإعادة تدويرها، تقول «ميرفت»: «باخد الأواعي المهترية منهن مشان ما أخجّلُن... بس بصراحة بسويهن مسّاحات للأرض»[١٤٨].

---

(١٤٥) أسيل.

(١٤٦) نسيبة.

(١٤٧) نورة.

(١٤٨) ميرفت.

٣ ـ نمط التكيّف السلبي

إنّ دخْلَ الأعمال المختلفة التي تمارسها بعض المشاركات لا يغطّي احتياجات أسرهن، وكما تبيّنَ سابقاً، فإنّ كثيراً منهن توقفن عن العمل أصلاً لأسباب متنوعة، وحتى المساعدات لم تكن بالقدر الكافي لتغطية النفقات. كل ذلك يعني عدم حصول اللاجئات المعيلات على دخلٍ آمنٍ ومستقر، ومن ثم لجوؤهنّ إلى مجموعة من آليات التكيّف السلبية. وبالاتفاق أحياناً مع ما أشارت إليه «بوفينيتش» و«غوبتا» من أنّ الضغوط الاجتماعية على النساء المعيلات قد تقودهنّ إلى خياراتٍ اقتصادية سيئة[١٤٩]، وجدنا أنّها كانت بالفعل سبباً لنزوع بعضهن لهذا النمط.

إنّ الآليات التي قمتُ بتصنيفها تحت هذا النمط هي تلك الآليات التي قد تنشأ عنها أضرارٌ صحية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، وذلك على المدى القريب أو البعيد. ويُذكَر أنّ تلك الأضرار قد تكون مُمتدة، وهذا بحسب ما يؤكّده «مارتن» و«تيمران» من أنّها قد تُورّثُ أو تؤثّرُ تأثيراً خطيراً على جيل الأبناء و«حماية الأطفال Child Protection» بشكلٍ عام[١٥٠]. ونتطرّق فيما يلي إلى أربعٍ من الآليات السلبية التي برزت من خلال المقابلات.

أ ـ تقليل النفقات

هذه الآلية منتشرة على نطاقٍ واسع لدى كل المشاركات تقريباً، ولعلّ من غير الدقيق وصفها بالآلية السلبية في مُطلَقها، إذ قد تُساعِد

---

(١٤٩) Buvinić and Gupta, "Female-Headed Households and Female-Maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty in Developing Countries?".

(١٥٠) Susan Forbes Martin and John Tirman, *Women, Migration, and Conflict: Breaking a Deadly Cycle* (Springer, 2009), p. 91.

أحياناً في الحدّ من النفقات المطلوبة من دون أضرار ملموسة، بيدَ أنه لا بدّ من ألا نتجاهل ما قد ينجم عنها أيضاً من أضرار غير ملموسة أو غير ظاهرة.

ومن أساليب تقليل النفقات التي تتبعها المشاركات تقليل عدد وجبات الطعام أو اقتصارها على أنواعٍ محدّدة من الأطعمة التي قد لا تغطي الاحتياجات الغذائية اللازمةً لجسدٍ صحّي، مثلما تفعل «ليلى» التي تكتفي وأبناؤها أحياناً بأكل الأرز أو البرغل فقط[١٥١]. فيما تكتفي مجموعة منهنّ بتقديم اللحم على الغداء مرةً شهرياً أو فقط في حال حصولهن عليه كمساعدة من جهة ما، مثل «نورة»[١٥٢]. ويَظهر الأثر السلبي مثلاً لدى ابنة «أمل» التي أخبرها الطبيب أنها أصيبت بفقر الدم بسبب سوء التغذية[١٥٣].

تُوَفِّر المشاركات أيضاً عبر تقليل استهلاك الماء والكهرباء، وتُوفّرُ من لديها أطفالٌ رُضّع في تكاليف رعايتهم، إذ قامت «مريم» مثلاً بفطام رضيعتها قبل إتمامها السنة من عمرها، وتشتري لها «الحفاضات» الأصغر مقاساً لتحصل على عَددٍ أكبر منها بثمنٍ أقل[١٥٤]. وقد لمستُ القدرَ الأقل من تقليل النفقات لدى «صفاء» ذات المستوى الاقتصادي الأعلى سابقاً وحالياً، كما لمستُ القدرَ الأكبر لدى «فاطمة» ـ وهي أكثر المشاركات أطفالاً وأقلهنّ مستوى اقتصادياً سابقاً وحالياً ـ إذ تبعثُ بابنتها إلى سوق الخضار لتجمع التالف منه، ثم تقوم بتنظيفه واستخراج ما يصلح أكله[١٥٥]، كما

---

(١٥١) ليلى.

(١٥٢) نورة.

(١٥٣) أمل.

(١٥٤) مريم.

(١٥٥) من اللافت أن «فاطمة» ترى أن حالتها الاقتصادية في إسطنبول أفضل =

تستبدل شراء الفوط الصحيّة لبناتها بالاعتماد على قصاصات الأقمشة القديمة[١٥٦].

أيضاً تبرز لدينا آليةٌ أخرى لتقليل النفقات، وذلك عبر إدارتها، وهي آلية يمكن الادّعاء بأنها غير سلبية، ومن أمثلتها توزيعُ سداد الفواتير أو شراء الاحتياجات على مدى زمنيّ ما، كما تفعل «محاسن» مثلاً[١٥٧]، وكذلك البحث عن التخفيضات عبر تطبيقات الهاتف الجوال أو الوسائل الأخرى كما تفعل «أمل»[١٥٨]، بينما تلجأ قليلاتٌ إلى مشاركة السكن لخفض الإيجار، مثل «مريم»[١٥٩]، أو السكن في «سكن البنات» في حالة عدم وجود أطفال أو وجود طفل واحد، مثلما هي حال «هدى» التي تقول: «نص إسطنبول ساكنات بسكن بنات... بس نادر سكنات البنات اللي بقبلوا بالأطفال...»[١٦٠].

ب ـ عمالة الأطفال وسحبهم من المدارس

ليست عمالة الأطفال كآلية للتكيّف آليةً استثنائية لدى اللاجئات المعيلات المشاركات، فعلى الرغم من أنّ بعضهن يكافحنَ حتى لا

= من حالتها الاقتصادية قبل الأزمة، ولا تعدُّ هذه الممارسة توفيراً، إذ إنّ أسرتها لم تكن قادرة على توفير الخضار سابقاً بأية وسيلة كما تقول، حيث كانت تعتمد في غذائها على الحبوب فقط. المصدر: فاطمة.

(١٥٦) فاطمة. تجدرُ الإشارة إلى أنّ المشاركات في المجموعة البؤريّة أكّدن أنّهن يُعانين غلاء مصاريف العناية الصحيّة لهن ولبناتهنّ البالغات، وهي حاجاتٌ نوعيّة مغيّبة غالباً، وقليلاً ما تُراعى عند تخطيط التدخّل لمساعدة اللاجئات. المصدر: مجموعة بؤرية.

(١٥٧) مجموعة بؤريّة.

(١٥٨) أمل.

(١٥٩) مريم.

(١٦٠) هدى

يُضطررن لاتّباعها، إلا أنّ كثيرات منهن يَتَّبعنها بالفعل. ويترافق إرسال الطفل إلى العمل مع سحبه من المدرسة، كما حدث مع ابن «ميرفت» الذي يبلغ الثالثة عشرة من عمره[١٦١]، وحفيد «أم يوسف» الذي يبلغ السادسة عشرة[١٦٢]، فيما حافظت «فاطمة» على ارتياد ابنها للمدرسة مع عمله لنصف يوم فقط، حرصاً على مستقبله، خاصةً أنّه متفوّقٌ كما تقول، إلا أنّه يُعاني يومياً من كثرة المسؤوليات ويُخيّرها في تركه إحداها[١٦٣]. وتَتنوّع الأعمال التي يمارسها الأطفال بين العمل في ورشات الخياطة كعمالة غير ماهرة، وهو الأكثر انتشاراً، وبعض الأعمال الأخرى كمُساعدين في المطاعم والمحال التجارية. وتنوي بضعُ مشاركاتٍ ـ مثل «أسيل» ـ إرسال أبنائهن للعمل إذا ما كبروا قليلاً، ولاسيّما مع زيادة الاحتياجات أو توقّف مصادر دخلٍ أخرى، مثلما ستتوقف شقيقة «أسيل» عن العمل بعد زواجها[١٦٤]، وتُخطِّطُ أخريات ـ مثل «فاطمة» ـ لإرسال أبنائهن إلى العمل خلال الإجازة الصيفية[١٦٥]. فيما وُجِدَت حالةٌ واحدة لسحب الطفل من العمل وإعادة إرساله إلى المدرسة، إذ قامت «نورة» بذلك لما لاحظته من أضرار سلبية من احتكاك طفلها بالشارع وسوق العمل، وأملاً في مستقبلٍ أفضل من خلال التعليم[١٦٦].

وبينما يقول «هيلهورست» وآخرون ـ في كتابهم حول التعافي السوسيواقتصادي ـ إنّ الفئات الضعيفة تتأثّر بتدهور «رأس المال

---

(١٦١) ميرفت.

(١٦٢) أم يوسف.

(١٦٣) فاطمة.

(١٦٤) أسيل.

(١٦٥) فاطمة.

(١٦٦) نورة.

البشري» عبر انحدار المستوى التعليمي بصورةٍ أكبر من سواها، خاصّاً بالذكر الفتيات الصغيرات[١٦٧]؛ نجدُ في بحثنا هذا أنّ ذلك التدهور يكون ملحوظاً أكثر عند الفتيان، إذ إنّ جميع المشاركات تقريباً ـ ممن أرسلن أبناءهن إلى العمل ـ اخترنَ إرسال الصبي الذكر الأكبر للعمل، فيما استمرت أخواته في التعليم في معظم الحالات، كبنات «فاطمة»[١٦٨]. وبصفة عامة نجدُ أنّ معظم المشاركات ممن لديهن أبناء ذكور يزيد سنهم على عشرة أعوام يَمِلنَ لتشغيلهم. ونُلاحظ أنّ من يلجأن إلى عمالة الأطفال في الوقت الحالي هنّ ممن لا يَعملن أصلاً، أو توقفن عن العمل لأسباب مختلفة، وجميعهن حاصلات على مستوى تعليمي أقل من الإعدادية.

ج ـ الاستدانة

ذكرتْ نحو نصف المشاركات أنّهن لجأنَ إلى الاستدانة عدة مراتٍ، سواء من الأقارب في الداخل والخارج أو من المعارف والأصدقاء أو أرباب العمل. وهذه الآلية قد لا تكون سلبية في حال كانت مُنتجة، كما فَعلت «صفاء» التي استدانت مبلغاً من صديقةٍ في الخارج لتأسيس مشروعها الخاص[١٦٩]، أو في حال كانت مؤقّتة وكان المبلغُ المُستدان صغيراً، كما تفعل «مريم»[١٧٠]. لكنّ تكرار الاستدانة وتراكم الديون يُحوّلها إلى عنصرٍ ضاغطٍ على اقتصادِ الأسرة، ويُعرّضها إلى الخطر الأمنيّ والاجتماعيّ.

وقد أشارت المُشارِكات إلى أنهنّ يقمنَ أحياناً باستدانة مبالغ

---

(١٦٧) Hilhorst, Weijs, and van der Haar, *People, Aid and Institutions in Socio-Economic Recovery: Facing Fragilities*, p. 21.

(١٦٨) فاطمة.

(١٦٩) صفاء.

(١٧٠) مريم.

كبيرة عبرَ طلبِ عدة ديون صغيرة من عددٍ كبيرٍ من المعارف والأقارب، كما تقول «أم يوسف» و«نورة»[١٧١]. وبالنظر إلى أوضاع من يتبعن هذه الآلية، نرى أنهنّ في الغالب لا يَعملنَ حالياً، وهذا يزيدُ من خطر الاستدانة، إذ تَقِل فرصة السداد في الوقت المحدّد.

د ـ تزويج القاصرات ومنع زواج البالغات

بحسب «مارتن» و«تيرمان» فإنّ النقص في الأصول والقدرات اللازمة لسبل العيش قد يقودُ إلى العنف القائم على الجنس، وهو يشمل البغاء والزواج المبكّر أو القسري، وتُعدُّ هذه الممارسات في حد ذاتها إحدى آليات التكيّف الاقتصادي التي يتبعها اللاجئون كثيراً في حالات اللجوء طويلة الأمد، وتندرج تحت وصف العلاقات الجنسية الاستغلالية[١٧٢]. وفي حالة دراستنا هذه، لم تتطرّق المشاركات إلى الحديث عن أية علاقاتٍ غير شرعية أو عن البغاء كاستراتيجية لكسب المال، سواء كان ذلك لديهنّ أو لدى غيرهنّ ممن يعرفن من اللاجئات. لكنّ بضعاً منهنّ اتّجهن إلى تزويج فتياتهنّ القاصرات لتحميلِ الزوج مسؤولية الإنفاق عليهن، وتقول «فاطمة» التي زوّجت طفلتين من بناتها في الرابعة عشرة من عمرهن: «زوجتهن لأنه إجا نصيبهن.. صغار عرفانة غلط.. بس مصروفهن كتير وعندي خمس بنات.. زوجهن هيك بتكفّل فيهن»[١٧٣]، وتُماثلها «نورة» بالقول: «زوجتها بلكي (لعل) زوجها بشيل عني شوية مصروف»[١٧٤]. كما أكّدت المُشاركات في المجموعة البؤرية انتشار

---

(١٧١) أم يوسف؛ نورة.

(١٧٢) Martin and Tirman, *Women, Migration, and Conflict: Breaking a Deadly Cycle*, p. 91.

(١٧٣) فاطمة.

(١٧٤) نورة.

هذه الآليّة[١٧٥]. وقد أوضحت «نورة» أنها تحرص ـ مثل أخريات ـ على إخفاء تزويجها لابنتها القاصرة، ولاسيّما أمام المجتمع المضيف، خوفاً من التَّبِعات القانونية لذلك[١٧٦][١٧٧]، ما يعني أنّ عقود الزواج هذه لن تكون مُوثقة رسمياً في الغالب، ولن تضمنَ للفتيات أية حقوق أو تمكنّهن من الدفاع عنها، إضافةً إلى ما أشار إليه «مارتن» و«تيرمان» من أنّ هذه النوعية من العلاقات تضعُ المرأة تحت خطر الإساءة أو التعسف والإيذاء، في الوقت الذي تُقلل فيه من قوّتها التفاوضية أو تَسلبها إياها تماماً[١٧٨].

وعموماً فإنّ من اتّبعنَ هذه الآلية هنّ أولئك اللواتي يُعِلْنَ عدداً كبيراً من الأبناء، يصعب معه الإيفاء باحتياجاتهم، ومع وجود الفتيات المراهقات اللواتي لا يرسلونهن عادة إلى العمل كما الصبيان، يبدو لهنّ خيار تزويجهن مناسباً، ولاسيّما أنّ تزويج القاصرات ليس غريباً عن مجتمعاتهنّ في سورية، كما تقول «نورة»[١٧٩].

كذلك فقد برزت لدى إحدى المشاركات آلية تكيّفٍ اقتصادي أخرى متعلّقة بالزواج، ولكن هذه المرة عبر تأخيره بالنسبة إلى البالغات، لكونهن يُمثّلن مصدرَ دخلٍ للأسرة من خلال عملهن،

---

(١٧٥) مجموعة بؤريّة.

(١٧٦) يُجرّمُ القانون الجنائي التركي تزويج الأطفال ممن تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً. انظر:

Turkish Criminal Code.

(١٧٧) نورة.

(١٧٨) Martin and Tirman, *Women, Migration, and Conflict: Breaking a Deadly Cycle*, p. 91.

(١٧٩) نورة.

والذي قد يتركنه بزواجهن كما هي العادة، أو قد يُوجِّهن مردوده إلى منزلهن الجديد؛ تقول «أسيل» التي تسكن حالياً مع أبنائها برفقة أمها وشقيقتها الشابة: «عم بيجي أختي خطّابين عم نقلّعن (نطردهم).. بس عالأقل لَأَكبِّر ابني شوي.. وقت ما ابني بيكبر بِحْسِن (أستطيع) أنا أشتغل وأتركه عند إمي»[١٨٠].

ثالثاً: سياق عيشِ اللاجئات السوريات المعيلات في إسطنبول (٢٠١١ ـ ٢٠١٨)

اختارت المُشاركات في هذه الدراسة اللجوء إلى تركيا لأسباب متنوعة، تَوزّعَت غالبيتها بين كونها الخيار الوحيد المتاح أمامهن، وبين لحاقهنّ بمن سبقهنّ إليها من أقارب، فيما كان دافع «هدى» العبور إلى أوروبا من خلالها، لكنّها لم تتمكّن من تنفيذ ذلك الهدف[١٨١]. ولم يسبق لأيٍّ من المُشاركات الإقامة في مخيماتِ اللاجئين، إذ توجّهت معظمهن مباشرةً إلى إسطنبول، إما لإقامة أقاربهنّ فيها، أو لتوفّر فرص العمل فيها أكثر من غيرها، أو لأن «المدينة دايماً أأمن من الريف.. وفيها كل شي.. متل المستشفيات مثلاً» كما ذكرت «ليلى»[١٨٢]. لقد رأت المشاركات في تلك الأسباب باباً للولوج نحو سُبلِ عيشٍ أكثر أمناً واستدامة، وبما أنّ للسياق الذي يعيش فيه اللاجئون الحضريون تأثيراً كبيراً على مدى حصولهم على الفرص الاقتصادية، وعلى مدى ضعفهم وإمكانية تعرّضهم للفقر[١٨٣]،

---

(١٨٠) أسيل.

(١٨١) هدى.

(١٨٢) ليلى.

(١٨٣) Nicholas Van Hear, "The Economic Life of Refugees," *Journal of Refugee Studies*, vol. 19, no. 2 (June 2006), pp. 258-260, <http://bit.ly/2nWSCYm>.

أحاولُ في هذا المحور ـ وعبر تحليل حديث المشاركات عن حياتهن في إسطنبول ـ دراسة بعض الجوانب المختلفة لذلك السياق، وهي تشمل ـ بحسب «نيكولاس فان هير» ـ سياسات الحكومة المضيفة وممارساتها، والروح العامة المهيمنة تجاه اللاجئين، والتمييز الذي قد يمارس ضدهم[١٨٤]. كما أضفتُ إليها ما يُواجِهنهُ من صعوباتٍ متعلقة بمكان اللجوء.

١ ـ صعوباتٌ عامة

بدايةً سيتم التطرّقُ إلى ما تواجهه المشاركات من صعوباتٍ عامة في إسطنبول، وهي صعوباتٌ تؤثّر بصورةٍ أو بأخرى في قدرتهنّ على التكيّف الاقتصادي، وقد تمتد مساحة تأثير بعضها إلى ما سيتم بحثه بعدها من جوانبَ أخرى للسياق.

أ ـ تكاليف الإجراءات الرسميّة ونقص المستندات

على الرغم من أنّ معظم المشاركات أفدنَ بسهولة استخراجهنّ لبطاقة الحماية المؤقتة «الكيملك» الخاصة بإسطنبول، لكن يبدو أنّ ذلك كان نابعاً أساساً من أنّ أوراقهن صحيحة وكاملة، إذ إن ثمةَ من واجهنَ صعوباتٍ في ذلك، نتيجةً لكونهن سبق أن استخرجنَ «الكيملك» من محافظةٍ ثانية، مثل «مريم» التي لم تتمكن حتى الآن من استخراجها، إذ يتطلّب ذلك سفرها بالضرورة إلى محافظة «أضنة» ـ حيث استخرجتها أولاً ـ لإنهاء بعض الأوراق اللازمة لذلك، وهو أمر صعب، لصعوبة حصولها على إجازة من عملها، ولما يتطلّبه السفر من تكاليف مادية لا تمتلكها حالياً. وقد تسبّب

(١٨٤) Ibid.

عدم حصول «مريم» على «الكيملك» حتى الآن في حرمانها من الاستفادة من خدمات الصحّة المجانية ومن حصولها على المساعدات المالية من بعض الجهات الرسمية والمنظمات[١٨٥].

وفيما يَخصُّ «الكيملك» أيضاً، تواجه بعض المشاركات صعوبة في تصحيح بياناتهنّ المُدوّنة فيه؛ فـ«مرام» مثلاً مُسجّلة كغير متعلّمة على الرغم من أنّها جامعيّة، و«أم خالد» مُسجّلة كمتزوجة على الرغم من أنّها أرملة، ولم تتمكن أيٌّ منهما حتى الآن من تصحيح تلك البيانات نظراً لما يتطلّبه هذا من تصديق الشهادة الجامعية وشهادة وفاة الزوج من السفارة السورية في تركيا ـ على الرغم من تصديقهما سابقاً من وزارة الخارجية السورية ـ وهو ما يتطّلب بدوره مبلغاً مالياً كبيراً بالنسبة إليهن[١٨٦]. ومن شأن تلك البيانات المغلوطة التأثير سلباً في بعض «الأصول غير الملموسة» الخاصة بالمُشاركتين، سواء كانت «مطالبات» أم «إمكانية وصول»، إذ تُقلل من فرصة «مرام» في العمل، وتُقلل من فرصة «أم خالد» في تَلَقّي المعونة، خاصةً أنّ وصولها إلى سنّ التقاعد باتَ وشيكاً. ولعل في هذا مثالاً واضحاً لما ذكره «باربليت» و«ويك» من أنّ الحواجز والأُطُر القانونية تُؤثّر في قدرة اللاجئ على توظيف خبراته ومهاراته[١٨٧]. ولا يقتصرُ الأمر على الحكومة، إذ ذكرت «فاطمة» أنّها لم تتمكّن من الحصول على مساعدة إحدى المنظمات السورية المعنية باللاجئين، لعدم امتلاكها لشهادة تثبت وفاة زوجها، وقد طلبت تلك المنظمة شهادة ثلاثة رجال بوفاة زوجها لمنحها المساعدة، وهو ما لم تتمكّن «فاطمة»

---

(١٨٥) مريم.

(١٨٦) مرام؛ أم خالد.

(١٨٧) Veronique Barbelet and Caitlin Wake, "Livelihoods in Displacement From Refugee Perspectives to Aid Agency Response" (London, 2017), <http://bit.ly/2EhxneQ>.

من توفيره[١٨٨].

ب ـ نقص وصعوبة الوصول إلى المعلومة

بما أنّ النقص في «إمكانية الوصول» إلى المعلومات يعني نقصاً في إحدى «الأصول غير الملموسة» التي تمتلكها اللاجئة، وهو ما يعني بدوره نقصاً في إحدى العناصر الخاصة بمنظومة سبل العيش، فإنّ هذا التحدّي قد يؤثّر مباشرةً في قدرة اللاجئات على التكيّف الاقتصادي. ويُمكن ملاحظة ما سبق لدى بعض المشاركات في الدراسة، حيث إنّهن يجهلن بعض المعلومات حول الميزات المتاحة للاجئين، إذ لا تعلم «هدى» مثلاً عن وجود دوراتٍ مجانيّة لتعليم اللغة التركية، وهي ما تحتاجه لتحصلَ على عملٍ مناسب، لكنها لا تملك تكاليفها[١٨٩]، ولا تعلم «مرام» مثلاً عن بعض الجهات التي تُقدّم دعماً تعليمياً وإرشادياً للاجئين، وتقول ساخرةً من صعوبة الوصول إلى معلومة مشابهة: «على ما توصليلن بتكوني إنتِ تعلّمتِ ومشي الحال!»[١٩٠]. وتُبرِّر المُشاركات نقص الوصول إلى المعلومات وصعوبته بضيق الوقت الشديد، مما يمنعهن من البحث والسؤال، خاصةً إذا انشغلن بالعمل طوال اليوم[١٩١]. أيضاً ذكرت المشاركات في المجموعة البؤريّة أنّ ضخامة حجم إسطنبول كمدينة يُشكّل عائقاً أمامهنّ في التعرّف على الحياة فيها، وتَعلّم الطُرق الموصلة إلى الأماكن التي يحتجنها، والبحث عن عمل في المناطق التي لم يسبق لهن زيارتها، وذلك سيّان لدى الريفيات

(١٨٨) فاطمة.

(١٨٩) هدى.

(١٩٠) مرام.

(١٩١) سارة.

والمدنيات منهن[١٩٢].

وبسؤال المشاركات عن طرائق تَوَصّلهن إلى المعلومات حول الإجراءات والميزات والحياة في إسطنبول، تركّزت كل الإجابات تقريباً في سؤال الأقارب والمعارف ممن سبقت لهم التجربة، وهو ما أكّدته المجموعة البؤرية[١٩٣]؛ كما جاءت بعض الإجابات مزدوجة بين الإجابة السابقة، واستخدام الإنترنت ـ وهو من «الأصول غير الملموسة» ـ في السؤال عن المعلومة اللازمة؛ فعلى سبيل المثال تشتركُ «هدى» في مجموعاتٍ على شبكات التواصل الاجتماعي مخصصة للشابات في إسطنبول، حيث تَرِدُ فيها أسئلة عن الوظائف وإذن العمل وإذن السفر والأوراق المطلوبة للإجراءات الرسمية وأرخص الأسواق[١٩٤]. ويُذكر أنّ هذه الوسيلة ظهرت فقط لدى المشاركات ممن لديهن مستوى تعليمي ثانوي فما فوق، ولا يزيد سنّهن على خمسةٍ وثلاثين عاماً. إلا أنّ «مرام» ـ وعلى الرغم من اتّباعها لهذه الوسيلة أحياناً ـ عَقّبت مُقلّلةً من فائدتها؛ تقول «مرام» حول سبب ذلك: «ما بتستفيدي منهم لأنه الإجراءات كتير بتتغيّر.. وكل يوم بتطلع قرارات جديدة»[١٩٥]. وهو ما قد يمثّلُ جانباً من خلفيات صعوبة الوصول إلى المعلومة الصحيحة والمستمرة الصلاحية.

ج ـ إشكاليات اللغة

يُمكن إضافة إجادة لغة البلد المُضيف كإحدى أنواع «القدرات»

---

(١٩٢) مجموعة بؤريّة.

(١٩٣) مجموعة بؤريّة.

(١٩٤) هدى.

(١٩٥) مرام.

التي تعزز منظومة سبل العيش. ومن خلال دراستنا هذه تبيّن أنّ غالبية المُشاركات لا يُجدنها مُطلقاً، بغض النظر عن مستواهنّ التعليمي، فيما تُقيّمُ كلٌّ من «نسيبة» و«صبحية» إجادتهما للتركية بمستوى منخفض فقط[١٩٦]، وتقول «مرام» إنها تجيد التركية بدرجة متوسطة[١٩٧]. إنّ هذا الضعف الشديد في اللغة التركية أدى إلى مجموعةٍ من الإشكاليات المعيشية للمشاركات؛ بدايةً فهو يشكّل حاجزاً عن الاندماج، تقول «ليلى» مُعلّقة على هذا: «بتحسي حالك بسجن.. بس سجن كبير»[١٩٨]. إلى جانب ذلك، فإن معظم الوظائف تتطلب إتقانَ التركية، أو على الأقل فإن إتقانها يزيد من فرص الحصول على وظيفة أو أجرٍ أفضل[١٩٩]. أيضاً فقد ذكرت بضع مُشارِكاتٍ أنّ عدم إجادتهن للتركيّة عَرّضهنّ للنصب والاستغلال، خاصةً في العمل، لعدم قدرتهن على الشكوى أو التوصّل للمعلومات اللازمة بأنفسهن، مثلما حدث مع «هدى» التي استعانت بشخصٍ سوري يتقن التركية لمساعدتها في مشروعٍ خاص كانت تنوي تأسيسه[٢٠٠].

وقد اعتمدت جميع المُشارِكات ـ ممن لديهن أبناءٌ في سن المدرسة ـ على أبنائهنّ للترجمة في المواقف المختلفة، أو على إحدى المعارف، كـ«نسيبة» التي تصطحب جارتها التركية دائماً في

---

(١٩٦) نسيبة؛ صبحية.

(١٩٧) مرام

(١٩٨) ليلى.

(١٩٩) بسبب عدم إجادتهن للغة التركية، نجد أن أكثرية المشاركات يتجهن إلى العمل في مؤسساتٍ وجهاتٍ مملوكة لسوريين، ولكن حتى تلك فإن معظمها الآن يطلبُ شرط إجادة اللغة، ولاسيّما في الوظائف الأعلى. المصدر: سارة.

(٢٠٠) هدى.

زيارات المراكز الصحيّة[٢٠١]. وقد واجهت أكثر من مُشارِكة صعوبةً في التفاهم لدى مُقدّمي الخدمات الصحية، إلا أنّ معظمهن وجدنَ من يساعدهن هناك، أو استخدمن التعبير بالإشارة، كما تقول «صبحية»[٢٠٢]. أما فيما يتعلّق بإنجاز المهام الخاصة بالتسجيل بالمدارس مثلاً، فقد ذكرت غير مشاركة ـ مثل «أسيل» ـ أنّه عادة ما يقوم طلاب سوريون من ذات المدرسة بالترجمة لهنّ[٢٠٣].

وحول أسباب عدم تعلّمهنّ للّغة، مع أنّ بعضهن أمضين أكثر من أربع سنوات في تركيا، ومع توفّر عدد من الدورات التعليمية المجانيّة، كانت إجابات غالبية المُشاركات متركّزةً في ضيق الوقت بسبب العمل والأطفال، أو عدم تناسب توقيت الدورة مع توقيت العمل. كما بيّنت «مريم» و«ليلى» أنّ عدم احتكاكهنّ بالأتراك منعهن من تعلم اللغة[٢٠٤]. وأرجعت «نسيبة» السبب إلى أنّ معظم الدورات المجانيّة تُعقَد في منطقة الفاتح حيث يَقطن عدد كبير من اللاجئين السوريين، وهذه المنطقة بعيدة جداً عن منطقتها[٢٠٥]. وقد تحدّثت إحدى المشاركات عن لجوء بعض من الشابات والشبّان لتعلم التركية عن طريق شبكة الإنترنت كحلٍ لذلك[٢٠٦]، لكن غالبية المشاركات لسنَ معتاداتٍ على استخدامها، أو لا يمتلكن الوقت والهمّة الكافية لذلك.

---

(٢٠١) نسيبة.

(٢٠٢) صبحية.

(٢٠٣) أسيل.

(٢٠٤) مريم؛ ليلى.

(٢٠٥) نسيبة.

(٢٠٦) مجموعة بؤريّة.

د ـ إشكاليات السكن

بَدتْ لي من خلال حديث المشاركات أهميّة فكرة امتلاك السكن لديهن، واعتزازهنّ بامتلاك أسرهنّ لمنازلها قبل اللجوء[٢٠٧]، على اعتبار أنّ امتلاك السكن يُمثّل عنصر أمانٍ اقتصادي وذُخراً للأسرة، وقد أكّدت «إيمان» أنّ امتلاك الأسرة لمنزلها كان من الضروريات في سورية سابقاً[٢٠٨]، وتقول «ليلى» في ذلك السياق: «بيتنا كان ملك فما كنا بحاجة شي أبداً»[٢٠٩]. لكن، بطبيعة الحال اضطرّت جميع المشارِكات بعد اللجوء إلى استئجار المنازل وقد شكّل ارتفاع الإيجارات مفاجأةً لهنَّ وصَعَّب عليهنَّ التكيّف اقتصادياً، فقد أفادت «نسيبة» مثلاً بأنّه يشكّل الصعوبة الكبرى بالنسبة إليها في إسطنبول[٢١٠]. ويُلاحَظ هذا الغلاء بصورة أوضح عند مقارنة أسعار إيجار شقق المُشارِكات بأجورهنّ على اختلاف أعمالهن، إذ يصل إيجار شقة صغيرة مثلاً كشقة «سارة» ـ والتي تعمل سكرتيرة ـ إلى ٧٠ بالمئة من قيمة راتبها[٢١١]. وقد صرّحت إحدى المُشاركات فقط بأنّ بعض أصحاب المنازل يفرضون إيجاراً أعلى

---

(٢٠٧) نحو ٨٨,٤١ بالمئة من السوريين كانوا يمتلكون منازلهم في سوريّة، بحسب تعدادٍ أُجري عام ٢٠٠٤. وعلى الرغم من عدم تمكّني من التوصّل إلى نسبةٍ محدّثة، إلا أنّه يمكن الاعتماد على هذه النسبة كمؤشّر أو دلالة على منزلة تملّك المنزل الشخصي لدى السوريين في سورية. انظر:

"Syrian Arab Republic - Population Statiscs", HDX, accessed 11 April 2018, <https://bit.ly/2qlunoM>.

(٢٠٨) إيمان (المديرة التنفيذية للجمعية الخيرية المنسّقة مع المشاركات في الدراسة)، مراسلة عبر البريد الإلكتروني بواسطة المؤلّفة، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

(٢٠٩) ليلى.

(٢١٠) نسيبة.

(٢١١) سارة.

على السوريين من نظرائهم الأتراك، لنفس الوحدة السَّكنيّة[٢١٢].

ويبقى غلاء الإيجارات معضلةً لدى معظم المشاركات، واللاتي لم تعد جُلُّهنّ يتشاركنَ السكن كآلية للتكيّف كما تفعل اللاجئات المعيلات عادة بحسب «اللجنة النسائية المعنية باللاجئات»[٢١٣]، إذ يبدو من خلال المقابلات تراجُعَ قدرتهنّ على التآلف في السكن المشترك كما في السابق، فنجد أنّ جميع من سبق لهنَّ تَشَارُك السكن مع الأقارب قد انفصلنَ مع أسرهنَّ عنهم في سكنٍ آخر، نتيجةً لنشوء مشكلات وخلافات حادة بينهم، وهو ما حدث مع نحو نصف المُشارِكات؛ تقول «نسيبة»: «أول شي سكنت مع أختي.. بعدين لقيتها كتير صعبة.. ما حدا بيتحمل حدا.. ما اتفقنا»[٢١٤]. إضافةً إلى ذلك، فإن كثرة القاطنين في المنزل الواحد ـ خاصة مع وجود أطفال ـ كان يُسبب ضوضاء تنتهي دائماً بشكوى الجيران من المجتمع المحلّي، ثم بمطالبتهم بمغادرة المنزل، كما حدث مع أسرة «أمل» وأسرة أخيها[٢١٥]. عدا عن أنّ كثيراً من مُلاك المنازل لا يقبلون الآن تأجير العائلات كبيرة العدد[٢١٦]. ونرى أنّ الحالات الوحيدة التي ما زالت تتشارك السكن مع شخص من خارج الأسرة الصغيرة هي تلك التي ضمّت إلى الأسرة سيدة وحيدة بالغة من دون أطفال، وذلك في الغالب يكونُ لمنفعةٍ متبادلة وإن لم يُصرَّح بها، إذ إنّ السيدة تقوم برعاية الأطفال والمنزل، في حين تخرج الأم المُعيلة

---

(٢١٢) صبحية.

(٢١٣) Waweru Irene Wanjiku, "Coping Stratigies Among Urban Refugee Women in Nairobi," (The University of Nairobi, 2014), <http://bit.ly/2rM2XKw>.

(٢١٤) نسيبة.

(٢١٥) أمل.

(٢١٦) مجموعة بؤريّة.

للعمل، مثلما فعلت «مريم» التي تتشارك مع عمّتها الشقة[٢١٧].

وفي محاولاتٍ للتغلّب على مشكلة السكن، لجأت عديد من المشاركات إلى السكنِ في شققٍ ضيقة في أقبية المباني، مثل «أم يوسف»[٢١٨]، أو السكن في المحلات التجارية، مثل «نورة»[٢١٩]، لكنّ هذه الحلول لم تكن كافية، إذ لا يزال الإيجار مرتفعاً نسبياً، كما أنّه سكنٌ غير صحي، حيث يمتلئ في كثير من الأحيان بالقوارض والحشرات، كما يعبق المكان بالرطوبة وقلة التهوية، إضافة إلى كونه ضيقاً وغير مناسب لعدد الأفراد في العادة (وهو ما لاحظتُه بنفسي عند زيارة «أم يوسف» في منزلها الذي تقيم فيه مع ثلاثة من أحفادها المراهقين (انظر الشكل الرقم (٢)).

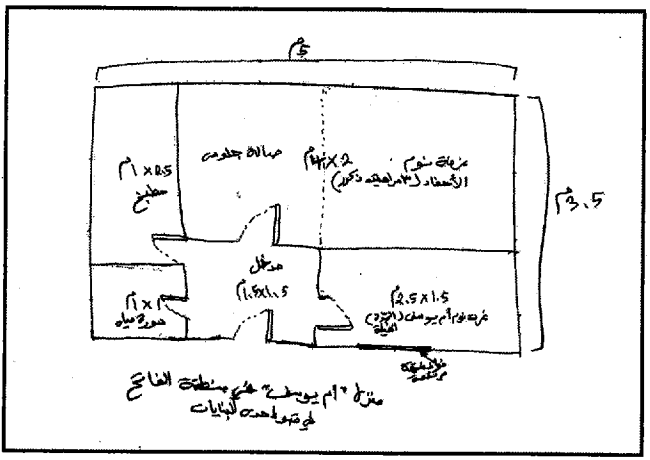

الشكل الرقم (٢): رسم لمنزل «أم يوسف» في منطقة الفاتح في إسطنبول
المصدر: المؤلفة، ٢٠١٨.

(٢١٧) مريم.

(٢١٨) أم يوسف.

(٢١٩) نورة.

في المقابل، وَجدت «أمل» حلاً لهذه المشكلة عبر السكن بعيداً حيث تكون الإيجارات منخفضة، إذ تبعد شقّتها ساعتين بالمواصلات العامة عن مكان عملها[٢٢٠]. لكنّ المشاركات في المجموعة البؤريّة أجمعنَ على أنّهن ما زلن يفضّلن السكن في منطقة «الفاتح» على الرغم من غلاء الإيجار، نظراً لتوفر العمل، ولتركّز اللاجئين السوريين فيها بأعدادٍ كبيرة، ما يشعرهنّ بالراحة، خاصةً أنّ معظم سكّان المنطقة من الأتراك هم من المتدينين المُرحِّبين باللاجئين، كما تقول «ياسمين»[٢٢١].

٢ ـ الدعم والخدمات الحكومية

كما سبق أن أشرنا، فالحكومة التركيّة تُمسك بدقّة القيادة في عمليات الاستجابة والدعم الإنساني للاجئين داخل تركيا، بمن فيهم اللاجئون الحضريون[٢٢٢]، والذين يتأثّر تكيّفهم المعيشي والاقتصادي ـ بطبيعة الحال ـ بشكل الدعم والخدمات المقدّمة لهم، وعليه تظهر الحاجة هنا للحديثِ عنها، عبر تسليط الضوء بدايةً على بعض جوانب علاقة اللاجئين بالدعم الحكومي ككل، ثم العُبور إلى الحديث عن الخدمات الصحية والتعليمية، والتي يمكنُ عَدّها كذلك ضمن الخدمات الحكومية، على الأقل في جانبٍ كبير منها، بغض النظر عن التمويل الذي تتلقّاه الحكومة من المانحين الدوليين لهذه الغاية. ومن الجدير بالذكر أنّ «إمكانية الوصول» إلى هذه الخدمات والدعم تُعدّ من «الأصول غير الملموسة» التي تدعمُ منظومة سبل العيش.

---

(٢٢٠) أمل.

(٢٢١) مجموعة بؤريّة.

(٢٢٢) Barbelet and Wake, "Livelihoods in Displacement From Refugee Perspectives to Aid Agency Response".

أ ـ الدعم الحكومي

من خلال مراجعة الأدبيات من أبحاث وتقارير، إضافة إلى المقابلات الشخصية مع المشاركات، يتّضح أنّ الدعم الحكومي للاجئين الحضريين ـ بخلاف التعليم والصحة ـ لا يزال منحصراً في دعم البلديات، والذي يتفاوت من بلديةٍ إلى أخرى في حجمه ونوعه وفي وجوده أصلاً، كما أشرنا عند الحديث عن مساعدات البلديات، وهذا يدل على عدم وجود تخطيط حكومي موحّد بهذا الشأن بعد. وبسؤال إحدى العاملات ـ رفضت التعريف بهويتها ـ في إحدى المنظمات الإنسانيّة عن أسباب ذلك، قالت إنّ حجم الدعم البلدي للسوريين يرجعُ إلى الحزب السياسي المُسيطِر على كل بلدية، إذ تميل البلديات التي يترأسها أعضاء «حزب العدالة والتنمية AK Party» ـ وهو الحزب الحاكم ـ إلى تقديم مزيدٍ من المَعونة والدعم للاجئين، تماشياً مع موقف الحكومة، فيما تميلُ البلدياتُ الأخرى إلى تخصيصِ كافة موازناتها لمشاريع أخرى أو تقديم قليلٍ من الدعم فقط. وفي محاولةٍ سريعة للتحقّق، قُمتُ بتفقّد انتماءات رؤساء البلديات التي قدّمت الدعم للمشاركات، ووجدتُ بالفعل أنّ بلدياتٍ تقدّم دعماً كبيراً مثل «زيتون بورنو» و«بيرم باشا» يترأسها عضوان من حزب العدالة والتنمية (في وقت إجراء الدراسة)، هما «مراد أيدين»[٢٢٣] و«أتيلا أيدنر»[٢٢٤]، حتى إنّ الأخير يقوم أحياناً بتقديم مساعداتٍ شخصيّة للاجئين الذين يأتونه ـ كرئيس بلدية ـ بمتطلباتهم، كما فعل مع ابن «صبحية» حين اشترى له نظارة طبيّة على حسابه الخاص[٢٢٥]. وقد يرجع هذا إلى دوافعَ دينية إلى جانب الدافع

(٢٢٣) "Atila Aydner", AKPARTY, accessed April 3, 2018, <https://bit.ly/2q15luO>.

(٢٢٤) "Murat Aydn", AKPARTY, accessed April 3, 2018, <https://bit.ly/2H5DqRH>.

(٢٢٥) صبحية.

السياسي. لكن لم يتسنَّ لي التأكّد من أنّ البلديات التي يترأسها المنتمون إلى أحزابٍ أخرى لم تقدّم دعماً للاجئين آخرين، إذ قد يعتمد الدعم على مُطابقة الشروط، كما قد يعتمد حجم الدعم على حجم موازنات البلديات واحتياجاتها ذات الأولوية.

إجمالاً، كان عددُ المشارِكات المستفيدات من معونات البلدية قليلاً، فيما لم تستفد أيٌّ منهنّ من خدماتها الأخرى للدعم مثل الدورات التدريبية. ومما يثير الاهتمام بخصوص علاقة المُشارِكات بالدعم البلدي والحكومي عموماً (متمثلاً بخدمات التعليم والصحة)، كان الوسيط الذي ظهر لدى عدة منهن لمساعدتهن في الحصول على ذلك الدعم، بل وحتى اقتراح التقدّم بطلبه، ذلك الوسيط هو أفراد المجتمع المُضيف من جيرانهن أو زميلاتهن أو رب العمل؛ فعلى سبيل المثال قامت زميلة «هالة» التركية في العمل بتعريفها بخدمات البلدية للاجئين، وتقديم أوراقها إلى البلدية بنفسها[٢٢٦].

وترى معظم المُشارِكات أنّ الحكومة التركيّة لا تقدّم لهنّ دعماً بخلاف السماح بإقامتهنّ في تركيا وعدم إعادتهنّ قسرياً، كما تقول «مرام»[٢٢٧]، ويبدو أنّهن ينتظرن الكثير من الدولة بحسب «ميرفت»[٢٢٨]، فيما لا يَربطنَ ما يحصلن عليه من علاجٍ وتعليمٍ مجانيّ بالدّعم الحكومي.

وأشير أخيراً إلى أنني لم أجد لدى المشاركات في الدراسة أو في الأدبيات أية معلومات عن جهاتٍ حكومية ـ أو حتى غير حكومية ـ مُخصّصة لدعم «اللاجئات المعيلات» وتمكينهن. لكنّ «ليان» ـ

(٢٢٦) مجموعة بؤريّة.

(٢٢٧) مرام

(٢٢٨) ميرفت.

مُنسّقة المشاريع في الجمعية الخيرية التي نسّقت مع المشاركات في الدراسة ـ أشارت إلى وجود منظماتٍ أجنبية تُقدّم دعماً ما من هذا النوع للاجئات النساء، وذلك عبر المنظمات غير الحكومية في داخل إسطنبول[٢٢٩]، بيدَ أنّ زميلتها «إيمان» ـ المديرة التنفيذية للجمعية ـ عقّبت بأنّ برامج الدعم هذه وغيرها ليست مستمرة، وسِعَتها ليست كبيرة[٢٣٠]. وبكل حال، لا تبدو تلك البرامج معروفةً لدى شريحة واسعة من اللاجئات المعيلات، ولاسيّما المُشارِكات في الدراسة.

ب ـ الخدمات الصحية

مع أنّ الكشف والعلاج يُقدَّم مجاناً في المراكز والمستشفيات الحكومية لكل حاملي بطاقة الحماية المؤقتة «الكيملك»، إلا أنّ نصف حاملات «الكيملك» فقط من المُشارِكات يتعالجن وأسرهنّ فيها، بينما تلجأ الأخريات إلى العلاج إما لدى المراكز الصحيّة السورية ذات الرسوم المنخفضة، على الرغم من بُعدها عن المنزل أحياناً[٢٣١]، أو لدى المراكز التابعة لجمعياتٍ خيرية، أو لدى طبيب متبرّع بالكشف المجانيّ[٢٣٢]، أو يذهبن إلى إحدى الصيدليات لشراء الدواء مباشرةً بعد استشارة الصيدلاني[٢٣٣]. وكذلك تفعل أولئك اللواتي لا يمتلكن «الكيملك»، ولكنّ بعضهن ـ مثل «ليلى» ـ أشارت

---

(٢٢٩) ليان (منسقة المشاريع في الجمعية الخيرية المنسّقة مع المشاركات في الدراسة)، مراسلة عبر البريد الإلكتروني عبر المؤلّفة، ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٨.

(٢٣٠) إيمان.

(٢٣١) مثلما تفعلُ «سارة» مثلاً. المصدر: سارة.

(٢٣٢) على سبيل المثال تقومُ «فاطمة» بالكشف الصحي لدى طبيب فلسطيني يمتلك عيادة خاصة، ويكشف على اللاجئين المحتاجين مجاناً، وتقومُ «هدى» بمعالجة ابنها لدى جمعية للأيتام فيها مستوصفٌ طبيّ. المصدر: فاطمة؛ هدى.

(٢٣٣) وهو ما تفعلهُ «أسيل» مثلاً. المصدر: أسيل.

إلى أنها استفادت من خدمات الطوارئ في المستشفيات الحكومية عدة مرات، إذ يتم التجاوز عن الأمر في الحاجات الحرجة المُستعجَلة[٢٣٤].

وقد أرجعت المُشارِكات سبب عدم استفادتهنّ من مجانية الرعاية الصحية الحكومية إلى عواملَ مختلفة؛ فبخلاف عدم امتلاك بعضهن لـ«الكيملك»، تطرقت أخريات، مثل «مرام»، إلى تعقيد الإجراءات وطولها، ما يجعلها تُفضّل إنفاق المال في المراكز الخاصة، وقد أشارت إلى أنّ ثمة بعض اللاجئات لا يعرفن طريقة حجز الموعد عبر الهاتف، وهو ما أصبح مؤخراً مطلباً إجبارياً للحصول على فرصة زيارة الطبيب[٢٣٥]. أيضاً أرجعت بعض المشاركات في المجموعة البؤرية السبب إلى عدم الثقة بجودة المستشفيات الحكومية، لكن كان ثمة انقسام حول هذا الرأي، إذ رأت بقيتهنّ ـ على العكس من ذلك ـ أنّ ثمة اهتماماً مبالغاً فيه بكل حالة، من فحوصات وتحاليل وما إلى ذلك[٢٣٦]. وقد أشارت أخريات إلى تعرضهنّ لشيء من العنصرية أثناء محاولتهنّ الاستفادة من الخدمة، خاصةً إذا لم يتمكنّ من التفاهم لُغوياً مع مُقدّميها من أطباء وموظفين؛ تقول «ميرفت»: «إذا ما جبت مترجم.. بشوفني الدكتور سورية.. بقول شو معك؟ بتلبّك (أرتبك) ما بعرف أحكي.. بيقول لي اطلعي لبرا»[٢٣٧]. في الجهة الأخرى ترى «نورة» و«صبحية» أنّ التعامل في المراكز الحكومية لائقٌ جداً، لكن «صبحية» تقول موضحةً إنّ ما يَخلق بعض المشاكل هو عدم التزام

(٢٣٤) ليلى.
(٢٣٥) مرام.
(٢٣٦) مجموعة بؤريّة.
(٢٣٧) ميرفت.

المستفيدات بالقانون أو الذوقيّات العامة في التعامل: «الحمد لله المعاملة كويسة.. همه بس بقولوا لي سَرا يعني بالدور.. هنن عندن قوانينن.. يعني التزمي بدورك وما تدفشي (لا تتدافعي) وما تصرخي عليهن»[٢٣٨].

ج ـ التعليم

اتفقت المُشارِكات على سهولة تسجيل أبنائهن في المدارس الحكومية التركية ما داموا يمتلكون «الكيملك». ويبدو أنّ الحكومة التركيّة ـ بدعم من اليونيسيف ـ وفّرت أيضاً خدماتٍ تعليمية مجانية لذوي الاحتياجات الخاصة، فقد أشارت «ميرفت» إلى أنّ ابنها يرتاد إحدى تلك المدارس أسبوعياً، وذلك بشكلٍ مجاني بناءً على التقرير الطبي الخاص به[٢٣٩].

وعلى الرغم من عدم ملاحظة ظاهرة التسرب من التعليم لدى أبناء المشاركات كآلية للتوفير ـ سوى حالات تسرّبهم من أجل العمل ـ إذ إنّ تكاليف التعليم مجانيّة بالكامل، إلا أنّ حالةً فريدة ظهرت لدى «نورة» في هذا الشأن، إذ تقول إنّها حين كانت تعمل لم تكن ترسل أبناءها جميعاً إلى المدرسة، لعدم توفّر شخص بالغ يُوصلهم إليها، إذ تخرج للعمل في الصباح الباكر[٢٤٠].

وقد أبلغت أكثر من مُشارِكة عن تعرُّض ابنها للعنصرية في المدرسة، لا من قِبل الطلاب فحسب، بل أيضاً من قبل بعض أهاليهم وبعض الأساتذة والإداريين، ما نَجمَ عنه فصل الطلبة

---

(٢٣٨) صبحية.

(٢٣٩) ميرفت.

(٢٤٠) نورة.

السوريين في صفٍّ خاص في المدرسة التي يرتادها ابن «ياسمين»، بعد زيادة عدد السوريين فيها[٢٤١]؛ وهي ممارسة مُقلقة لا على المستوى الاجتماعي فقط، بل على المستوى المعيشي، ولاسيّما إذا تحولت إلى ظاهرة، إذ تُعرقل الاندماج، ومن ثمّ تقلّل من قدرة أبناء اللاجئين على خلق سُبل عيش جيدة لهم، في بيئةٍ لا يشعرون بقدرتهم على التفاعل معها بطريقة طبيعية كجزءٍ منها.

٣ ـ العلاقة مع المجتمع

إنّ ما تبيّن سابقاً من أهمية دور الشبكات الاجتماعية في قدرة اللاجئة المعيلة على التكيّف اقتصادياً، وخاصةً التكيّف المُنتِج، يتكاملُ مع ما ذهبَ إليه «فان هير» من أنّ الروح المهيمنة تجاه اللاجئين تؤثّر في فرصها الاقتصادية، وضعفها واحتمالية تعرّضها للفقر[٢٤٢]، وكلاهما يَصبُّ في أهميّة دراسة علاقات اللاجئة المُعيلة مع مجتمعها المحيط بمختلف فئاته، عند بحث العوامل المؤثرة في تكيّفها.

أ ـ العلاقة مع المجتمع المُضيف

ذكرت نحو نصف المشاركات في الدراسة عدم وجود احتكاكٍ إطلاقاً بينهنّ وبين أي أشخاصٍ من المجتمع التركي، وكان ذلك غالباً بسبب الانشغال طوال اليوم بين العمل والمنزل والأطفال[٢٤٣]، أو بسبب عدم إجادتهن للتركية، إذ تقول «أم خالد»: «أنا لما أحس جارتي نازلة بستناها تنزل.. وبعدين بنزل.. عشان بخاف تحكي

---

(٢٤١) مجموعة بؤريّة.

(٢٤٢) Hear, "The Economic Life of Refugees".

(٢٤٣) مثلما يحدث مع سارة مثلاً. المصدر: سارة.

معي تركي ما أعرف أرد عليها»[٢٤٤]، أو بسبب الخوف كما تقول «محاسن»: «بخاف كتير ما بتعاطى مع حدا.. بحس كل واحد بدو ياكل التاني»[٢٤٥]. فيما عبّرت عدة مُشارِكات أخريات عن علاقة قويّة مع بعض جيرانهن من الأتراك، وعن نظرتهنّ الإيجابية لمحيطهنّ التركي؛ تقول «نسيبة»: «الجيران بيحبوني كتير وبحبوا ولادي وفيه شغلات بخدموني فيها.. عندهن طيبة مهي عند السوريين»[٢٤٦]، وتقول «فاطمة»: «الجيران الأتراك كتير أوادم.. آه ما بساعدوني بفلوس.. بس محترمين وبعزهن أكتر من أهلي وبضربوا ولادهن إذا ضربوا ولادي وهنن بلعبوا»[٢٤٧]. وقد أفصحت غير مُشارِكة عن تلقّيها لدعمٍ نوعيّ من أحد أفراد المجتمع المضيف؛ فعلى سبيل المثال، تقوم جارة «هالة» التركية يومياً بإيصال أبنائها إلى المدرسة وإرجاعهم منها لانشغال أمهم في العمل[٢٤٨]، كما ذكرت أكثر من مُشارِكة أنّ مُلّاك المنازل كثيراً ما يمهلونهنّ مزيداً من الوقت لدفع الإيجار[٢٤٩].

وعلى الطرف الآخر، أظهرت إفاداتُ عدد ليس بقليل من المشاركات تعرضهنّ للعنصرية أو تعبيرات الكراهية وعدم الترحيب من قبل الأتراك، وانقسمن حول كونها حالاتٍ فردية نادرة الحدوث

---

(٢٤٤) أم خالد.

(٢٤٥) محاسن.

(٢٤٦) نسيبة.

(٢٤٧) أم يوسف.

(٢٤٨) مجموعة بؤريّة.

(٢٤٩) على سبيل المثال تقول «ميرفت» بأنّ مالك الشقة التي تقيم فيها سبق أن تجاوز عن تأخّرها في دفع الإيجار عدّة مراتٍ، ولم يترتب عليها من ذلك أية تبعاتٍ، إذ فعل ذلك بدافع التعاطف مع حالتها. المصدر: ميرفت.

أم ظاهرة متكررة. وبالتدقيق في أسباب تلك العنصرية والكراهية، نجدُ أنّ ثمة أربعة جوانبَ للأمر، منها الجانب الاقتصادي المتكرر في حالات اللجوء الطويل؛ تقول «أمل»: «بعتقدوا إنو السوريين نافسوهن بالوظايف.. بس هيك صار بالفعل لأنو السوري بياخد أجرة أقل وبشتغل كتير.. كمان لما إجينا ارتفعت إيجارات البيوت»[٢٥٠]. ومنها جانبٌ سياسيّ، إذ يرى بعض الأتراك أنّ وجود السوريين ومواقف حكومتهم من الأزمة السورية قد تسبب باضطراباتٍ سياسية داخل تركيا؛ تقول «صبحية»: «بالذات لما صار الانقلاب.. صاروا يقولوا إحنا السبب»[٢٥١]، كما تُضيف «صفاء» أنّ للأمر علاقة بتوجهات الأفراد نحو الحكومة، إذ ينزع غالبية المعارضين إلى كراهية السوريين والعرب في العموم، كموقفٍ أيديولوجي وسياسيّ[٢٥٢]. أما الجانب الثالث فهو الجانب الثقافي، إذ يُمكن إرجاع كثير من التوترات بين الأتراك والسوريين، سواء تحوّلت إلى نزاعات أم بقيت على هيئة تصوراتٍ سلبية، إلى الاختلافات الثقافية والدينية بينهما، فقد تكرّر مثلاً حديث المشاركات عن إبداء أتراكٍ استياءهم منهن لكثرة إنجابهن للأطفال، حتى في الأماكن العامة، كما تقول «محاسن» التي أصبحت تتجنب الخروج مع أبنائها الستّة بسبب ذلك[٢٥٣]. كما يستاءُ الأتراك من الصوت المرتفع، فيما يعتادُ السوريون رفع أصواتهم، ما تسبّب في عدة خلافات بين المشاركات وجيرانهن، منهن «أمل» التي طُلِب منها مغادرة المنزل لهذا السبب[٢٥٤]. ومن حيث

---

(٢٥٠) أمل.
(٢٥١) صبحية.
(٢٥٢) صفاء.
(٢٥٣) محاسن.
(٢٥٤) أمل.

الاختلافات الدينية، فقد تعرّضت «ليلى» مثلاً للعنصرية والإساءة غير مرةٍ لارتدائها النقاب، كالشتم والبصق في الشارع، وطرد إحدى الطبيبات لها[٢٥٥]، وهو ما يتوافق مع ما أوردته «جيسن» من أنّ اللاجئات بشكلٍ خاص يعانين الحساسيات الثقافية للمجتمع المضيف[٢٥٦]. وقد خلعت أكثر من مُشارِكة النقاب حين استقرت في إسطنبول، خوفاً من موقف بعض أفراد المجتمع، أو حتى لا يتعرضن للإقصاء عند التقدّم للعمل، كما فعلت «رحاب»[٢٥٧]. وبالوصول إلى الجانب الرابع، فيمكن القول إنّه يتمثّل في الانطباعات السيئة التي بات يحملها كثيرٌ من الأتراك حول اللاجئين السوريين، نتيجةً للتصرفات السلبية لبعضهم، كما أشارت «أسيل» و«صبحية»[٢٥٨]، وقد اتّفقت المُشارِكات في المجموعة البؤرية على أنّ كثرة تناقل الأحاديث عما يرتكبه بعض السوريين من تصرفات أدّت إلى خلق تصورٍ بأنّ هذا هو النمط العام لسلوك اللاجئين ككل[٢٥٩].

إنّ نبذَ اللاجئين في السياق الذي يوجدون فيه ليس حالةً خاصة بإسطنبول، فبحسب «جاكوبسن» هو ممارسة متكررة[٢٦٠]، لكن ومن خلال حديث بضع مشاركات يمكننا استنتاج أنّ من شأن كثرة

---

(٢٥٥) ليلى.

(٢٥٦) Jessen, "The Government of Turkey and Syrian Refugees: A Gender Assessment of Humanitarian Assistance Programming".

(٢٥٧) مجموعة بؤريّة.

(٢٥٨) أسيل؛ صبحية.

(٢٥٩) مجموعة بؤريّة.

(٢٦٠) Karen Jacobsen, "Livelihoods and Forced Migration," in: Elena Fiddian-Qasmiyeh [et al.], eds., *The Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies* (Oxford: Oxford University Press, 2014), <http://bit.ly/2EMHmbd>.

الاحتكاك الشخصي والتجاور بين أسر اللاجئات والمُجتمع المضيف أنْ يخلق نوعاً من الألفة، ويُغيّر من بعض الانطباعات السلبية عنهم ويحدّ من شيطنتهم، ومن ثمّ يتحقق قدرٌ أكبر من القدرة على الاندماج والتكيّف، وهو ما عبّرت عنه «صفاء» مثلاً، والتي كان يَرفض مالك البناء الذي تسكنه تأجير السوريين، ثم غيّرَ موقفه عقب مكوثها وأسرتها في إحدى الشقق لفترة من الزمن، حتى امتلأ بناؤه بالمستأجرين السوريين[٢٦١].

وعلى صعيدٍ آخر فقد اشتكت المُشاركات في المجموعة البؤرية من أنّ احتكاك أطفالهن في المدارس بأبناء الأتراك يُحمّلهنّ مزيداً من الضغط الاقتصادي، إذ يحصل الأطفال الأتراك من والديهم على مصروف يومي كبير، ويحاول أطفال المُعيلات مجاراتهم فيما يقتنون من ملابس وأدوات، وهو ما تعجز أمهاتهم عن توفيره؛ تقول «ميساء»: «الأتراك كتير بدللوا ولادهم.. عندهم عادات مختلفة عننا بالصرف على الولاد.. حتى أكتر مما كنا بنصرف بسوريا لما كان وضعنا منيح.. بس هنن ولادهن قلال (عددهم قليل)»[٢٦٢].

ب ـ العلاقة مع أرباب العمل

تعاني كثير من المشاركات العاملات من صعوبة التأقلم مع الثقافة التركية المُنصبّة على العمل، والتي تؤدي إلى استهلاك معظم اليوم خلاله، ولاسيّما حرص أرباب العمل الشديد على كثرة الإنتاج وسرعته، ما يشكّل ضغطاً لم يعتدنَ عليه، حتى بالنسبة إلى من كانت تعمل في سورية، وحتى مقارنةً بما كان عليه نمط عمل أزواجهنّ كما

(٢٦١) صفاء.

(٢٦٢) مجموعة بؤريّة.

يَقلْن؛ تُعلّق «ميرفت»: «هون كل شي عندن إيش إيش إيش[٢٦٣]... إيش يعني شغل بالتركي»[٢٦٤]، وتقول «مرام»: «الشغل هون غير الشغل عنا.. مُتعِب جسدياً كتير.. وجهد والتزام أكتر وبدققوا عليكي كتير.. حتى الأتراك هيك متعودين وما بعيشوا مع عيلتهن.. ونحن مضطرين نجاريهن ونعيش نفس العيشة»[٢٦٥]. وتفيد بضع مشاركات بتعرّضهن للنصب من قبل بعض أرباب العمل، إذ استغلّوا عدم قدرتهنّ على الشكوى في الامتناع عن إيفائهن أجورهن بعدما قرّرن الاستقالة، مثلما حدث مع «ميرفت»، والتي تنفي أن يكون ذلك لكونها امرأة، فحتى الرجال من اللاجئين يتعرضون لهذا الاستغلال بحسب قولها[٢٦٦]. وقد أفادت غالبية المشاركات أيضاً بأنّ أجورهن أقل من أجور نظيراتهنّ التركيات، ولم يُصدِر أرباب العمل لأيٍّ منهن ـ عدا من يعملن في الصحافة والتعليم ـ تصاريحَ عمل، وتُرجع «نورة» سبب ذلك إلى ارتفاع تكلفة إصدار التصريح، علاوةً على رغبتهم بالتهرّب من الالتزام بقوانين الأجور، وهو ما يُعدّ استغلالاً صريحاً لضَعفهن؛ تقول «نورة»: «أنا ما عندي إذن شغل.. هنن عندن إذن شغل.. المعلّم (مدير المصنع ومالِكه) بقول: مستعد أبطّل كل السوريين من الشغل وما أعطي إذن عمل لحدا.. طبعاً هاد لأنو رح يضطر يعطيني راتب زي الأتراك»[٢٦٧]. ومن جديد، ترى

---

(٢٦٣) ذكرت أكثر من مشاركة تعبير «إيش إيش إيش» ـ ويعني «عمل عمل عمل» ـ عند حديثها عن ظروف العمل الصعبة في إسطنبول، حيث يُكرّر أرباب العمل هذا التعبير كثيراً على مسامعهن.

(٢٦٤) ميرفت.

(٢٦٥) مرام.

(٢٦٦) ميرفت.

(٢٦٧) نورة.

«أسيل» و«نسيبة» أنّ اختلاف الأجور في الأماكن التي عملن فيها يعتمد فقط على اختلاف المهارة والسرعة؛ تقول «نسيبة»: «المعلم ما بفرق معو تركي سوري.. المهم يطالعله شغل»[٢٦٨]. وبصفة عامة لاحظتُ أنّ طبيعة العمل المُجهدة وطول فترته كانت دافعاً لتجنّب العديدات له، أكثر مما دفعهن إلى ذلك الاستغلال أو التمييز.

ج ـ العلاقة مع مجتمع اللاجئين

لم تكن علاقة المشاركات منقطعة بالمجتمع المضيف فحسب، فقد ذكرت مجموعة كبيرة منهنّ أيضاً ـ مثل «أسيل» ـ أنهن يتجنّبن التعاملَ والاحتكاك مع مجتمع اللاجئين السوريين، ولكن هذه المرة تجنّباً للمشكلات والنميمة المجتمعيّة[٢٦٩]. كما قد لاحظتُ نَفَساً متكرراً لدى عدة مشاركاتٍ تجاه هذا المجتمع الذي ـ من وجهة نظرهن ـ قلّ فيه التكافل وتفشّت الأنانية؛ تُعلّق «سارة»: «ما حدا لحدا بإسطنبول.. ما حدا بحب الخير لحدا»[٢٧٠]، فيما تُعارضها «ميرفت» التي تلتمس الأعذار حتى لإهمال أقاربها في إسطنبول لها، إذ ترى أن ظروف الجميع سيئة اقتصادياً، وبالتالي فلا ينبغي توقّع المساعدة ممن يحتاج إليها أصلاً[٢٧١]. وأعتقدُ أنّ انعزال اللاجئات هذا حتى عن محيطهنّ من اللاجئين سيعمّق من حالة الضعف لديهن، ويُضاعفُ من صعوبة التكيّف الاقتصادي، حتى في بعض آلياته السلبية.

---

(٢٦٨) نسيبة.

(٢٦٩) أسيل.

(٢٧٠) سارة.

(٢٧١) ميرفت.

٤ ـ المستقبل في إسطنبول: مخاوف وآفاق

تَشعرُ غالبية المشاركات في البحث بالخوف تجاه مستقبلهنّ المعيشي في إسطنبول، إذ يرافقهن دائماً هاجس عدم الاستقرار؛ تقول «نسيبة» مُعبّرة عن هذا: «أكتر شي بفكّر فيه إنو هل بدنا نضل هون؟ ولا راح يطالعونا أو يرجعونا عبلدنا؟»[٢٧٢]. ويبدو أنّ شعور اللا ـ استقرار هذا يزيد من صعوبة تخطيطهن لمستقبلهنّ المعيشي الاقتصادي ومستقبل أسرهن، خاصةً أنّ القرارات قد تختلف بناءً على مكان الإقامة وما يستجدُّ فيه من قوانين؛ تقول «أم خالد»: «المشكلة هون كل يوم بيطلعوا بقانون جديد.. مالهن أمان..»[٢٧٣]. أيضاً فإنّ عديداً من المُشارِكات ـ مثل «سارة» ـ يرين عدم استدامة سبل عيشهنّ ـ أو تكيّفهنّ ـ الحالية، ويخشين زيادة المصاريف المطلوب توفيرها مع زيادة أعمار أطفالهن[٢٧٤]. فيما اتّخذت «صفاء» موقفاً مُعاكساً، إذ عبّرت عن شعورها بالأمان وتفاؤلها الشديد بالمستقبل، وقد لمستُ ارتباط شعور «صفاء» هذا بما حقّقته لنفسها من بدء مشروعها الشخصي في إسطنبول، وهو ما لم يكن مُتاحاً لها في سورية لأسبابٍ أمنية على حدّ قولها. وقد ربَطت «صفاء» تفاؤلها باستقرار النظام السياسي التركي، إذ ترى أنّ وصول المعارضة إلى الحكم سيعني تضييقاً على اللاجئين، وربما طردهم[٢٧٥].

وبسؤالِ المشاركات حول الوسائل التي يمكن من خلالها

---

(٢٧٢) نسيبة.

(٢٧٣) أم خالد.

(٢٧٤) سارة.

(٢٧٥) صفاء.

دعمهنّ ليتمكّن من الاكتفاء الذاتي في إعالة أسرهن، بدا أنّ جميعهن تقريباً لا يرين وسيلةً لدعم سبل العيش سوى المساعدة المادية. لكنّ معظم المشاركات الحاصلات على تعليم ثانوي فما فوق كنّ قد تحدّثن خلال المقابلة عن رغباتهنّ في تطويرِ مهاراتهنّ وقدراتهنّ بما يعزّز فرص العمل، مثل «أمل» التي تتمنى تَعلّم التمريض من جديد، ولكن هذه المرة بصورةٍ أكاديمية تُمكّنها من العمل في المراكز الحكومية ذات الأجر الأعلى. بيدَ أنّهن أعربن في الوقت ذاته عن صعوبة تحقيقهن لذلك حتى لو تَوفّر تدريبٌ أو تعليمٌ مجاني، إذ لا يمتلكن الوقت اللازم نظراً لأعبائهن المضاعفة؛ تقول «أمل»: «مافي مستقبل.. السبب الأساسي إنو مافي وقت»[٢٧٦].

إنّ بارقة الأمل الكبرى في المستقبل لدى المُشاركات برزت عند أولئك اللواتي يستثمرنَ في قدراتِ أطفالهنّ لتحسين سبل العيش على المدى الطويل، إذ يُعِرْنَ أهميّةً خاصة لتعليم أطفالهن بعد أن حُرمنَ في صغرهن من استكمال التعليم، سواء برغبةٍ ذاتية أو كعادة مجتمعية؛ تقول «أسيل»: «بدي يدرسوا بدي يتعلموا ويفهموا الحياة ويطلعوا قوايا..»[٢٧٧]، وتضيف «نسيبة»: «اشتغلت خدامة مْقابيل (مُقابل) إني ما أخلي ابني يشتغل.. بدي أتعب فترة بس ابني يدرس ويكبر.. كله بيعوضني إياه إن شاء الله»[٢٧٨].

وعلى ما سبق، لا يمكن الاكتفاء بالنظر إلى المستقبل المعيشي الجيّد للاجئات المعيلات وأسرهنّ من بوابة تطوير قدرات الأبناء، وذلك أولاً لتعارضه مع مبدأ حماية الفئات الضعيفة وتمكينها، والتي

---

(٢٧٦) أمل.

(٢٧٧) أسيل.

(٢٧٨) نسيبة.

تنتمي إليها أولئك النساء، وثانياً لما قد يرثه أبناؤهنّ من آثار سلبية نتيجة لطرائق التكيّف السلبية المتّبعة، أو حتى لتأثّرهم جميعاً بعدم قدرة اللاجئة المُعيلة على توفير المادّة الكافية لضمان فرصة تطوير قدرات الأبناء، وتوفير الأصول اللازمة لذلك.

خلاصة

تتّبعُ اللاجئات السوريات المعيلات في إسطنبول آلياتٍ متعدّدة للتكيف الاقتصادي، قد يجمعن بين بعضٍ منها ويُبادلن بين البعض الآخر، بحسبِ ظروفهن وظروف البيئة المحيطة. وتلك الآليات تندرج تحت ثلاثة أنماطٍ رئيسة، هي: نمط التكيّف المنتج، ونمط التكيّف بالاعتماد على المساعدات، ونمط التكيّف السلبي. أما بالنسبة إلى العوامل المؤثّرة في تكيّفهن، فيَظهرُ نوعٌ مختلف منها في كلِّ محورٍ من محاور التحليل، إذ يُظهرُ المحور الأول العوامل المتعلّقة بالجندر، ويُظهرُ المحور الثاني العوامل المتعلّقة باللاجئة ذاتها، وهي عوامل تتحكم أيضاً في نوع الآليات التي تنزع إلى اتباعها، ويُظهرُ المحور الثالث العوامل المتعلّقة بسياق سُبل العيش في إسطنبول.

في القسم التالي والأخير من الكتاب سأقدّمُ خلاصةً للدراسة ونتائجها، مُحاوِلةً وضعها في تصورٍ متكاملٍ للإجابة عن السؤال المركزي للدراسة، عبر الإجابة عن سؤاليها الفرعيين، والتي أُلخّصُها باستخدام رسمين تَوضيحيَّين شاملَين. ومن ثم سأستعرض مجموعةً من التوصيات المبنية عليها.

نحوَ سُبلِ عيشٍ أكثر فعاليّة
جمع أجزاء الصورة والتوصيات

تُقدّم الصفحات التالية خلاصةً لأهم ما ورد في الكتاب، مُحاوِلةً جمع أجزاء الصورة بشكلٍ متكامل عند الحديث عن النتائج. تلك النتائج التي يُفترضُ أن تكونَ خطوةً لتفسير واقع التكيّف الاقتصادي للاجئات السوريات المعيلات في إسطنبول، في سبيل دعمهن للوصول إلى سُبل عيش أكثر استدامة. وهوَ ما سَعيتُ إليه من خلال التوصيات التي قدّمتها في الختام.

جاء هذا الكتاب ليبحث في إحدى الظواهر التي خلّفتها الحرب في سوريّة بعد تسبّبها بأسوأ أزمة للاجئين في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، إذ لجأ السوريون بأعدادٍ ضخمة إلى عدة دولٍ، منها تركيا، وكانت النّساء اللواتي فقدنَ المعيل الأساسي في أسرهنّ ضمن فئات اللاجئين الأكثر ضعفاً. وبحكم مهمتهن الجديدة في إعالة الأسرة اقتصادياً، نشأت ظاهرة الدراسة في هذا الكتاب، والمتمثّلة في الأنماط التي تقوم بها أولئك اللاجئات المُعيلات باتّباع آلياتٍ للتكيف الاقتصادي. وقد تناولت الدراسة هذه الظاهرة في إسطنبول، وكان سؤالها المركزي هو حول كيفيّة قيامهنّ بذلك، فيما كان السؤالان الفرعيان حول آليات تكيّفهن الاقتصادي، والعوامل

المؤثّرة فيه. وهدفت الدراسة إلى توسيع نطاق الأدبيات، واستنباط الدروس التي تدفع باتجاه مزيد من الاهتمام بتمويل مشاريع سبل العيش، وتطوير شكل الدعم المقدّم عبرها للفئة المدروسة. كما تمثّلت أهمية الدراسة في كونها تحاول تقديم تفسيراتٍ لظاهرة لم يتم تناولها بشكلٍ كافٍ، وكونها تبحثُ فئةً مغيّبة نسبياً إلى حدٍّ كبير حتى من تلك الأدبيات القليلة، وكلاهما أمرٌ ساهم في وجود حالة من الضبابية المعرفية تجاه اللاجئين الحضريين. إضافةً إلى كون الدراسة تركّز على آليات التكيف الاقتصادي لدى اللاجئات الحضريات في مدينة إسطنبول تحديداً، واللاتي لم يتم إجراء دراسةٍ مماثلة على حالتهنّ كما ظهر لي. هذا وقد اتبعت الدراسة المنهج الكيفي، إذ اعتمدت على «المقابلات الشخصية شبه ـ المبنيّة» كأداة أساسية للحصول على البيانات من الميدان، وعلى «المجموعة البؤرية» كأداة ثانية للتفسير والتحقّق، علاوة على مراجعة الأدبيات.

قدّم **الفصل الأول** من الكتاب مراجعةً للأدبيات السابقة ومقدّمةً نظريّة، من خلال ثلاثة محاور تحليلية مشتقة من الظاهرة موضع البحث. فكان المحور **الأول** حول اللاجئات الحضريات المعيلات بصفةٍ عامة، وقد أثبتُّ فيه انطباق وصف اللاجئة قانونياً على النساء في مجتمع الدراسة، وبعد ذلك تطرّقتُ إلى تعريف اللاجئين الحضريين وبيان سماتهم، ودوافعهم للجوء الحضري، وأسباب صعوبة استهدافهم، ومقارنة أوضاعهم باللاجئين في المخيمات، لأُضيّقَ بعدها نطاق الحديث، عبر التركيز على ما يميّز أوضاع اللاجئات الحضريات المعيلات، وذلك أولاً من حيث كون افتقادهن للخبرة والقدرة على الاعتماد على النفس نتيجة ما عايشنه في المجتمعات الأبوية من فرض الأدوار الجندرية بحسب نظريات القمع الجندري، أو لرواسب التربية الحِمائية، أو لما يتعرضن له بالفعل من

تحرشٍ ومضايقات، أو حتى بسبب الصور السلبية المنمّطة للمرأة في المجال العام؛ وثانياً من حيث ما يمارس ضدّهن من تمييز جندري في مكان اللجوء، بحسب نظريات عدم المساواة بين الجنسين. وهنا سلّطتُ الضوء سريعاً على اللاجئات المعيلات السوريات تحديداً، واللواتي تصل نسبتهن في الأسر السورية إلى الخمس، وتساهم أوضاعهن قبل اللجوء بمعاناتهنّ في مهامهنّ الجديدة.

وقد تركّز المحور **الثاني** من هذا الفصل على سبل العيش لدى اللاجئين الحضريين وآليات تكيفهم، إذ بدأتُ بشرح مفهوم «سبل العيش»، ووصفته بالمنظومة التي تشكّلها كلٌّ من «الأصول» و«القدرات» و«الأنشطة» (أو «الاستراتيجيات») الخاصة بالفرد أو الأسرة، إذ تربطها علاقات متشابكة ومتبادلة بهدف تَدبُّر المعيشةِ اقتصادياً. وأوضحتُ أنّ مزيداً من «الأصول» الملموسة وغير الملموسة و«القدرات» بأنواعها المختلفة يعني منظومةً أقوى لسبل العيش، وأنّ عناصر المنظومة تشكّل عوامل داخليّة قد تعزز أو تقيّد فرص كسب العيش. بعدها ذهبتُ إلى شرح كيفية تحوّل استراتيجيات سبل العيش إلى آليات تكيّف في الأوقات الصعبة ومنها اللجوء، وعرّفتُ التكيّف بحسب نظرية «لازاروس» و«فولكمان» الذائعة، والتي ترى أنّه عملية وليس نتيجة، وأنه يساعد في التعامل مع الصعوبات وليس السيطرة عليها. وانتقلتُ إلى التركيز على التكيف الاقتصادي، وبيان مدى أهميته وخطورته، إذ يتأرجح سلباً وإيجاباً في أثره على الفرد والمجتمع. وهنا ضَيّقتُ نطاقَ هذا المحور بتناول آليات التكيف الاقتصادي لدى اللاجئين الحضريين تحديداً، مُحاولةً استنباط بعض الأفكار ذات العلاقة والعوامل المؤثرة في التكيّف، واختلاف سياقاته، إذ استعرضتُ آلياتٍ مختلفة مُتبعة حول العالم، وأشرتُ إلى أنّ من غير الدقيق إرجاع اتّباع اللاجئات النساء للآليات

السلبية بصورة أكبر من غيرهن إلى عجزهن فقط؛ لأن ثمة عوامل خارجية تؤثّر في ذلك أيضاً. كما استعرضتُ بعض أنواع الأعمال التي تمثّل آليات تكيفٍ خاصة باللاجئات، وكيف أنّ أنماط التكيف الاقتصادي تختلف في ذات المدينة لدى اللاجئين من مختلف الجنسيات، وهو ما يحتّم دراسة كل منهم على حدة، كما تختلف كذلك لدى اللاجئين من ذات الجنسية في البلدان المختلفة. وضربتُ في نهاية المحور أمثلةً حول كيفية تأثير بعض المعوقات الاجتماعية والدعم المجتمعي وتكوين الأسرة في تكيّف اللاجئات.

أما المحور **الثالث** من الفصل فقد استهللتُه بنبذة عن الأزمة السورية وأزمة اللجوء، وأسباب نزوع اللاجئين لاختيار تركيا كوجهةٍ لهم، وهي تعود لسياسة الباب المفتوح في تركيا أولاً، إضافةً إلى العامل الجغرافي والأمني والاقتصادي والثقافي. ومن ثمّ قَدّمتُ نظرةً عامة حول اللاجئين السوريين في تركيا وإسطنبول، من حيث تزايد أعدادهم، واستقرار غالبيتهم الكبرى خارج المخيمات، وإقامة العدد الأكبر منهم في إسطنبول، وكذلك سَلّطتُ الضوء على الجوانب القانونية الخاصة بهم، والتي تؤثر في سبل العيش، خاصةً لائحة الحماية المؤقتة التي تضمن عدم عودتهم وتتيح لهم خدمات صحية وتعليمية مجانية. وبعدها انتقلتُ لبيان عوامل جذب اللاجئين في إسطنبول، والتي تَركّزت في العامل الاقتصادي، والشبكات الاجتماعية التي تتيح تنمية الأصول الخاصة بالأسرة. لأستعرضَ بعدها التحديات التي يواجهونها هناك على صعيد الوصول إلى الخدمات الصحيّة وخدمات التعليم، والتي على الرغم من مجانيّتها للمُنضَوين تحت لائحة الحماية المؤقتة، إلا أن ثمة عوائق بيروقراطية وقانونية ولغوية وأخرى متعلقة بالسعة تحدّ من تمكّن اللاجئين من الاستفادة منها. وكذلك استعرضتُ بعض جوانب توتر علاقة

اللاجئين مع المجتمع المضيف واندماجهم فيه بحسب الأدبيات المتاحة. وبَيّنتُ كيف أنّه على الرغم من القانون الذي سمح بإصدار تصاريح عمل للاجئين السوريين، إلا أنّ نسبة الحاصلين عليها قليلة، كما لم يتمكّن القانون حتى الآن من حماية اللاجئين من استغلال أرباب العمل. وبالانتقال إلى الحديث عن الدعم المقدَّم للاجئين في إسطنبول، كان من الواضح بحسب الأدبيات أنه، وعلى الرغم من قيادة الحكومة له، يعاني من المحدودية والتفاوت من منطقة إلى أخرى وعدم الشمولية، وهو ما دعا الحكومة إلى البدء بإجراء تغييراتٍ في إدارة قضية اللاجئين. وختمتُ المحور بالتعريف بأنماط أحوال اللاجئين المعيشية في إسطنبول بحسب أهدافهم، والتي تُصنف في ثلاث فئات: الذين يسعون للاندماج، والذين يكافحون من أجل تحسين الوضع، والذين يهدفون للنجاة ويعانون الفقر المدقع. وقد اخترتُ التركيز في هذا الكتاب على الفئتين الأخيرتين باعتبارهما الأقل استقراراً اقتصادياً، وبالتالي الأكثر اتّباعاً لآليات التكيّف.

أما **الفصل الثاني** فتطرّقَ إلى نتائج الدراسة وتحليلها، من خلال ثلاثة محاور رئيسة تناظرُ محاورَ التحليل في الفصل الأول الخاص بمراجعة الأدبيات السابقة والنظريات والتجارب، ولكن مع تناولها تحديداً لنتائج دراسة العيّنة في إسطنبول. ومن خلال التحليل أَمكنَ الخروج بالاستنتاجات التالية كإجابةٍ عن الأسئلة التي يعالجها الكتاب:

يمكن تصنيف آليات التكيّف الاقتصادي لدى اللاجئات السوريات المعيلات في إسطنبول في ثلاثة أنماط؛ النمط **الأول** هو نمط التكيّف المنتج، ويندرج تحته العمل الرسمي، كعمالة ماهرة أو غير ماهرة، سواء في مقر العمل أو من المنزل، والعمل غير

الرسمي، سواء لدى الآخرين أو من خلال مشاريع منزلية؛ والنمط **الثاني** هو نمط التكيّف بالاعتماد على المساعدات، وتندرج تحته المساعدات المالية والعينية التي تحصل عليها اللاجئة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومن البلديات ومن المجتمع المحلي والأقارب؛ أما النمط **الثالث** فهو نمط التكيّف السلبي، وتندرج تحته آلية تقليل النفقات، وهي ليست سلبية دائماً، وآلية عمالة الأطفال وسحبهم من المدارس، وآلية الاستدانة، والتي بدورها قد تخرج عن سلبيتها بشروطٍ معينة، وآلية تزويج القاصرات ومنع زواج البالغات (انظر الشكل الرقم (٣)).

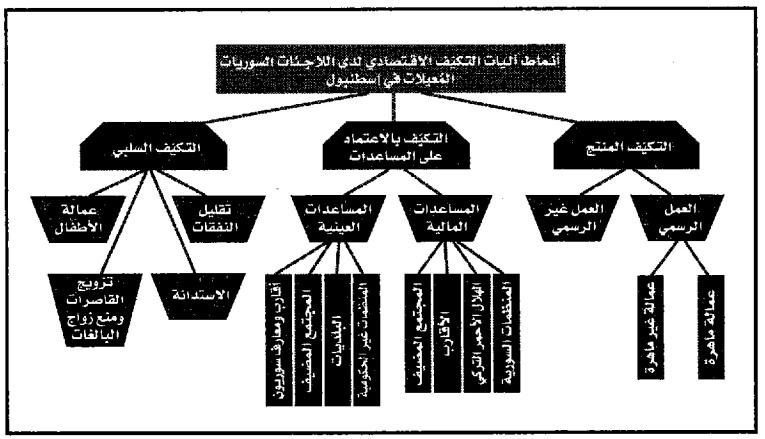

الشكل الرقم (٣): أنماط آليات التكيّف الاقتصادي لدى اللاجئات السوريات المُعيلات في إسطنبول

المصدر: المؤلفة، ٢٠١٨.

ومن خلال التحليل في الفصل الثاني، وبتدقيق نتائج الدراسة في محاورها الثلاثة والربط بين بعضها بعضاً، وبينها وبين النظريّة، يمكن القول بأنّ العوامل المؤثرة في التكيّف الاقتصادي لدى اللاجئات المعيلات في إسطنبول تنقسمُ إلى ثلاثة أنواع رئيسة:

النوع الأول هو عوامل تخصُّ كون اللاجئات نساءً من الأساس، أي عوامل متعلّقة بالجندر، أولاً من حيث الأثر السوسيو ـ ثقافي والخبرة السابقة، واللذان أثّرا بطريقة إيجابية أو سلبية، تبعاً للخبرات السابقة للمُشارِكات، إلى جانبِ أن بعض المشاركات ما زلن يتعرّضن للضغوط الاجتماعية من أقاربهن ومعارفهن في إسطنبول؛ وثانياً من حيث واقع تضارب أدوارهنّ داخل المنزل وخارجه، ما يُصعّب عليهن العمل لطول ساعاته، أو يُلجئهنّ إلى العمل من المنزل بأجور منخفضة، وقد كان وجود نساء بالغات أخريات في بعض الأسر أمراً مساعداً على تخطي هذه الصعوبة؛ وثالثاً من حيث التمييز ضد النساء في بعض جهات العمل في الأجور، أو رفض توظيفهنّ لأسبابٍ متعلقة بالأمومة، وهو ما يدفعهنّ أيضاً إلى اتّباع نمط الاعتماد على المساعدات، وأنماط التكيّف السلبية عموماً؛ ورابعاً من حيث الاستغلال الجنسي والتحرّش خاصة في أماكن العمل، ما حدا بعدة منهنّ لترك وظائفهنّ تلك أو ترك العمل بالكليّة، هذا إلى جانب محاولات الاستغلال الجنسي المتكررة للاجئات عبر عروض الزواج غير الرسمي، والتي تزيد من الضغوط النفسيّة عليهن، ما يُضعف قدرتهنّ على التكيف ويزيد شعورهنّ بالضعف.

أما **النوع الثاني** من العوامل المؤثّرة في التكيّف الاقتصادي، فهو تلك العوامل المتعلّقة باللاجئة نفسها، والتي يلعبُ اجتماع بعضها معاً دوراً هاماً في دفعها لاتّباع أنماط وآليات تكيّفٍ دون أخرى، نظراً لتناسبها معها (وقد سبق أن فصّلتُ ماهية العوامل التي يرتبط اجتماعها بنزوع المشاركة إلى اتّباع كل آلية من الآليات، وذلك خلال حديثي عن تلك الآلية في فصل النتائج والتحليل). كما أنّ لكلٍّ من تلك العوامل أثراً عاماً خاصاً بها من حيث السلب والإيجاب. وتشمل تلك العوامل: السن (ويؤثّر سلباً إذا اقترب من

سن التقاعد، ويرتبط تأثيره بالعوامل الأخرى)، والمستوى التعليمي (ويؤثّر ارتفاعه إيجاباً)، والوضع الاقتصادي السابق (ويؤثّر ارتفاعه إيجاباً)، والخبرة السابقة (وتؤثّر زيادتها إيجاباً)، وإجادة اللغة التركية (وتؤثّر إيجاباً)، وتكوين الأسرة الحالية (وفيه تفصيل، لكن بصفة عامة فإن وجود بالغين آخرين في الأسرة يؤثّر إيجاباً). إلى جانب عوامل أخرى تؤثّر إيجاباً في عملية التكيّف ككل، من صفات شخصية في مقدمتها قوة الشخصية، ثم الجرأة والذكاء وسرعة البديهة. وعامل الحالة النفسيّة للاجئة، والتي تؤثر سلباً أو إيجاباً ـ بحسب مدى سلامتها ـ في قدرتها على التكيّف.

وبالنسبة إلى **النوع الثالث** من العوامل المؤثّرة في التكيّف الاقتصادي، فهو متعلّقٌ بسياقِ سبل العيش في مكان لجوء المشاركات، أي إسطنبول، ومن تلك العوامل هو ما يواجهنه من صعوباتٍ تؤثّر سلباً في قدرتهنّ على التكيف، مثل تكاليف الإجراءات الرسمية ونقص المستندات، ونقص الوصول إلى المعلومات وصعوبته، وإشكاليات عدم إجادة اللغة التركية، وإشكاليات غلاء السكن. أيضاً يشمل النوع الثالث من العوامل سياسات الدعم الحكومي وعدم شموليتها أو تخطيطها بما يضمن استفادة متناسبة للاجئين بحسب أوضاعهم في كل مناطق سكنهم، وفئاتهم، إذ افتقرت إلى برامج خاصة لدعم الفئات الضعيفة كاللاجئات المعيلات. وفي المقابل، وبصفة عامة، كان لعامل مجانيّة الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الحكومة أثراً إيجابياً في قدرة اللاجئات على التكيّف الاقتصادي، مع وجود بعض الإشكاليات في النظامين والتي تحدّ من استفادة بعض المُشاركات منهما، أو تؤثّر في تكيّف أسرهنّ عموماً. كما يشمل النوع الثالث من العوامل العلاقة مع المجتمع أيضاً، إذ عبّرت نحو نصف

المشاركات عن كون علاقتهن مع المجتمع المضيف شبه منقطعة، أو عن تعرّضهن للعنصرية أو الكراهية لأسبابٍ مختلفة، كما عبرت مجموعة كبيرة منهن عن انقطاع علاقتهن مع مجتمع اللاجئين أيضاً وحملهن انطباعاتٍ سلبية تجاهه، هذا إضافة إلى شكل العلاقة مع بعض أرباب العمل والتي تشوبها الاختلافات الثقافية وتعرّض بعضهن للاستغلال.

إن من شأن ما سبق أن يضعف قدرتهنّ على الاندماج وفرصهنّ الاقتصادية، فيما لوحظ قدرٌ أكبر من الاندماج والتكيّف الإيجابي لدى من يمتلكن علاقاتٍ كثيرة وجيدة مع المجتمع المحيط، وكانت شبكاتهنّ الاجتماعية عاملاً إيجابياً مساعداً في تكيّفهن الاقتصادي، ولاسيّما المنتج منه.

أخيراً، فإنّ النوع الثالث من العوامل يشمل الشعور بالاستقرار والأمان في مكان اللجوء، إذ إنّ خوف غالبية المشاركات من المستقبل، نظراً لهاجس عدم الاستقرار، بسبب تغيّر القوانين أو ارتباط مصيرهن بتغير اللعبة السياسية، شكّل ـ بصورةٍ ما ـ حائلاً أمام معظمهن يعوق قدرتهنّ على التخطيط لمستقبل معيشي جيد للأسرة.

إذاً فإنّ الأنواع الثلاثة من العوامل المؤثّرة التي توصّلتُ إليها تؤثّر سلباً أو إيجاباً في قدرة اللاجئة المعيلة على التكيّف، بل ويؤثّر اجتماع بعضها ـ ولاسيّما العوامل المتعلقة بشخص اللاجئة ـ في اتّباعها لأنماط أو آليات تكيّفٍ دون أخرى. وبهذا تكونُ اللاجئة السورية المُعيلة في «عمليّة» تكيّفها الاقتصادي، وضمن منظومة سبل العيش الخاصة بها، تتحرّكُ في الاتجاهات (الآليات) التي تَشدّها نحوها خيوط خلفيتها الاجتماعية والثقافية، أو تُحاصرها فيها القيود الجندرية وعوائقها، أو تَتحكم بها فيها ظروفها الشخصيّة وقدراتها، وهي تتأثر في ذلك بأرضيّة الواقع المحيط في مكان اللجوء، بتحدياته وفرصه وعلاقاتها الاجتماعية فيه (انظر الشكل الرقم (٤)).

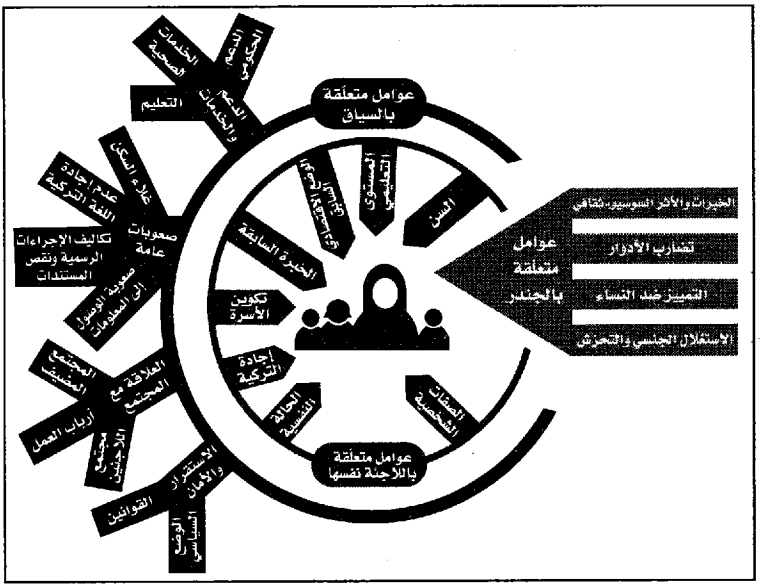

الشكل الرقم (٤): العوامل المؤثّرة في تكيّف اللاجئات السوريات المُعيلات في إسطنبول
المصدر: المؤلفة، ٢٠١٨.

وبناءً على نتائج الدراسة، أقدّمُ فيما يلي مجموعةً من التوصيات إلى المعنيين في كلٍّ من الحكومة التركية، والمنظمات الإنسانية بأنواعها المختلفة، والمنظمات الحقوقية، والباحثين:

أ ـ برامج الدعم والتمكين

• أخذ منحى أكثر شمولية وتكاملاً في برامج الدعم والتمكين للاجئات المعيلات.

• توفير وتخصيص مشاريع التدريب بحسب الخلفية التعليمية للاجئات، بحيث تشمل دورات تدريبية احترافية لتطوير المهارات الحرفية الرائجة في سوق العمل التركي، ودوراتٍ في مهارات الحاسوب المختلفة وغيرها من المهارات المطلوبة من قِبل جهات العمل المحتملة.

• زيادة دورات اللغة التركية.

• مراعاة تقديم جميع الدورات والمشاريع في الأوقات المناسبة للاجئات على مدار اليوم، لتخفيف القيود الزمنية عليهن، وفي المناطق المختلفة لتركُّز اللاجئين، لتجاوُز القيود المكانية وقيود المواصلات، مع توفير حضانة مؤقّتة لأطفالهن خلال أوقات الحصص والجلسات.

• تسويق جميع برامج الدعم والتمكين تسويقاً مدروساً يُمكّن من الوصول إلى اللاجئات المعيلات في أنحاء المدينة.

• دعم المنظمات الإنسانية للمشاريع المنزلية أو الصغيرة للاجئات عبر قروض من دون أرباح، وعبر توفير خدماتٍ استشارية في هذا المجال.

• مراعاة العامل الثقافي، عبر تخصيص مُدربات واستشاريات إناث في كل البرامج والمشاريع.

• رفع الروح المعنوية للاجئات المعيلات أثناء الدورات التدريبية، عبر تقديم نماذج حيّة للاجئات مُعيلات ناجحات يشبهْنَهنّ في ظروفهن، إضافةً إلى تشجيع تبادل الخبرات فيما بينهن.

ب ـ برامج المساعدات

• مراعاة الحكومة والمنظمات المختلفة أن تكون برامج الدعم التي يقدمونها، خاصة في سبل العيش، أكثر حساسيةً لعامل الجندر، وأكثر مراعاةً للفروق الناجمة عنه في الاحتياجات وشكل تقديم الدعم وإجراءات التسجيل.

• إعادة نظر المنظمات الإنسانية في المعايير التي تشترطها لمنح

المعونة للاجئات المُعيلات، بحيث تقترب أكثر من الواقع المعيشي لهن.

• التنسيق بين المنظمات الإنسانية المختلفة في تقديم الدعم للاجئات، لتجنّب التضارب وضمان التوزيع العادل.

• وضع خطة حكومية شاملة لتنسيق الدعم الغذائي المقدّم من البلديات للاجئين في مختلف المناطق.

ج ـ السياسات الحكومية

• إعادة النظر في الإجراءات الحكومية البيروقراطية في الجهات المختلفة، ولاسيّما تلك التي تتطلّب من اللاجئين تكاليف مادية مرتفعة.

• تخصيص لجنة لحل مشكلات اللاجئين العاجزين عن استخراج بطاقة الحماية المؤقتة «الكيملك»، مع مراعاة الفئات الضعيفة، وتوفير مترجمين.

• تفعيل دراسة وتطبيق الأطر القانونية والإجرائية والاقتصادية اللازمة للحد من تأثير أزمة اللاجئين على المجتمع المُضيف.

• العمل على زيادة مشاريع دعم الاندماج بصورها المختلفة، وذلك في الأحياء والتجمعات السكانية، والمدارس، ومن خلال الأنشطة والفعاليات العامة.

• طرح مجموعة من الحلول الابتكارية التي تجمع بين تقوية قدرة اللاجئات المعيلات على التكيّف الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق اندماج أكبر مع المجتمع المضيف، مثل:

ـ توفير مجمّعات سكنيّة حكوميّة مُشتركة بين المُعيلات التركيات

والمُعيلات السوريات، بحيث تكون تكلفة الإيجار معقولة، بما يُشكّل حلاً لمشكلة السكن، ودَعماً للمجتمع المُضيف بالموازاة مع دعم اللاجئين، كما يساعدُ في دعم الاندماج، الأمر الذي يزيد بدوره من قدرة اللاجئة على التكيّف الاقتصادي.

ـ تقديم الدعم اللوجستي والقانوني لتشجيع المستثمرين على إنشاء مشاريع خاصة لتشغيل اللاجئات ولاسيما المُعيلات منهن، جنباً إلى جنب مع النساء المُعيلات في المجتمع المضيف.

د ـ الحقوق والمُناصرة

• تشكيل لجنة حقوقية حكومية تتعاون مع المنظمات الحقوقية غير الحكومية في العمل على قضايا التمييز والاستغلال والتحرّش التي تعاني منها اللاجئات، وتقديم الدعم القانوني اللازم، بعيداً عن موقفهنّ القانوني المتعلّق بالإقامة و«الكيملك»، وبما يضمن السرية والحماية.

• إطلاق حملات قانونية واجتماعية لمحاربة عمالة الأطفال والتسرّب من المدارس، بالترافق مع بحث البدائل التي يمكن تقديمها لدعم أسرهم معيشياً.

هـ ـ البحث

• توجُّه الباحثين في مجالات العمل الإنساني إلى وضع أجندة بحثيّة متكاملة تتناول كافة الجوانب الخاصة باللاجئات، واللاجئات الحضريات على وجه الخصوص، لإنهاء حالة التغييب القائمة بحقّهن في غالبية الأدبيات حول اللاجئين.

• دراسة التجارب العالمية في محاربة عمالة الأطفال لدى الأسر الفقيرة، وبحث سُبُل الاستفادة من تلك الخبرات في تصميم

تدخلات مناسبة لمحاربة هذه الظاهرة لدى أسر اللاجئات المعيلات واللاجئين السوريين ككل، مع أخذ معطيات الواقع بعين الاعتبار.

المراجع

١ ـ العربية

الحوراني، محمد عبد الكريم. «الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة في الأردن: استدراك على نظرية الدور وتعديلاتها». **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ٤٤، العدد ٢، ٢٠١٦، ص٦٧ ـ ١٤٢، <http://bit.ly/2EpCxpd>.

سارانتكوس، سوتيريوس. **البحث الاجتماعي**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧.

٢ ـ الأجنبية

3RP. "3RP Update," 2015. <https://bit.ly/2GIsaK8>.

Alsaba, Khuloud, and Anuj Kapilashrami. "Understanding Women's Experience of Violence and the Political Economy of Gender in Conflict: The Case of Syria." *Reproductive Health Matters:* vol. 24, no. 47, 2016, pp. 5-17, <http://bit.ly/2EooHn0>.

Alwang, Jeffrey, Paul B. Siegel, and Steen L. Jorgensen. "Vulnerability: A View from Different Disciplines." 2001. <http://bit.ly/2EzLsnh>.

"Atila Aydner." AKPARTY. Accessed 3 April 2018. <https://bit.ly/2q15luO>.

Balkan, Binnur, and Semih Tumen. "Immigration and Prices: Quasi-Experimental Evidence from Syrian Refugees in Turkey." *Journal of Population Economics*: vol. 29, no. 3, 2016, pp. 657-686, <http://bit.ly/2nWp3qr>.

Barbelet, Veronique, and Caitlin Wake. "Livelihoods in Displacement From Refugee Perspectives to Aid Agency Response." London, 2017. <http://bit.ly/2EhxneQ>.

Bellamy, Catherine [et al.]. "The Lives and Livelihoods of Syrian Refugees," 2017. <http://bit.ly/2n2evHz>.

Betts, Alexander [et al.]. *Refugee Economies: Forced Displacement and Development*. Oxford: Oxford University Press, 2017.

Biçer, Nursat. "The Views of Syrian Refugees Migrating to Turkey on the Turkish Language and Culture: Kilis Case." *Journal of Education and Training Studies* 5, no. 3 (2017): 97-109. http://bit.ly/2H5mvyt.

Buscher, Dale. "New Approaches to Urban Refugee Livelihoods." *Refuge: Canada's Journal on Refugees:* vol.28, no. 2, 2013, <http://bit.ly/2BShklP>.

Buvinić, Mayra, and Geeta Rao Gupta. "Female-Headed Households and Female-Maintained Families: Are They Worth Targeting to Reduce Poverty in Developing Countries?." *Economic Development and Cultural Change:* vol. 45, no. 2 (1997): 259-280, <http://bit.ly/2EopCQ8>.

Care International. "On Her Own: How Women Forced to Flee from Syria Are Shouldering Increased Responsibility as They Struggle to Survive." 2016. <http://bit.ly/2Ho54Jg>.

Carpio, Ximena V. Del, and Mathis C. Wagner. "The Impact of Syrian Refugees on the Turkish Labor Market." 2015. <http://bit.ly/2G8LyPO>.

Ceritoglu, Evren [et al.]. "The Impact of Syrian Refugees on Natives' Labor Market Outcomes in Turkey: Evidence from a Quasi-Experimental Design." *IZA Journal of Labor Policy:* vol. 6, no. 1, 2017, <http://bit.ly/2GkPj4M>.

Chambers, Robert, and Gordon Conway. *Sustainable Rural Livelihoods: Practical Concepts for the 21st Century.* Institute of Development Studies (UK), 1992. <http://bit.ly/2sqXsCC>.

Chant, Sylvia. *Women-Headed Households: Diversity and Dynamics in the Developing World.* London: Palgrave Macmillan, 1997.

Cohn, Carol. "Women and Wars: Towards a Conceptual Framework." Cambridge: Polity Press, 2013. <http://unc.live/2F0oG5L>.

———. *Women and Wars.* Cambridge: Polity Press, 2013.

"Convention Relating to the Status of Refugees." United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), [n. d.] <http://bit.ly/1QA1oGc>.

Çorabatır, Metin. "The Evolving Response To Refugee Protection in Turkey: Assessing The Practical and Political Needs." 2016. <http://bit.ly/2DcQMK1>.

DeGraff, Deborah S. and Richard E Bilsborrow. "Female-Headed Households and Family Welfare in Rural Ecuador." *Journal of Population Economics:* vol. 6, no. 4, 1993, pp. 317-336, <http://bit.ly/2Hcfxb1>.

Dermaux, Jolinde. "Networks at Work - Syrians Integrating in Istanbul." Utrecht University, 2015. <http://bit.ly/2Bw7uoI>.

DFID. "DFID Sustainable Livelihoods Guidance Sheets." London: Department for International Development (DFID) -United Kingdom Government, 1999. <http://bit.ly/2G2oDWa>.

Fiddian-Qasmiyeh, Elena. "Gender and Forced Migration." in: *The Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies.* Edited by Elena Fiddian-Qasmiyeh [et al.]. Oxford: Oxford University Press, 2014.

Fortin, Antonio. "The Meaning of "Protection" in the Refugee Definition." *International Journal of Refugee Law:* vol. 12, no. 4 2000, pp. 548-576, <http://bit.ly/2o5Dqc3>.

Giles, Wenona. "Women Forced to Flee: Refugees and Internally Displaced Persons." *Dans Women and Wars: Contested Histories, Uncertain Futures, de Carole Cohn*, 2013, pp. 80-101, <http://bit.ly/2CikCuk>.

Gururaja, Srilakshmi. "Gender Dimensions of Displacement." *Forced Migration Review:* vol. 9, no. 2000 (2000), pp. 13-16. <http://bit.ly/2sq8NCS>.

Haysom, Simone. "Sanctuary in the City? Urban Displacement and Vulnerability-Final Report." *Humanitarian Policy Group Report*: vol. 33. London, 2013. <http://bit.ly/2BUL3uH>.

Hear, Nicholas Van. "The Economic Life of Refugees." *Journal of Refugee Studies:* vol.19, no. 2 (June 2006), pp. 258-260, <http://bit.ly/2nWSCYm>.

Hilhorst, Dorothea, Bart Weijs, and Gemma van der Haar. *People, Aid and Institutions in Socio-Economic Recovery: Facing Fragilities.* New York: Routledge -Taylor and Francis, 2017.

Y5duygu, Ahmet. "Syrian Refugees Yn Turkey-The Long Road Ahead." Washington: Migration Policy Institute (MPI), 2015. <http://bit.ly/2BPgE0B>.

İçduygu, Ahmet, and Evin Millet. "Syrian Refugees in Turkey: Insecure Lives in and Environment of Pseudo-Integration." Istituto affari internazionali, 2016. <http://www.iai.it/sites/default/files/gte_wp_13.pdf>.

İçduygu, Ahmet, and Doğuş Şimşek. "Syrian Refugees in Turkey: Towards Integration Policies." *Turkish Policy Quarterly: vol.15, no. 3, 2016, pp. 59-69, <http://bit.ly/2CqbA3p>*.

International, Amnesty. ""I Want a Safe Place": Refugee Women from Syria Uprooted and Unprotected in Lebanon," 2016. <http://bit.ly/2nSF7J4>.

Jacobsen, Karen. *The Economic Life of Refugees.* 2005.

Jacobsen, Karen. "Livelihoods and Forced Migration." In *The Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies.* edited by Elena Fiddian-Qasmiyeh, Gil Loescher, Katy Long, and Nando Sigona. Oxford: Oxford University Press, 2014, <http://bit.ly/2EMHmbd>.

Jessen, Amanda. "The Government of Turkey and Syrian Refugees: A Gender Assessment of Humanitarian Assistance Programming." Washington, 2013, <http://bit.ly/2ErOCFA>.

Kanat, Kılıç Buğra, and Kadir Üstün. "Turkey's Syrian Refugees: Toward Integration." SETA, 2015. <http://bit.ly/1MR5vsU>.

Kaya, Ayhan. "Syrian Refugees and Cultural Intimacy in Istanbul?: 'I Feel Safe Here?!'" *SSRN Electronic Journal*: November 1, 2016. <http://bit.ly/2FcWKOn>.

Kaya, Ayhan, and Aysu Kıraç. "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in İstanbul April 2016." Hayata Destek Dernei, 2016, <http://bit.ly/2fC9uTb>.

Kirbyshire, Amy, Emily Wilkinson, Virginie Le Masson, and Pandora Batra. "Mass Displacement and the Challenge for Urban Resilience." Overseas Development Institute, 2017. <http://ow.ly/dG2p30jafe8>.

"Kizilaykart-SUY." Accessed 11 April 2018, <https://bit.ly/2GQAOpU>.

Kobia, Kofi, and Leilla Cranfield. "Literature Review: Urban Refugees." Refugees Branch, Citizenship and Immigration Canada, 2009. <http://bit.ly/2EUZpdd>.

Koca, Burcu Toğral. "Syrian Refugees in Turkey: From 'Guests' to 'Enemies'?" *New Perspectives on Turkey:* vol. 54, 2016, pp. 55-75. <http://bit.ly/2Cqghp4>.

Koskela, Hille. ""Bold Walk and Breakings": Women's Spatial Confidence versus Fear of Violence." *Gender, Place and Culture:* vol. 4, no. 3, November 1997, pp. 301-320. <https://doi.org/10.1080/09663699725369>.

Labaree, R. V. "Organizing Your Social Sciences Research Paper: Limitations of the Study." University of Southern California: UCS Libraries, 2013. <http://ow.ly/64xf30jarGO>.

Lazarus, Richard S., and Susan Folkman. *Stress, Appraisal, and Coping.* New York: Springer Pub. Co, 1984.

Mackreath, Helen, and Şevin Gülfer Sağnıç. "Civil Society and Syrian Refugees in Turkey." Istanbul, 2017. <http://bit.ly/2EuoLkR>.

Martin, Susan Forbes, and John Tirman. *Women, Migration, and Conflict: Breaking a Deadly Cycle.* New York: Springer, 2009.

MAZLUMDER. "The Report on Syrian Woman Refugees Living out of the Camps," 2014. <http://bit.ly/2BS9vwI>.

Memela, Sinehlanhla, and Brij Maharaj. *Challenges Facing Refugee Women: A Critical Review.* Springer, Singapore, 2016. <https://doi.org/10.1007/978-981-10-0050-8_4>.

Ministry of Interior Directorate General Of Migration Management. "Migration Statistics -Temporary Protection." Accessed 17 May 2019. <bit.ly/1Np6Zdd>.

Moldovan, Carmen. "The Notion on Refugee. Definition and Distinctions." *CES Working Papers*: vol. 8. Alexandru Ioan Cuza University of Iasi, Centre for European Studies, 2016. <http://bit.ly/2HhvPiN>.

Moradian, Sophia. "Economic Coping Mechanisms of Iraqi Female Headed Households in Jordan," 2010. <http://bit.ly/2GoFHG1>.

Moser, Caroline, and Jeremy Holland. "Household Responses to Poverty and Vulnerability: Confronting Crisis in Angyalfold, Budapest,

Hungary." *Urban Management Programme Policy Paper.* Washington DC, 1997.

Mrayan, Suhair A. "Female Refugees' Resilience and Coping Mechanisms at the Za'atari Camp-Jordan." Arkansas State University, 2016.

"Murat Aydn." AKPARTY. Accessed 3 April 2018. <https://bit.ly/2H5DqRH>.

OAU Convention Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa, adopted by the Assembly of Heads of State and Government at its Sixth Ordinary Session, Addis-Ababa, 10 September 1969 (1969). <http://bit.ly/1fLYaOD>.

Pahud, Maljté, Ray Kirk, Jeffrey D Gage, and Andrew R Hornblow. "The Coping Processes of Adult Refugees Resettled in New Zealand." The UN Refugee Agenct (UNHCR), 2009. <http://bit.ly/2EiHnoc>.

"Refugees, Asylum-Seekers and Migrants." Amnesty International. Accessed 16 February 2018. <http://bit.ly/2sARoHB>.

Ritzer, George. *Sociological Theory.* 8th ed. London: McGraw-Hill, 2011.

Shukla, Anshumali. "Syrian Civil War (A Civil War With No Visible End)." *AGU International Journal of Research in Social Sciences and Humanities: vol. 5 (2017), pp. 440-449, <http://bit.ly/2HjJ9mE>.*

Şimşek, Doğuş, and Metin Çorabatır. "Challenges and Opportunities of Refugee Integration in Turkey." Ankara: Research Centre on Asylum and Migration (IGAM), 2016. <http://bit.ly/2G5ktNb>.

"States Parties to the 1951 Convention Relating to the Status of Refugees and the 1967 Protocol." United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), [n.d.], <http://bit.ly/2nT2rHi>.

Stein, Barry N. "The Refugee Experience: Defining the Parameters of a Field of Study." *International Migration Review:* vol. 15, nos. 1/2, 1981, pp. 320-330, <http://bit.ly/2EqpjbJ>.

"Syrian Arab Republic - Population Statiscs." HDX. Accessed 11 April 2018. <https://bit.ly/2qlunoM>.

The Convention Relating to the Status of Refugees, 10 § (1951), <https://doi.org/10.1093/iclqaj/10.2.255>.

"The Urban Refugee Crisis." *Strategic Comments:* vol. 23, no. 2, 2017, pp. v-vii, <https://doi.org/10.1080/13567888.2017.1311077>.

Turkish Criminal Code, Pub. L. No. 5237 (2004). <https://bit.ly/1qIQkVt>.

Turkish Prime Ministry. "Syrian Women in Turkey," 2014, <http://bit.ly/2CSFKYH>.

Tyyskä, Vappu, Jenna Blower, Samantha DeBoer, Shunya Kawai, and Ashley Walcott. "The Syrian Refugee Crisis: A Short Orientation." Ryerson Centre for Immigration and Settlement (RCIS), 2017. <http://bit.ly/2obDneb>.

UNDP-India, and IRP. "Guidance Note on Early Recovery." 2008. <http://bit.ly/2F7R8Cv>.

UNHCR. "3RP Regional Refugee and Resilience Plan- Annual Report.' 2017, <http://bit.ly/2EwJuob>.

———. "3RP Regional Refugee and Resilience Plan 2018-2019 in Response to the Syrian Crisis: Regional Strategic Overview." 2018. <http://bit.ly/2ErqClY>.

———. "Frequently Asked Questions About Syrian Refugees in Turkey - UNHCR Turkey." 2017, <http://bit.ly/2F5Lktb>.

———. "Regional Strategic Overview." *Regional Refugee & Resilience Plan*, 2016, <http://bit.ly/2CXXAO0>.

———. "Syria Regional Refugee Response (3RP) - Regional Overview." UN High Commissioner for Refugees (UNHCR). Accessed 17 May 2019, <http://bit.ly/1jsBiUu>.

_____. "Syria Regional Refugee Response (3RP) -Turkey." UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), Accessed 17 May 2019, <http://bit.ly/1z0szMq>.

_____. "Turkey How to Seek Help." Accessed 11 April 2018. <https://bit.ly/2GRvkiS>.

_____. "Woman Alone - The Fight for Survival by Syria's Refugee Women." 2014, <http://bit.ly/2qsKCy5>.

"UNHCR Policy on Refugee Protection and Solutions in Urban Areas." UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), 2009, <http://bit.ly/2s3PL0Y>.

Vriese, Machtelt De. "Refugee Livelihoods: A Review of the Evidence." UNHCR, 2006, <http://bit.ly/2CV69ty>.

Wanjiku, Waweru Irene. "Coping Stratigies Among Urban Refugee Women in Nairobi." The University of Nairobi, 2014. <http://bit.ly/2rM2XKw>.

WHO. *Global and Regional Estimates of Violence against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence*. Geneva: World Health Organization, 2013, <http://ow.ly/Y58o30jaeKm>.

Woods, Auveen. "Urban Refugees: The Experiences of Syrians in Istanbul." Istanbul. Accessed 28 February 2018. <http://bit.ly/2GTWscD>.

Yazgan, Pinar, Deniz Eroglu Utku, and Ibrahim Sirkeci. "Syrian Crisis and Migration." *Migration Letters:* vol. 12, no. 3, 2015, pp.181-192, <http://bit.ly/2o58cC9>.

Young, Marta Y. and K. Jacky Chan. "The Psychological Experience of Refugees: A Gender and Cultural Analysis." in: *Psychology of Gender through the Lens of Culture*. London: Springer, 2015, pp. 17-36.

المصادر

ـ المقابلات الشخصية مع المشاركات في البحث:

سارة (لاجئة سوريّة مُعيلة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ٥ آذار/مارس ٢٠١٨.

ميرفت (لاجئة سوريّة مُعيلة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ٥ آذار/مارس ٢٠١٨.

ليلى (لاجئة سوريّة مُعيلة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ٥ آذار/مارس ٢٠١٨.

أم يوسف (لاجئة سوريّة مُعيلة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ٦ آذار/مارس ٢٠١٨.

أسيل (لاجئة سوريّة مُعيلة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ٦ آذار/مارس ٢٠١٨.

نسيبة (لاجئة سوريّة مُعيلة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ٧ آذار/مارس ٢٠١٨.

مريم (لاجئة سوريّة مُعيلة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ٧ آذار/مارس ٢٠١٨.

نورة (لاجئة سوريّة مُعيلة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ٧ آذار/ مارس ٢٠١٨.

صبحية (لاجئة سوريّة مُعيلة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ٨ آذار/ مارس ٢٠١٨.

أم خالد (لاجئة سوريّة مُعيلة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ٩ آذار/ مارس ٢٠١٨.

أمل (لاجئة سوريّة مُعيلة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ٩ آذار/ مارس ٢٠١٨.

فاطمة (لاجئة سوريّة مُعيلة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ٩ آذار/ مارس ٢٠١٨.

مرام (لاجئة سوريّة مُعيلة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ٩ آذار/ مارس ٢٠١٨.

صفاء (لاجئة سوريّة مُعيلة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٨.

هدى (لاجئة سوريّة مُعيلة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٨.

ـ مقابلات شخصية تم استبعادها من العينة:

أم أحمد (لاجئة سوريّة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ٦ آذار/ مارس ٢٠١٨.

حنان (لاجئة سوريّة). مقابلة بواسطة المؤلّفة، ٨ آذار/ مارس ٢٠١٨.

ـ المجموعة البؤرية:

مجموعة بؤريّة (لاجئات سوريات مُعيلات). الجمعية الخيرية المنسّقة مع المشاركات في الدراسة. أُديرت المجموعة من قِبَل المؤلّفة، ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٨.

ـ مراسلات عبر البريد الإلكتروني:

ليان (منسقة المشاريع في الجمعية الخيرية المنسّقة مع المشاركات في الدراسة). مراسلة عبر البريد الإلكتروني بواسطة المؤلّفة، ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٨.

إيمان (المديرة التنفيذية للجمعية الخيرية المنسّقة مع المشاركات في الدراسة). مراسلة عبر البريد الإلكتروني مع المؤلّفة، ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٨.

الملحق الرقم (١)

البيانات الأساسية للمُشارِكات في الدراسة(*)

أ ـ المقابلات الشخصية:

م	الاسم	السن	مكان الاقامة خلال النمو (الريف/المدينة)	تكوين الأسرة الحالي (بخلاف المشاركة في الدراسة)
١	فاطمة	٣٦	الريف ـ محافظة حلب	٦ أبناء وبنات
٢	مريم	٢٨	المدينة ـ محافظة حلب	ابنتان + عمّة مُسنّة
٣	صبحية	٤٤	المدينة ـ محافظة حلب	ابنان + أم
٤	أسيل	٣٠	المدينة ـ محافظة حلب	٥ أبناء وبنات + والدان مُسنّان + شقيقة شابة
٥	ميرفت	٣٠	المدينة ـ محافظة حلب	٣ أبناء
٦	نسيبة	٣٨	المدينة (حي شعبي) ـ محافظة حلب	ابنان
٧	نورة	٣٩	المدينة (حي شعبي) ـ محافظة حلب	٥ أبناء وبنات

(*) الأسماء الواردة في الجدول هي أسماء رمزية استخدمتُها للإشارة إلى المُشاركات، حفاظاً على خصوصيتهنّ، وذلك بناء على ما تم الاتفاق عليه معهن قبل بدء إجراء المقابلات الشخصية والمجموعة البؤرية.

م	الاسم	السن	مكان الإقامة قبل اللجوء (الريف/المدينة)	تكوين الأسرة الحالي (بخلاف المشاركة في الدراسة)
٨	ليلى	٢٦	المدينة (حي شعبي) ـ محافظة حلب	٤ أبناء وبنات
٩	صفاء	٤٧	المدينة ـ محافظة حمص	٣ أبناء وبنات شباب
١٠	أم خالد	٥٦	المدينة ـ محافظة دمشق	ابنتان شابتان
١١	سارة	٢٩	المدينة ـ محافظة دمشق	٣ أبناء + أم + أخت شابة
١٢	هدى	٣٥	المدينة ـ محافظة دمشق	ابن واحد
١٣	مرام	٣٠	المدينة ـ محافظة دمشق	ابنة واحدة + أم + أخت شابة
١٤	أم يوسف	٨٠	المدينة (حي شعبي) ـ محافظة دمشق	٣ أحفاد
١٥	أمل	٣٣	المدينة (حي شعبي) ـ محافظة دمشق	أ ـ أبناء وبنات + ابنة خالة

ب ـ المجموعة البؤرية:

م	الاسم	السن	مكان الإقامة قبل اللجوء (الريف/المدينة)	تكوين الأسرة الحالي (بخلاف المشاركة في الدراسة)
١	سمر	٣٠	المدينة ـ محافظة دمشق	٤ أبناء وبنات + أم مُسنة + زوج مريض
٢	ليلى	٢٩	المدينة ـ محافظة حلب	٣ بنات
٣	هنادي	٣٤	المدينة (حي شعبي) ـ محافظة دمشق	ابنتان
٤	رحاب	٣٣	الريف ـ محافظة حلب	٦ بنات + زوج لا يعمل (لم يجد حتى الآن عملاً ثابتاً)
٥	إيمان	٣٦	المدينة ـ محافظة دمشق	ابن واحد

بعد فقدان كثيرٍ من الأُسر السورية اللاجئة مُعيلها التقليدي تحت وطأة الحرب القائمة، ألقيت مهمة إعالة تلك الأسر على كواهل النساء، واللواتي لجأن إلى أنماطٍ مختلفة من آليات التكيّف الاقتصادي للوفاء باحتياجات أسرهنّ. يتمحور السؤال المركزي للدراسة في هذا الكتاب حول كيفيّة قيامهن بذلك في مدينة إسطنبول، فيما يبحث السؤالان الفرعيان ماهية أنماط تكيّفهن، والعوامل المؤثّرة فيه. ويسعى الكتاب إلى إزالة الضبابية التي تكتنف ملامح حياة اللاجئين الحضريين، ولاسيما الفئات الضعيفة منهم، بهدف الاستفادة من الدروس المستخلصة في تصميم التدخلّات الإنسانية.

يُقدّم الكتاب نظرةً أوليّة في الظاهرة من خلال ثلاثة محاور تحليلية، الأول يدور حول اللاجئات الحضريات المُعيلات، والثاني يتناول سبل العيش لدى اللاجئين الحضريين وآليات تكيّفهم، أما المحور الثالث فيدور حول سياق اللجوء السوري في إسطنبول؛ وذلك بالارتكاز في الجانب النظري على نظريّة التكيّف وبعض نظريات الجندر، إضافةً إلى منظومة سبل العيش المستدامة. بعدها ينتقل الكتاب إلى ميدان الدراسة، إذ إنّه مبنيٌّ على دراسة كيفيّة، تستند إلى ١٥ مقابلة شخصيّة، ومجموعة بؤريّة واحدة.

يستنتجُ الكتاب أن آليات التكيف الاقتصادي التي تتبعها اللاجئات السوريات المعيلات في إسطنبول تندرج تحت ثلاثة أنماطٍ رئيسية، هي: نمط التكيف المُنتِج، ونمط التكيّف بالاعتماد على المساعدات، ونمط التكيّف السلبي. كما تؤثّر في قدرة اللاجئة على التكيّف - إيجاباً أو سلباً - وفي نمط الآليات التي تنزع إليها ثلاثةُ أنواعٍ من العوامل: النوع الأول مُتعلّقٌ بالجندر، والنوع الثاني يتعلّقُ باللاجئة نفسها، فيما يتعلّق النوع الثالث بسياق اللجوء في إسطنبول، والمُرتبط بسُبُل العيش.

الثمن: ٥ دولارات
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-431-771-6
9 786144 317716

جسور للترجمة والنشر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner